جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: تسيير عمومي

من إعداد الطالبين:

- دوباخ عمر

- قزو أحمد شريف

تحت إشراف

د/ صابر بن معتوق

بعنوان:

دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل

دراسة حالة بلدية برج زمورة– ولاية برج بوعريريج

أعضاء لجنة المناقشة

يسعد آسيا	دكتور	رئيسا
بن معتوق صابر	دكتور	مشرفا
بونقاب عادل	أستاذ دكتور	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، وبنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا ومعلمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

إلى **الله أرفع شكري** وامتناني على ما منحني من توفيق وتيسير لإكمال هذا العمل

إلى **والدي الكريمين أطال الله في عمرهما**

إلى **زوجتي الغالية وأولادي الأعزاء نضال، رائد و الكتكوتة رهف**

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل أفراد عائلة **دوباخ وبن حمادي وسعيدات**

إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة

إلى كل أستاذ وأستاذة ساهم في تعليمي من الابتدائي إلى غاية إكمال رسالة الماستر

إلى كل من تشرفت بالعمل معهم في بلدية رأس الوادي

أهديكم هذه المذكرة ثمرة جهد وتعب وصبر واجتهاد. راجيا من المولى عز وجل أن لا يحرمني منكم ومن دعائكم .

عمر

الإهداء

الحمد لله

الذي يسر لنا البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الغايات

الحمد لله الذي ما تم جهد إلا بعونه وما ختم سعي إلا بفضله

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الغالي أطال الله في عمره ورزقه الصحة والعافية وألبسه ثوب التقوى والهداية والذي بفضله بعد الله سبحانه وتعالى ما وصلت إلى هذه الدرجة

الحمد لله

إلى من كانت الداعمة الأولى والأبدية لي أمي الغالية

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها خفظها الله ورزقها الصحة والعافية وأطال الله في عمرها ورزقني برها .

إلى الزوجة الكريمة التي تدعمني دائما حفظها الله بستره ورحمته إلى أولادي ونور قلبي ودربي البشوش إياد والأنيق محمد الأمين وخاصة كتكوتتي ملاك حفظهم الله وجعلهم من أهل القرآن أمين.

أحمد شريف

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تيسر الأمور وتتحقق الغايات.

نتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في إنجاح هذه المذكرة. سواء من قريب أو من بعيد .

نخص بالشكر والتقدير أستاذنا الدكتور/ صابر بن معتوق الذي لم يبخل علينا بالنصح والتوجيه

ونتقدم بالشكر الجزيل لكل موظفي بلدية برج زمورة الطيبين

والشكر موصول إلى كل الأصدقاء والزملاء

بارك الله فيكم وجزاكم خير الجزاء ونوّر دربكم وأثابكم الجنة .

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور البلدية في تنمية مناطق الظل التي تعاني من نقص الخدمات الأساسية، وركزت على آليات التدخل المحلي والتحديات التي تواجهها البلديات مثل ضعف التمويل والتنسيق، كما تناولت الدراسة أهمية المشاركة السكانية والمجتمع المدني في تحديد الأولويات ومتابعة المشاريع، مؤكدة أن إشراك المواطنين يساهم في تعزيز فعالية التنمية المحلية.

وخلصت الدراسة إلى أن تنمية مناطق الظل ببلدية برج زمورة تتطلب دعما مؤسساتيا، وتمويلا مستداما وتفعيل اللامركزية مع إشراك المجتمع المدني.

الكلمات المفتاحية: البلدية، التنمية المحلية، مناطق الظل، بلدية برج زمورة.

Abstract :

This study highlights the role of municipalities in developing marginalized areas lacking basic services. It focuses on local intervention mechanisms and challenges such as limited funding and weak coordination.

Special attention is given to **community participation and local population** in identifying needs and monitoring projects, as citizen involvement enhances development effectiveness.

The study concludes that successful development requires institutional support, sustainable funding, decentralization, and active citizen engagement.

Keywords: Local communiâtes , Local développement , Shadow areas , Municipality Bordj Zemmoura .

قـائمــة المحـتـويــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
مقدمة	أ– و
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول البلدية	
تمهيد	8
المبحث الأول: أساسيات حول البلدية	8
المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية	8
المطلب الثاني: مفهوم البلدية	14
المطلب الثالث: مصادر تمويل البلدية	17
المبحث الثاني: مدخل إلى التنمية المحلية	32
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية	32
المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية وأهدافها	33
المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية	37
المطلب الرابع: استراتيجيات التنمية المحلية	40

المبحث الثالث: مساهمة البلدية في تنمية مناطق الظل:	43
المطلب الأول: مفهوم وخصائص مناطق الظل	43
المطلب الثاني: محددات التنمية المحلية بمناطق الظل	45
المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في تنمية مناطق الظل	46
المطلب الرابع: الدور التنموي للبلدية في تنمية مناطق الظل	49
خلاصة الفصل	56
الفصل الثاني: دراسة حالة بلدية برج زمورة ولاية برج بوعريريج	
تمهيد	58
المبحث الأول:التعريف ببلدية برج زمورة	58
المطلب الأول: لمحة تاريخية لبلدية برج زمورة	58
المطلب الثاني: الموقع الجغرافي وخصائص بلدية برج زمورة	59
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية برج زمورة	62
المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في مناطق الظل لبلدية برج زمورة	65
المطلب الأول: إحصاء مناطق الظل في بلدية برج زمورة	65
المطلب الثاني: واقع المشاريع التنموية بمناطق الظل في بلدية برج زمورة	70
المطلب الثالث: معوقات تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل بلدية برج زمورة	85
خلاصة الفصل	88
خاتمة	90

قائمة المراجع	95
الملاحق	103

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الرسم الخاص بالملحقات المبنية وغير المبنية	**18**
02	الرسم على النشاط المهني	**19**
03	توزيع حصيلة 3% على الرسم على النشاط المهني لرقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات.	**20**
04	نسب الضريبة على الأرباح	**20**
05	توزيع حصيلة الضريبة على الأملاك	**21**
06	توزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة	**23**
07	توزيع السكان في بلدية برج زمورة	**62**
08	إحصائيات مناطق الظل في بلدية برج زمورة	**66**
09	وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطار ميزانية الولاية	**70**
10	وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطار الاقتطاع إلى غاية سنة 2025 لبلدية برج زمورة	**71**
11	وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطار CSGCL إلى غاية سنة 2025 لبلدية برج زمورة (أقل تضررا)	**74**
12	وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطار PCD إلى غاية سنة 2025 لمناطق الظل لبلدية برج زمورة (الأقل تضررا)	**77**
13	منطقة ذراع برواق حسب وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطار الاقتطاع إلى غاية سنة 2025 لبلدية برج زمورة (الأكثر تضررا)	**80**
14	وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطار CSGCL إلى غاية سنة 2025 لبلدية برج زمورة لمنطقة ذراع برواق	**81**

15	منطقة المرابطين حسب وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطار الاقتطاع إلى غاية سنة 2025 لبلدية برج زمورة (الأكثر تضررا)	**82**
16	منطقة أولاد جلال حسب وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطار الاقتطاع إلى غاية سنة 2025 لبلدية برج زمورة (الأكثر تضررا)	**83**
17	وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطارPCD إلى غاية 2025 لمناطق الظل بلدية برج زمورة أولاد جلال (الأكثر تضررا)	**83**
18	وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطارPCD إلى غاية 2025 لمناطق الظل لبلدية برج زمورة تلاوزرو (الأكثر تضررا)	**84**

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	ملخص لشركاء التنمية في مناطق الظل	**55**
02	الحدود الإقليمية لبلدية برج زمورة	**60**
03	خريطة تضاريس بلدية برج زمورة	**61**
04	الهيكل التنظيمي لبلدية برج زمورة	**63**
05	خريطة المناطق المعزولة والمبعثرة لبلدية برج زمورة بالمقاطعة رقم 01	**68**
06	خريطة المناطق المعزولة والمبعثرة لبلدية برج زمورة بالمقاطعة رقم 02	**69**

مقدمة

تمهيد:

تمثل البلديات الخلية الأساسية في التنظيم الإداري للدولة، وهي الفاعل المحلي الأقرب إلى المواطن، والمسؤولة مباشرة عن تجسيد السياسات العمومية على المستوى القاعدي، وفي هذا الإطار يبرز دورها الحيوي في تحقيق التنمية في مناطق الظل وهي تلك المناطق التي تعاني من تهميش كبير، وحرمان شديد من أبسط ضروريات الحياة، مثل: الماء الصالح للشرب، الكهرباء، الطرق، الرعاية الصحية والتعليم.

لقد أصبحت إشكالية تنمية مناطق الظل من بين أبرز التحديات التي تواجه مسار التنمية المحلية في الجزائر، حيث تم الاعتراف بها رسميا بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون في 12 ديسمبر 2019، حيث أكد على ضرورة القضاء على جل المشاكل التي يعاني منها المواطن الجزائري، كما توعد برفع الغبن على المناطق المحرومة والمهمشة، وتم عرض شريط على التلفزيون بطلب منه يبين واقع مناطق الظل والتهميش.

وكان للبلديات دور محوري في هذا المسار، باعتبارها الأداة التنفيذية الأولى في الميدان، وصاحبة الصلاحيات في تشخيص الاحتياجات المحلية واقتراح المشاريع التنموية الملائمة.غير أن هذا الدور غالبا ما يواجه عدة عوائق، منها ما هو مرتبط بالإمكانيات المالية و البشرية، ومنها ما يعود إلى ضعف التنسيق بين الجماعات المحلية ومختلف الهيئات المركزية.

أولا: إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تمكن بلدية برج زمورة بولاية برج بوعريريج من أداء دورها في التكفل بمناطق الظل وتحقيق التنمية المحلية؟

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما هو الإطار المفاهيمي والقانوني للجماعات المحلية والتنمية المحلية في مناطق الظل في الجزائر؟

2- هل تملك بلدية برج زمورة صلاحيات وأدوات تمكنها من اداء دورها في مجال التنمية المحلية والتكفل بمناطق الظل؟

3-ما هي العراقيل التي تواجه بلدية برج زمورة في أداء دورها في تنمية مناطق الظل؟

4-كيف يمكن تعزيز دور بلدية برج زمورة في التكفل بمناطق الظل وتحقيق تنمية مستدامة؟

ثانيا: الفرضيات:

للتمكن من معالجة الإشكالية الرئيسية والإجابة على التساؤلات الفرعية ننطلق من الفرضيات التالية:

- الجماعات المحلية هي الهيئات الإدارية المحلية التابعة للدولة (البلدية، الولاية) والتي تقوم بتنمية المناطق المهمشة والمحرومة من أدنى شروط الحياة.
- تملك البلدية صلاحيات وأدوات تمكنها من أداء دورها في تنمية مناطق الظل.
- تواجه البلدية عراقيل مادية وبشرية أثناء أدائها لدورها في تنمية مناطق الظل.
- يمكن تعزيز دور البلدية في التكفل بمناطق الظل وذلك من خلال تعزيز الشراكة بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تعتبر دراسة دور البلدية في تحقيق التنمية في مناطق الظل ذات أهمية كبيرة لعدة أسباب منها: تحقيق العدالة الاجتماعية، بحيث تساهم في توزيع الخدمات والمشاريع بشكل أكثر عدلا، كما تساهم في تحسين مستوى المعيشة من خلال تحسين الخدمات الأساسية مثل: الصحة والتعليم، كما تعزز المشاركة المجتمعية حيث تساهم اللامركزية في اشتراك المواطنين في صنع القرارات كذلك تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتكمن أهمية الدراسة أيضا في إبراز دور بلدية برج زمورة في تنمية مناطق الظل .

رابعا: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على مفهوم التنمية المحلية والجماعات المحلية بمناطق الظل.
- معرفة كيف يمكن للبلدية أن تساهم في تعزيز التنمية في هذه المناطق.
- معرفة دور البلدية في مجال التنمية المحلية ميدانيا.
- معرفة مناطق الظل في بلدية برج زمورة ولاية برج بوعريريج.
- معرفة المشاريع التنموية الممنوحة لمناطق الظل في بلدية برج زمورة والوقوف على نسب تقدم هذه المشاريع، ودور البلدية في انجازها وتسليمها.

خامسا: منهج الدراسة:

- تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل المفاهيم المرتبطة بالموضوع لإتمام الجانب النظري للدراسة المتعلقة بالبلدية والتنمية المحلية ومناطق الظل.
- كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة من أجل إتمام الجانب التطبيقي والذي يعرض إحصائيات حول واقع التنمية المحلية في مناطق الظل في بلدية برج زمورة ولاية برج بوعريريج.

سادسا: حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على موضوع الدور الذي تلعبه البلديات في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل وأخذ مناطق الظل في بلدية برج زمورة كعينة لذلك فإن نتائج الدراسة تقتصر عليها فقط .
- **الحدود المكانية:** تنحصر الدراسة في بلدية برج زمورة ولاية برج بوعريريج.

- الحدود الزمانية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 15 ماي 2025.

سابعا: الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات السابقة التي تم الاعتماد على ما توصلت إليه من نتائج في دراستنا والتي تناولت الموضوع أو جزء من الموضوع، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

1-دراسة "لطرش هاجر" و"شريكي فائزة"، تحت عنوان، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل -2024- دراسة حالة بلدية برج زمورة ولاية برج بوعريريج- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، المدرسة العليا لعلوم التسيير -جامعة عنابة.

هدفت الدراسة إلى معرفة مناطق الظل في بلدية برج بوعريريج وخاصة بلدية برج زمورة ، والوقوف الميداني على دور الجماعات المحلية في مجال تنمية مناطق الظل، ومعرفة المشاريع التنموية الممنوحة لها والوقوف على نسب تقدم هذه الأخيرة ،وتوصلت الدراسة إلى أن العديد من البرامج التنموية لم تنجز وهناك أخرى طور الإنجاز وذلك راجع لعدة أسباب أهمها جائحة كورونا 2019 .

2-"دراسة "فتيحة كرمية" 2021، تحت عنوان دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل، دراسة حالة بلدية -برج بوعريريج- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهاة الماستر، الطور الثاني، جامعة محمد البشير الإبراهيمي- ب ب ع كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

هدفت الدراسة إلى تحديد الإطار القانوني للجماعات المحلية وإبراز وظائفها ودورها في عملية التنمية المحلية ،ومعرفة وضعية المشاريع التنموية في بلدية برج بوعريريج ،وتطرقت الدراسة إلى أهم معوقات التنمية وأسس نجاح الجماعات المحلية في التنمية ، وتوصلت الدراسة إلى أن الجماعات المحلية تحتاج إلى استقلالية أكبر في تسيير شؤونها ، وكان

لبلدية برج بوعريريج دور كبير في تنمية مناطق الظل إلا أن هناك تأخر في بعض المشاريع خاصة المشاريع الكبيرة المسجلة .

3-دراسة "حميس سميرة" -2021- تحت عنوان دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل -دراسة حالة بلدية عين تموشنت، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر- معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -جامعة عين تموشنت.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية في مناطق الظل ودراسة إمكانية تفعيل دور الجماعات المحلية في مجال التنمية، والوقوف على معوقات التنمية في مناطق الظل لبلدية عين تموشنت، وتوصلت الدراسة إلى أن دور بلدية عين تموشنت يقتصر على إنجازات فوقية لا تحقق الفعالية المطلوبة وذلك لضعف مواردها الداخلية .

مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسات الحالية:

أوجه التشابه:

بالنسبة لأوجه التشابه بين دراستنا والدراسات السابقة فتكمن في جانبها النظري وفي المفاهيم الأساسية والكلمات المفتاحية التي من خلالها تسهل الدراسة في الجانب التطبيقي، كما أن كل الدراسات استعملت نفس منهجية الدراسة وهي المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وأيضا في نتائج الدراسة فكل الدراسات توصلت إلى أن للجماعات المحلية دور كبير في تنمية مناطق الظل.

أوجه الاختلاف:

- تناولت دراستنا دور البلدية في التنمية المحلية أما الدراسات السابقة فتناولت دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية.
- تطرقت دراستنا إلى دور المشاركة السكانية في تنمية مناطق الظل.
- إعتماد إحصائيات جديدة تتعلق بسنة 2025.

ثامنا: صعوبات الدراسة:

أثناء إعداد هذه الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات نذكر منها:

- نقص المراجع الحديثة التي تتناول الموضوع، خاصة في موضوع مناطق الظل.
- امتناع بعض الإطارات عن تقديم المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع.
- صعوبة الحصول على البيانات والإحصائيات، وغياب الوثائق الإحصائية بسبب السرية خاصة فيما يخص الوثائق المالية للمشاريع.

تاسعا :هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين ثم خاتمة، حيث تناول الفصل الأول مفاهيم أساسية حول البلدية من خلال ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول أساسيات حول البلدية أما المبحث الثاني فيتضمن مدخل إلى التنمية المحلية والمبحث الثالث يبين مساهمة البلدية في تنمية مناطق الظل . أما الفصل الثاني دراسة حالة بلدية برج زمورة ولاية برج بوعريريج تم تقسيمه إلى مبحثين. يتناول المبحث الأول التعريف ببلدية برج زمورة، والمبحث الثاني واقع المشاريع التنموية في مناطق الظل ببلدية برج زمورة، . كما تم في الأخير إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول البلدية

تمهيد:

تسعى الجزائر اليوم إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة، والتخلص من العديد من المشاكل التي يعاني منها الشعب الجزائري، خاصة في مناطق الظل، وتم إسناد هذه المهمة إلى الجماعات المحلية ووضعت تحت تصرفها مجموعة من الصلاحيات والآليات للقيام بذلك.

وفي سياق التحولات السياسية التي تشهدها الجزائر، أصبحت البلدية أداة فعالة لتعزيز الشفافية وتكريس مبدأ المحاسبة، وتوسيع نطاق مشاركة المواطنين في صنع القرار.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة أهم المفاهيم الأساسية التي ترتبط بالبلدية والتنمية في مناطق الظل، بالإضافة إلى عرض بعض الدراسات السابقة في هذا المجال وإجراء مقارنة للوصول إلى أهم التغيرات الحاصلة في مجال التنمية ومعالجة المشاكل التي تحول دون تحقيق تنمية شاملة، وإبراز الدور التنموي الذي تؤديه البلدية خاصة في مناطق الظل.

كما تكتسي هذه الدراسة أيضا بعدا سياسيا مهما إذ تمكن من فهم دور البلدية في التوازن بين السلطة المركزية والسلطة المحلية، ودعم التنمية المتوازنة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البلدية.

إن الجماعات المحلية مكوّن أساسي ومحوري للجهاز الإداري في كل دول العالم لذلك أخذ حيزا هاما من الدراسات والاهتمامات سواء من حيث التنظيم أو من حيث النشاط، ومع تطور النظام السياسي المعاصر برز دور البلدية كفاعل سياسي محلي لا يقتصر على تقديم الخدمات فقط بل يتجاوز ذلك إلى لعب أدوار في تعزيز الديمقراطية التشاركية وتفعيل المشاركة الشعبية، وعليه سنتطرق لماهية الجماعات المحلية من خلال المفهوم والخصائص والأهداف.

المطلب الأول: ماهية الجماعات المحلية:

أولا: تعريف الجماعات المحلية:

قدمت للجماعات المحلية عدة تعاريف نذكر منها:

- "الجماعات المحلية هي مجموعة من الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي التي تقوم بإدارة الشؤون العامة والخدمات ذات الطابع المحلي، ويمكن انتخاب هذه الهيئات أو يعينون

ويمارسون صلاحياتهم وفق القانون، وهي تنطوي على توزيع الوظائف الإدارية للدولة بين جهاز مركزي وهيئات محلية مستقلة وبالتالي فهي أسلوب لتنظيم الدولة يحقق اللامركزية، وتتطلب الجماعات المحلية رقابة معينة من قبل الوصاية تهدف إلى ضمان حسن سير الأجهزة المحلية والحفاظ على وحدة الدولة والالتزام بنظامها العام"[1].

- الجماعات المحلية هي أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية يمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون[2].

- الجماعات المحلية هي وحدات جغرافية مقسمة في إقليم الدولة وهي وحدات مستقلة في الولايات والمدن وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتولى إدارة الشؤون المحلية بالأساليب المتوفرة لديها[3].

- من خلال هذه التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف الجماعات المحلية على أنها وحدة جغرافية ذات إدارات محلية تحدثها الدولة لتسيير شؤون السكان المحليين،وتتمتع بسلطة قانونية وإدارية واقتصادية داخل نطاق جغرافي محدد. مثل البلدية، الولاية، الإقليم، الجهة وتدار من قبل مجالس منتخبة.

ثانيا: خصائص وأهداف الجماعات المحلية:

I- خصائص الجماعات المحلية: تتميز الجماعات المحلية بالخصائص التالية:

1-الاستقلالية الإدارية: معناه إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصلاحيات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة هذا في إطار نظام رقابة

[1]BOUARIOUA RABIA, le rôle des collectivités locales dans la réalisation du développement local des zones d ombre en Algérie au cours de la période. 2020-2024 , la revue du développements et des prospectives pour recherches et études vo/08,N 01,juan2023,p354.

[2] صالح ساكري، **المعوقات التنظيمية وأثرها على الجماعات المحلية**، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، 2008، ص16.

[3]https //blog.mubawab .ma 22/03/2025

مشددة من طرف الحكومة المركزية على الوحدات المحلية حيث تتحقق الاستقلالية الإدارية في الجماعات المحلية من خلال[1]:

- وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية: يتجسد الاعتراف بخصوصية المصالح المحلية عمليا بتقسيم الإقليم إلى وحدات إدارية من مستوى واحد أو أكثر، وأيضا في تنظيم اختصاصات هذه الوحدات من خلال تحديد الشأن المحلي والشأن الوطني.[2]
- تتمتع الهيئات الإقليمية بالشخصية المعنوية: تعتبر الشخصية المعنوية السند القانوني لتوزيع الوظيفة الإدارية بالدولة.[3] وإضفاءها على الهيئات المحلية يدعم الاستقلال القانوني الذي تتمتع به للقيام بنشاطاتها وتحملها لمسؤوليتها.
- تشكيل الأجهزة والهيئات المحلية بأسلوب الانتخاب: يعد من شروط قيام النظام اللامركزي، بل وأن هناك رأيا فقهيا يربط بين اللامركزية وتشكيل مجالس الوحدات اللامركزية بالانتخاب وجودا وعدما[4].

وتتمتع هذه الاستقلالية بمزايا منها:

- تخفيف العبء على الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.
- تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية.
- إدارة المرافق المحلية بفعالية والتخفيف من الأعباء المترتبة عن انشغال السلطات المركزية بالأمور الإدارية البحتة الإمكان إسنادها إلى مؤسسات إدارية محلية بهدف التفرغ للمهام القومية المستعصية والخطيرة كالدفاع والسياسة الخارجية.

---

[1] محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية_ دراسة حالة ولاية بسكرة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد لخضر، بسكرة، 2014، ص15.

[2] كمال جعلاب، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الجزائر، بريطانيا، فرنسا**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص71.

[3] محسن يخلف، مرجع سبق ذكره، ص19.

[4] محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار النشر والتوزيع الجزائر، 2004، ص18.

- اشتراك المواطن في تسيير شؤونه المحلية.
- التوسع في مجال الخدمات الاجتماعية وضمان فعاليتها فيما يخص استفاد كل الموطنين دون استثناء وتحقيق مطلب العدالة الاجتماعية في جانب توزيع الدخول المترتبة عن الضرائب وغيرها التي تحصل عليها المواطن بصفة أساسية[1].

2 -**الاستقلالية المالية:** إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها. وإتباع حاجات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة كما أن الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بغدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة، حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي للدولة[2].

3 -**الشخصية المعنوية:** لديها استقلالية من حيث تعيين الموظفين والحصول على الموارد الذاتية، وتمارس سلطتها فيما يخص اتخاذ القرار وهذا ما يضمنه وجود مجلس منتخب، والقرارات التي يتخذها المجلس تنفذها السلطات التنفيذية المحلية[3].

4 - **اللامركزية:** أهم ما يميز الجماعات المحلية هو اللامركزية بكل أنواعها (اللامركزية الإدارة، اللامركزية الوظيفية، اللامركزية الاقتصادية)، وهي تعني توزيع المهام بين السلطات المركزية والمرافق اللامركزية "البلدية والولاية" ومع خضوعها دوما لرقابة السلطات المركزية[4].

---

[1] فيلالي خديجة، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية-دراسة حالة بلدية بوسعادة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة، 2013، ص8-9.

[2] لمير القادر، **الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية- دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وإدارة أعمال، جامعة وهران، 2013/ 2014، ص45.

[3] J.pgilly.développement locale et coopération décentralisée toulouse.p7

[4] صادق زوين، **الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة 2002-2020**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 01، جامعة البليدة 2، 2020، ص146-164.

II- أهداف الجماعات المحلية:

تتمثل أهداف الجماعات المحلية فيما يلي:

1- الأهداف السياسية:

تمثل الجماعات المحلية الركيزة أو الدعامة الأساسية للديمقراطية ذلك لما تهدف إليه من اشتراك المواطنين في إدارة الأمور المحلية الخاصة بهم. ولهذا كثيرا ما يقال إن اللامركزية الإدارية المحلية المنتخبة تعد المدرسة النموذجية للديمقراطية، كما أن الجماعات المحلية ترمي من ناحية أخرى إلى تدعيم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ومجابهة المخاطر التي قد تتعرض لها من الأزمات والكوارث وغيرها[1].

2- الأهداف الإدارية:

يعتبر نظام الجماعات المحلية وسيلة ملائمة لتقديم الخدمات المحلية والإشراف على إدارتها ويمكن إيجازها في الآتي[2]:

- القضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة المركزية، حيث تنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية ويستجيبون لها بدون عوائق أو روتين، برقابة وإشراف المستفيدين من تلك الخدمات.
- إتاحة فرص تجريبية على مستوى ضيق، ومحدود لبحث مدى إمكانية تعليمها.
- تحقيق الكفاءة الإدارية إذ تسعى المجالس المحلية للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوفير الخدمات للمواطنين لنيل السبل وكسب أكبر عدد منهم، ولن يتحقق هذا إلا عن طريق كفاءة الإدارة في تسيير الخدمات المختلفة، وقياس مدى كفاية الخدمات يكون ناتج عن مدى قدرتها على إشباع حاجات المواطنين.

---

[1] فيلالي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص08.

[2] شريفة جنادي، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة بلدية خميس مليانة**، مذكرة نيل شهادة الماستر،كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة محلية جامعة خميس مليانة، 2018-2019، ص13.

3- **الأهداف الاقتصادية:** تتمثل هذه الأهداف فيما يلي[1]:

- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإجراءات وأملاك المجالس المحلية كما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية وتخصيص تلك المصادر للمشروعات القومية.

- تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين، فالمجالس المحلية أقدر عادة من السلطة المركزية على اقتراح أو إقرار المشروع الاقتصادي الذي تحتاجه الدولة.

- تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الاقتصاد على المستوى المحلي.

4- الأهداف الاجتماعية:

يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية يذكر منها:

- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم، حيث أن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه الموطنين، إذ لابد أن ينعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم، وارتفاع مستوى الصحة والتعليم والحد من تلوث البيئة، والحصول على الخدمات المحلية بيسر وشمولية.

- شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة.

- كما تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومات المركزية بقاعدته الشعبية، وهو ما ينعكس على السكان المحليين وتلبية حاجاتهم، كما تساهم في ترسيخ الثقة في المواطن واحترام رغباته في المشاركة في إدارة الشأن العام، كما تنمي الإحساس بالانتماء للوطن لدى المواطنين.[2]

---

[1] محمد علي الخلايلة، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن –بريطانيا–فرنسا– مصر، دراسة تحليلية مقارنة**، الطبعة 1، دار الثقافة، عمان، 2009، ص62–63.

[2] طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة البيض**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة الطاهر مولاي– سعيدة، 2015–2016، ص25.

المطلب الثاني: مفهوم البلدية:

تعتبر البلدية الخلية الأساسية والنواة الأولى لتحقيق التنمية المحلية، نظرا لارتباطها مباشرة بالمواطنين ولذلك تحتل مكانة هامة في التنظيم الإداري تعلوها كل من الدائرة والولاية.

أولا: تعريف البلدية: يمكن تعريفها كما يلي:

- حسب قانون البلدية رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 عرف البلدية في المادة 01 منه على أنها هي الجماعات الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتحدث بموجب قانون أي أن البلدية هي الوحدة اللامركزية الأساسية باعتبارها مرفقا عموميا، فقد منعها القانون الشخصية المعنوية، أي أنها تتمتع باستقلال مالي الذي هو من خصائص الشخصية المعنوية.[1]

- وحسب القانون رقم 11-10: البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون، وبالتالي هي قاعدة إقليمية لا مركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وتمارس صلاحياتها المخولة لها بموجب القانون.[2]

- البلدية هي الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري وللبلدية اسم وإقليم ومقر رئيسي.[3]

- بناء على التعاريف السابقة نستنتج أن البلدية في الجزائر هي أقرب الهيئات الرسمية إلى المواطن، حيث تعايش مشاكله وتعمل على تلبية حاجاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك في إطار الصلاحيات والاختصاصات التي يمنحها لها القانون.

---

[1] المادة 1 من قانون البلدية رقم 08/90 المؤرخ في 7 أفريل 1990، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم، 1990

[2] المواد 1-2-3 من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 جوان 2011، والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، 03 جويلية 2011.

[3] المادتين 6، 11 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل22 جوان 2011، والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، 03 جويلية 2011.

ثانيا: هيئات البلدية:

تنص المادة 15 من قانون الجماعات الإقليمية لسنة 2012 على ما يلي:

هيئتا البلدية هما:

- هيئة مداولة: المجلس الشعبي البلدي.
- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي.[1]

1- المجلس الشعبي البلدي:

إن المجلس الشعبي البلدي يعد الإطار المؤسساتي لممارسته للديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، ويتخذ لذلك كل التدابير من أجل الاهتمام بشؤون المواطنين وتلبية حاجاتهم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولتحقيق أهداف الديمقراطية المحلية يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع خطط ملائمة تهدف إلى تحفيز المواطنين وإشراكهم في حل مشاكلهم وتحسين مستوى معيشتهم.

يعتبر المجلس الشعبي البلدي أعلى هيئة في البلدية ويتولى ممارسة مهامه بموجب النظام التداولي، ونذكر أهم الاختصاصات فيما يلي:

- الحفاظ على الصحة والنظافة العمومية.
- تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة.
- تشجيع الاستشارات الاقتصادية للبلدية.
- حماية الأراضي الفلاحية والتأثير على البيئة.
- الأجهزة الاجتماعية والجماعية كالتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة والهشة والمعوزة.
- السكن: كالتشجيع على إنشاء تعاونيات عقارية.

2- رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يعتبر هيئة مهمة في البلدية وهمزة وصل بين م ش ب و م ش الولائي.

[1] المادة 15، قانون الجماعات الإقليمية لسنة 2012، باب هيئات البلدية وهياكلها، ، ص06.

يتمتع رئيس م ش ب بازدواج وظيفي في ممارسته لاختصاصاته، فهو ممثل للبلدية يتولى تمثيلها في كل التظاهرات الرسمية والاحتفالات وأيضا في الحياة المدنية والإدارية وفقا للشروط المنصوص عليها في التنظيمات.كما يقوم رئيس م ش ب حسب المادة 60 من القانون باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية.[1]

كما أنه يمثل الدولة على مستوى البلدية ويتولى مهام ضبط الحالة المدنية، والضبط القضائي والضبط الإداري تحت إشراف الوالي.

ثالثا: خصائص البلدية:

يمكن ذكر خصائص البلدية فيما يلي:

- البلدية هي وحدة أو جماعة أو هيئة إدارية لا مركزية إقليمية جغرافية، وليست مؤسسة أو ووحدة إدارية لا مركزية فنية.

- نظام البلدية في النظام الإداري الجزائري هو صورة فريدة ووحيدة للامركزية الإدارية المطلقة، حيث أن جميع أعضائها وجميع أعضاء هيئات ولجان تسييرها وإدارتها يتم اختبارهم بواسطة الانتخاب العام المباشر.

- تعتمد البلدية في النظام الإداري الجزائري على إيراداتها الذاتية في تلبية وتغطية نفقة حاجات سكانها، وتجد دعما ماليا في إطار الإعانات الممنوحة من طرف الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية. (FCCL).

- النظام الإداري الجزائري يعتبر صورة حية للتطبيق الجزائري السليم والفعال لمبدأ ديمقراطية الإدارة العامة ولمفهوم الديمقراطية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسة.

- نظام الوصاية السياسية والإدارية على البلدية دقيق ومحكم وشديد، وعلي فإن كل الاختصاصات المقررة للبلدية وكافة الشروط والإجراءات والأحكام التي يجب أن تعمل في نطاقها

[1] كمال جعلاب، مرجع سبق ذكره، ص98.

ووفقا لها تسيير البلدية وإدارتها محددة على سبيل الحصر تحديدا دقيقا وواضحا وشاملا، لا يجوز الخروج عنها وإلا وقعت أعمال وتصرفات البلدية باطلة وغير مشروعة.[1]

المطلب الثالث: مصادر تمويل البلدية:

أولا: تعريف التمويل:

يعتبر العنصر الأساسي في حياة أي مشروع أو مؤسسة مهما كان نشاطها، ويعرف التمويل على انه، توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت، بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك وبتوفير مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية السير بخطى أسرع، مادام رفع المستوى المعيشي والثقافي والصحي للمواطنين يعتمد أساسا على زيادة حجم الإنتاج والاستهلاك من السلع والخدمات ويعتبر التمويل الركن الذي يعتمد عليه في القيام بتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة[2].

ثانيا: مصادر تمويل البلدية:

باعتبار أن النفقات المتزايدة للجماعات المحلية تتطلب توفير موارد مالية معتبرة تتوافق مع النمو الديمغرافي المتزايد ومتطلبات التطور وتحقيق المسار التنموي. والسبيل إلى ذلك يكون عن طريق تمويل خزينة الجماعات المحلية بعائدات مالية مختلفة ومتنوعة ذاتية وخارجية جبائية وغير جبائية.

أولا: الموارد المالية الجبائية: تشمل على الضرائب والرسوم التي تحصل لفائدة البلديات والولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية، وتعتبر هذه الإيرادات من أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية حيث تمثل مساهمتها حوالي 90% من ميزانية البلديات، لذلك لابد من الاهتمام بهذا النوع من المداخيل كونها تلعب دورا كبيرا دورا كبيرا في تنمية وتسيير شؤون الجماعات المحلية[3].

---

[1] شويح بن عشمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية –دراسة حالة البلدية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون العام، جامعة أ ي بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر، 2010–2011، ص18–19.

[2]– بن الحاج جلول ياسين، **أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية مجلة البديل الاقتصادي**، المجلد 4 ، العدد 2، الجزائر، سنة 2017، ص144.

[3]–المرجع نفسه، ص144.

أ- الضرائب والرسوم المباشرة المحصلة كليا لفائدة البلديات:

1- الرسم العقاري TF: الذي يمثل ضريبة سنوية على الممتلكات العقارية وقد تأسس بموجب الأمر رقم 6-8 المؤرخ في 02 جوان 1967 والمتضمن لقانون المالية سنة 1967، وتم تعديله بموجب المادة 43 من قانون 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المتضمن لقانون المالية لسنة 1992[1]. حيث يؤسس الرسم العقاري على الملكيات المبنية مهما تكن وضعيتها القانونية الموجودة فوق التراب الوطني[2].

الجدول رقم (01) الرسم الخاص بالملحقات المبنية وغير المبنية:

المساحة	المساحة <500م^2>	500 < مساحة <1000	مساحة > 1000م^2
معدل الرسم	%5	%7	%10

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على المادة 248 من قانون الضرائب.

2 - رسم التطهير (رفع القمامة المنزلية): أسس بموجب قانون رقم 80-12 الصادر في 31/12/1980 المتضمن لقانون المالية لسنة 1981، يفرض هذا الرسم سنويا ويخصص 100% لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية وباسم المالك أو المنتفع. وفي حالة الإيجار يتحمل المستأجر الرسم ويمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية[3].

[1]- رشيد سالمي، رقي نذيرة، **أثر الجباية المحلية على ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث، المجلد 2، العدد 03 ، الجزائر سنة 2017، ص104.

[2]-المادة 248، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الصادر سنة 2017، ، ص54.

[3]-المادة 263، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مكرر الجريدة الرسمية سنة 2017، ص 59.

ب. الضرائب والرسوم المباشرة المشتركة بين البلديات والهيئات الأخرى:

1- ضريبة الدخل الإجمالي IRG: تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى بالضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي للمكلف بها، وهي محددة وفق أحكام المواد 85 و 98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة[1].

حيث يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية للأصناف التالية أرباح المهن، عائدات المستثمرات الفلاحية الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية والغير المبنية عائدات رؤوس الأموال المنقولة، المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية. وينقسم حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي مناصفة بين الدولة والبلدية حسب نسبة % 50 لفائدة ميزانية الدولة[2].

2 - الرسم على النشاط المهني (T.A.P): استحداث هذا الرسم بموجب المادة 21 من قانون المالية لسنة 1996 ويستحق هذا الرسم على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا أو صناعيا أو نشاطا غير تجاري، ويحدد معدله بـ 02% ويوزع كالتالي[3]:

الجدول رقم (02): الرسم على النشاط المهني:

الرسم على النشاط المهني (T.A.P)	حصة الولاية	حصة البلدية	حصة صندوق المشترك للجماعات المحلية
%2	% 29	% 66	% 5
المجموع	%0.59	%1.30	% 0.11

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نص المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 03 فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، ويتم توزيع حصيلة هذا المعدل كما يلي:

[1]- المادة 01، قانون الضرائب والرسوم المماثلة المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية لسنة 2017.

[2]- المادة 42 مكررة، قانون المالية التكميلي، لسنة 2008، الجريدة الرسمية لسنة 2017.

[3]- المواد 217، 218، 219، قانون الضرائب المباشرة 2019، الجريدة الرسمية لسنة 2017.

جدول رقم (03) توزيع حصيلة 3% على الرسم على النشاط المهني لرقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات.

الرسم على النشاط المهني (T.A.P)	حصة الولاية	حصة البلدية	حصة صندوق المشترك للجماعات المحلية
%3	%0.88	% 1.96	% 0.16

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نص المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. سنة 2007

3- الضريبة الجزافية (الدفع الجزافي) IFU: كان يخضع لهذه الضريبة صاحب العمل الذي يدفع المرتبات أو الأجور للمستخدمين، كان يخصص كامل حاصل الدفع الجزافي لفائدة الولايات والبلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية. ويبلغ معدل هذه الضريبة 6 % بالنسبة للمرتبات والأجور و 2% بالنسبة للمعاشات والريوع العمرية. ثم بدأ ينخفض تدريجيا إلى أن ألغي نهائيا بموجب قانون المالية لسنة 2006[1].

4- الضريبة على الأملاك IP: يخضع لها الأشخاص الطبيعيين الذين اختاروا موطنهم الجبائي في الجزائر على اعتبار أملاكهم الموجودة بالجزائر وخارج الجزائر[2].

وتحدد نسبة الضريبة على الأملاك كما يلي:

الجدول رقم (04): نسب الضريبة على الأرباح :

قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة	النسبة
يقل عن 100.000.000 دج	% 0
من 100.000.001الى 150.000.000دج	% 0.50
من 150.000.001الى 250.000.000دج	% 0.75

[1]- يلس شاوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 1 الجزائر، سنة 2007 ص.183

[2]- بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد3 ،العدد 20064، ص 272.

من 250.000.001 الى 350.000.000 دج	% 1
من 350.000.001الى 450.000.001دح	% 1.25
يفوق 450.000.000	% 1.75

المصدر: من أعداد الطلبة اعتمادا على قانون الضرائب.

وتوزع حصيلة 100% كما يلي:

الجدول رقم (05): توزيع حصيلة الضريبة على الأملاك

الضريبة على الأملاك	الدولة	الصندوق الوطني للسكن 650-302	البلدية
%100	%60	%20	%20

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نص المادة 282 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.سنة 2006

5- قسيمة السيارات: أحدثت بموجب المادة 46 من قانون المالية لسنة 1997 ثم ضمنت في المواد 299-309 من قانون الطابع يتحمل هذه الضريبة كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة أو حافلة خاضعة للضريبة على مستوى الوطني ويدفع قسمتها سنويا وقد حددت قيمتها من 3.000دج إلى 18.000 دج بالنسبة للسيارات النفعية بما فيها الشاحنات وسيارات نقل المسافرين والحافلات حسب سن وحمولة المركبة ومن 5.000 دج إلى 10.000دج بالنسبة للسيارة السياحية حسب سن وقوة المركبة.

وتتوزع حصيلتها 80% لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية 20% لفائدة الدولة[1].

6- الرسوم الأيكولوجية: أنشئت الدولة أنواع من الرسوم الخاصة والموجهة للأنشطة المسببة للتلوث على البيئة وتعتبر هذه الرسوم جديدة على البلديات حيث يتم تحصيلها من خلال جميع الأنشطة الملوث والخطيرة على البيئة حيث تم تطبيقها لأول مرة سنة 1992[2].

[1]- المادة 46، القانون رقم 96-31 المؤرخ في 30 ديسمبر 2005 المتضمن قانون المالية لسنة 2006، الجريدة الرسمية لسنة 2005 ، العدد 85 ، ص 3.

[2]- المادة 62 ، قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27/12/2017 ، ، الجريدة الرسمية لسنة 2017، العدد 76، ص 30.

7- الرسم التكميلي على التلوث البيئي من المصدر الصناعي: بموجب المادة 62 من قانون المالية لسنة 2018 والتي نصت على أنه يؤسس رسم لتشجيع عدم التخزين يحدد بمبلغ 16.500دج عن كل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاص أو الخطيرة وتخصيص عائدات هذا الرسم كما يلي:

48% للصندوق الوطني للبيئة والساحل 36% لفائدة ميزانية الدولة، 16% لفائدة البلديات.

8- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات: يفرض هذا الرسم على عدم تخزين النفايات الصناعية المعالجة والمخزنة من طرف المنتجين تعريفته 10500 دج للطن المخزن من النفايات الصناعية الخاصية والخطرة، وهذه الأخيرة عدلت بموجب المادة 64 من قانون المالية لسنة 2018 والتي نصت على أنه: "يؤسس رسم تكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على كميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة " ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:

50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل، 33% لفائدة ميزانية الدولة 17 لفائدة ميزانية البلديات.

9- الرسم التحفيزي على النفايات الناتجة عن النشاطات العلاج: نص على هذا الرسم المادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 بسعر مرجعي 2400 للطن المخزن ويضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج والمناط في كل مؤسسة أ . ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:

60% للصندوق الوطني للبيئة والساحل، 20% لفائدة ميزانية الدولة، 20% لفائدة البلديات.

10 - رسم المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي: أنشئ هذا الرسم بموجب المادة 94 قانون المالية لسنة 2003 المعدلة بموجب المادة 65 من قانون المالية لسنة 2008 التي نصت على بأنه ينشئ رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي المؤسسة وفقا لحجم المياه المطروحة وعن التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة بموجب التنظيم خ الساري المفعول، بالرجوع إلى المبلغ الذي حدد بموجب أحكام المادة 117 من قانون 91-25

المؤرخ في 1991/12/18 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992 . يخصص حاصل هذا الرسم كما يلي[1]:

34% للصندوق الوطني للبيئة والساحل 16% للصندوق الوطني للمياه، 34 % لفائدة البلديات 16% لميزانية الدولة.

ثانيا: الضرائب والرسوم الغير مباشرة:

أ- الضرائب والرسوم غير المباشرة المشتركة بين البلدية والهيئات الأخرى:

1- الرسم على القيمة المضافة TVA: الرسم على القيمة المضافة من الضرائب غير المباشرة التي تفرض على رقم الأعمال، وذلك بموجب المادة 65 من القانون 90-36 المؤرخ في 1990/12/31 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991.

ودخل حيز التنفيذ بموجب القانون رقم 91-25 المؤرخ في 1991/12/18 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1992، ويحصل بمعدل عادي 19% ومعدل مخفض 09%.[2]

الجدول رقم (06): توزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة

العمليات	الدولة	البلدية	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية
عمليات محققة في الداخل	% 75	%10	% 15
عمليات محققة عن الاستيراد	% 85	/	% 15

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نص قانون المالية. 1990

[1]- السعيد خويلدي صدوق المهدي، **دور الجباية الأيكولوجية في الموازنة بين متطلبات التنمية والمحافظة على البيئة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01 ، الجزائر ، سنة 2020، ص169-170

[2]- طلال زغبة، محاد عريوة،**أهمية الجباية المحلية في ميزانية البلدية في الجزائر**،**جامعة المسيلة**،المجلد13، العدد 26 ، الجزائر، سنة 2018 ،ص5 (بالتصرف).

2- الرسم الصحي على اللحوم (رسم على الذبح): يعتبر هذا الرسم بمثابة الضريبة غير المباشرة الوحيدة التي تحصل كليا لفائدة البلدية وتفرض على الحيوانات المذبوحة داخل إقليم البلدية ويحدد مبلغ الرسم على الوزن الصافي للحيوانات على 10دج / كلغ من اللحم[1].

3- الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة: يفرض هذا الرسم بمبلغ 750 دج عن كل مل إطار مخصص للسيارات ذات الوزن الثقيل، و 450 عن كل إطار مخصص للسيارات ذات الوزن الخفيف. توزع حصيلة هذا الرسم كما يلي:

35% لفائدة البلديات، 35 لفائدة الدولة، 30% لفائدة صندوق الخاص للتضامن الوطني[2].

4- الرسم على زيوت وشحوم السيارات: أحدث هذا الرسم بموجب المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006 ويطبق على زيوت المحركات وشحوم السيارات وهو محدد بـ 12.500 لكل طن وتوزيع حصيلتها كالتالي:

50 % لفائدة البلديات وصندوق الضمان والتضامن و 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

ج- الضرائب والرسوم الغير مباشرة العائدة كليا للبلديات:

1- رسم على الإقامة: أسس هذا الرسم بموجب القانون رقم 97-02 المتضمن قانون المالية لسنة 1998، لصالح البلديات المصنفة كمحطات سياحية أو مناخية أو هيدرو معدنية أو استحمامية، ويحدد مبلغ الرسم عن طريق مداولات المجلس الشعبي البلدي على كل شخص وعلى كل يوم إقامة بمبلغ لا يقل عن 50 دج ولا يزيد عن 60 دج، دون أن تتجاوز 100 دج على العائلة، أما في الفنادق المصنفة مبلغ الرسم لا يقل عن 200 دج ولا يزيد عن 600 دج على كل شخص وعلى كل يوم إقامة[3].

2- الرسم الخاص على رخص البناء: أستحدث هذا الرسم بموجب المادة 55 من قانون المالية لسنة 2000، ليعدل في قانوني المالية لسنتي 2006 و 2008 على التوالي، ويحدد مبلغ هذا

[1]- المادة 452، قانون الضرائب غير المباشرة، لجريدة الرسمية لسنة 2017 ، ص165

[2]- المادة 60 ، قانون المالية 2006 ، الجريدة الرسمية لسنة 2006،العدد 85، ص.102

[3]- الأمر رقم 08-02 التكميلي ، المؤرخ في 24/07/2008 ، الجريدة الرسمية لسنة 2008، العدد 42، ص30

الرسم من 1000 دج إلى 200000 دج بحسب نوع الرخصة والاستعمال. ويعود نتاجه كليا للبلدية.

3- الرسم الخاص بالإعلانات والصفائح المهنية: أستحدث هذا الرسم بموجب المادتين 56 و 57 من قانون المالية لسنة 2000 ويستثنى من هذا الرسم الإعلانات والصفائح المهنية المتعلقة بالدولة والجماعات الإقليمية والحاملة للطابع الإنساني، ويختلف مبلغ الرسم حسب نوع الإعلان وفقا لما يلي:

- الإعلانات على الأوراق العادية المطبوعة أو المخطوطة باليد من 20 دج الى 30 دج/م 2 وأكثر.
- الإعلانات التي تعرضت إلى تجهيز قصد إطالة بقائها أو مغطاة بزجاج أو مادة أخرى من 40 دج إلى 80 دج /م 2 و أكثر.
- الإعلانات المدهونة أو بصفة عامة معلقة في مكان عمومي من 100 دج إلى 150 دج/م 2 وأكثر.
- الإعلانات المضيئة المكونة من مجموعة حروف أو إشارات موضوعة بصفة خاصة 200 دج
- الصفائح المهنية من كل المواد المخصصة للتعريف بالنشاط ومكان ممارسة العمل من 500 دج إلى 750 دج/م 2 وأكثر[1].

4- الرسم الخاص بتنظيم الإحتفالات والأفراح، يحصل لفائدة البلدية ويكلف به الأشخاص الذين يستفيدون من هذه الرخصة .

لا يمكن أن يتجاوز مبلغ هذا الرسم 1500دج .

كما أنه يفرض رسم على الاحتفالات والتظاهرات الممتدة الى ما بعد السابعة مساء بنسبة 20% من مبلغ نفقات التنظيم وتخص كل الإحتفالات المنظمة في القاعات أو المؤسسات [2].

---

[1]- بن الحاج جلول ياسين، أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية، مجلة البديل الاقتصادي،المجلد 04 ، العدد 8، الجزائر ،ص148.

[2]- المادة 36، قانون المالية المؤرخ في 23/12/2000، الجريدة الرسمية لسنة 2001، العدد 80، ص 23.

ثالثا: الموارد المالية غير الجبائية الموارد الخارجية:

أ- الموارد المالية غير جبائية:

تتمثل الموارد المالية غير الجبائية الداخلية أساسا في ناتج توظيف الجماعات المحلية لإمكانياتها ومواردها الخاصة المرتبطة بتسيير أملاكها وتسيير مواردها المالية وثرواتها العقارية.

1- إيرادات الأملاك: هي الإيرادات الناتجة عن استغلال أو استعمال الجماعات المحلية لأملاكها العمومية والخاصة، بنفسها باعتبارها أشخاص اعتبارية، أو ما تتحصل عليه نتيجة استغلال أملاكها من قبل الغير، وتتمثل إيرادات الأملاك في: بيع بعض المنتجات كالرمل والأخشاب، حقوق الإيجار وحقوق استغلال الأماكن والمساحات في المعارض والأسواق وأماكن التوقف، حقوق وعوائد منح حق الامتياز رخص استعمال الفضاءات العامة، رخص البناء. إلا أن هذه الإيرادات تتسم بالضعف مقارنة بالإيرادات الجبائية، بالرغم من كونها مداخيل متجددة[1]، ويتضمن هذا النوع ما يلي:

1-1 إيجار العقارات: أين يمكن للبلدية أن تؤجر العقارات التابعة لأملاكها الخاصة عن طريق المزايدة من أجل دعم موارد البلدية.

1-2 حقوق الوقوف: وهي تؤسس في حالة الشغل الفعلي ولمدة محدودة لموقع على الطرقات العمومية.

1-3 حقوق الموضع والوقوف في الأسواق العمومية والمعارض: وهي تمثل سعر إيجار موقع في الأسواق العمومية والمعارض ويتحدد هدا السعر على أساس المساحة المشغولة أو طبيعة 002 البضائع المعروضة وقيمتها.

1-4 حقوق الطرقات: وهي الحقوق التي تتقاضاها البلديات عن وضع عناوين المتاجر واللافتات أتاوى شغل الأملاك العامة للبلدية وامتيازات المقابر[2].

[1]- بن الحاج جلول ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[2]- يلس شاوش بشير، مرجع سبق ذكره، ص 194-195.

2- التمويل الذاتي: هو اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار، وذلك وفقا للمادة 179 والمادة 158 من قانوني البلدية والولاية على التوالي حيث يهدف هذا الإجراء إلى ضمان التمويل الذاتي لفائدة الجماعات المحلية حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها المالية[1].

ويحدد القانون النسبة القانونية الدنيا لهذا الاقتطاع بـ 10% للبلديات والولايات. كما تستغل حصيلة التمويل الذاتي في تمويل عمليات صيانة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، النقل المدرسي، وكذا كل العمليات التي من شأنها تحسين الإطار المعيشي للسكان والحفاظ على خيالها التوازن المالي للميزانيات المحلية.

3- إيرادات الاستغلال المالي: وتتمثل في الموارد المالية الناتجة عن بيع المنتجات أو تأدية خدمات للمواطنين والتي توفرها الجماعات المحلية. تتميز هذه الإيرادات بالتنوع وترتبط وفرتها بمدى ديناميكية الجماعات المحلية وقدرتها على خلق الأنشطة المدرة للأرباح تتكون هذه الإيرادات مما يلي مداخيل المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، عوائد الرسوم الجنائزية، عوائد فحص وختم اللحوم، رسوم عمليات الإبادة والرقابة الصحية ومكافحة الأوبئة، حقوق الكيل والوزن والقياس، حقوق التخزين والإيداع في المخازن العمومية، رخص الامتياز وتفويض المصالح العمومية... الخ[2].

ب- الموارد الخارجية:

إن الاعتماد على الموارد الخارجية يكون عملية مرحلية أحيانا، أو لضرورة تقتضيها عملية تمويل مشاريع التنمية المحلية أحيانا أخرى وقد يكون هذا الاعتماد مقصود من الحكومة المركزية من أجل تحقيق الحد الأدنى من مستوى الخدمات على المستوى المحلي، والحد من تفاوت مستويات التنمية بين الوحدات المحلية وتتمثل هذه الموارد في:

[1]- قانون 11-10، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2]- بن الحاج جلول، مرجع سبق ذكره، ص 154.

1- **الإعانات غير المخصصة:** تساهم الدولة في النفقات التي تتعلق بالصالح العام بإعانات سنوية، دون أن تكون مخصصة لغرض معين، وعادة ما تقدر هذه الإعانات على أساس عدد سكان.

2- **الإعانات المخصصة:** ومن أهمها: إعانات التجهيز والاستثمار: تقدمها الدولة من أجل تمويل المشاريع التي تقوم بها الجماعات المحلية، ويتطابق هذا النوع من الإعانات مع إعانات التجهيز التي تقدمها الدولة في إطار المخططات البلدية للتنمية (P.C.D) والمخططات الولائية للتنمية (P.S.D) وإعانات تعويضية: تلجأ إليها الدولة في حالة إلغائها أو تخفيضها لبعض الضرائب المحلية.

3- إعانة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (CSGCL):

لقد تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وتحديد مهامه وسيره، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يوضع تحدت وصاية الوزير المكلف بالداخلية[1]، ويتولى تسيير صندوقين:

3-1 صندوق الضمان للجماعات المحلية: تأسس هذا الصندوق بمقتضى المرسوم رقم 266 86 ومنذ سنة 1995 ، يقوم الصندوق المشترك للجماعات المحلية بتسييره يخصص الصندوق الولائي والبلدي للمتضمن لتعويض نواقص القيمة على تقديرات الإيرادات الجبائية في مجال الجباية المحلية المقيدة في الميزانية المحلية[2].

3-2 صندوق التضامن للجماعات المحلية: يكلف الصندوق بإرساء التضامن المالي مابين الجماعات المحلية من خلال تعبئة الموارد المالية وتوزيعها لحساب كل من قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار للجماعات المحلية.

---

[1]- المادة 2_3 ،المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، المؤرخ في 24/03/2014،الجريدة الرسمية لسنة 2014، العدد 19، ص4.

[2]- المادة 214، قانون 11-10، البلدية، مرجع سبق ذكره.

3-2-1 تخصيص إجمالي للتسيير 60%: ويدفع هذا التخصيص للجماعات المحلية بهدف تلبية الاحتياجات ذات الصلة بالمهام المخولة لها بموجب القوانين والتنظيمات، ويوجه إلى قسم التسيير بميزانية البلديات والولايات ويتضمن: – منح معادلة التوزيع بالتساوي وتأخذ بعين الاعتبار المعيار الديمغرافي والمالي للبلدية والولاية تخصيص الخدمة العمومية ويمنح للجماعات المحلية التي تعرف صعوبات في تغطية النفقات الإجبارية المرتبطة بتسيير المرافق العامة وكذلك تقديم إعانات استثنائية[1].

3-2-2 تخصيص إجمالي للتجهيز والاستثمار 40%:يسمح هذا التخصيص للجماعات المحلية بانجاز برامج تجهيز واستثمار بهدف المساعدة في تطويرها وخاصة تطوير المناطق الواجب ترقيتها ويتضمن:

– إعانات التجهيز وتوجه إلى ميزانيات الجماعات المحلية بقسم التجهيز والاستثمار لتمكينها من دعم المرافق العامة المحلية من خلال انجاز عمليات تكون من اختصاصها.

– المساهمات مؤقتة أو نهائية موجهة لتمويل المشاريع المنتجة للمداخيل[2].

4- المخطط البلدي للتنمية PCD :

المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 73/136 المؤرخ في 1973/08/09 ويحتوي على برامج ومشاريع التي تخص البلدية في المجال الفلاحي والقاعدي والتجهيزات الضرورية للمواطنين. ورغم أنه أقرب مخطط لتجسيد اللامركزية إلا أن هذا المخطط يوضع باسم الوالي الذي بإمكانه رفض بعض المشاريع التي أقرها المجلس المنتخب في إطار ممارسة الرقابة على نشاط البلدية وبحكم أنه الأمر بالصرف فيما يخص الغلاف المالي الذي يغطي مشاريع هذا البرنامج والتي مصدرها ميزانية الولاية وليس البلدية. فالمجلس البلدي يقترح المشاريع والوالي له صلاحية التصرف في هذه المشاريع[3].

[1]– المادة 130، المرسوم التنفيذي رقم 14 116، مرجع سبق ذكره، ص 33

[2]– المادة 13 –17، المرسوم التنفيذي رقم –14–116 ، مرجع سبق ذكره ، ص6.

[3] -PCD .plans. Communaux de Développement. Art 12.

5- المخطط القطاعي للتنمية PSD:

هي برامج تجهيز عمومي غير ممركزة أنشأت بهدف تحقيق التوازن الجهوي تسجل باسم الولاة وتبلغ رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج من الوزير المكلف بالمالية طبقا لبرنامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة ويبرز هذا المقرر في الملحق المحتوى المادي للبرنامج المعتمد أو المقاييس والمؤشرات الأخرى.

كما تغطي رخصة البرنامج المبلغة البرنامج الجديد للسنة وضبط تكاليف البرنامج الجاري إنجازها[1].

6- المخططات القطاعية الممركزة للتنمية PSC:

هي مخططات وطنية تدخل ضمنها كل استثمارات الدولة التي تقترح من طرف المديريات الولائية أو الولاية، وتسن من طرف الحكومة والوزارات المركزية في العاصمة وتتابع من طرف المديريات الولائية وترفع التقارير دوريا إلى الوزارات التابعة لها وتخصص لها أظرفة مالية ضخمة لتحقيق سياسة الدولة إقليميا وتتضمن جميع مخططات الاستثمار في ميدان السكن والعمران الفلاحة الكهرباء.... الخ[2].

7- مساعدات ميزانية الولاية:

تتمثل في المساعدات التي تمنحها الولاية للبلديات، وتخص مجال التجهيز المتمثلة في التجهيزات الإدارية، التجهيزات الاجتماعية، المساعدات في التجهيزات الصحية، التجهيزات الرياضية والثقافية وغيرها.

8- القروض:

سمح المشرع الجزائري للجماعات المحلية اللجوء إلى مؤسسات مالية للحصول على قرض بنكي وهدا وفق المادة 146 من قانون البلدية 01-2008 المؤرخ في 1990 وتعود فكرة تمويل التنمية المحلية عن طريق قروض بنكية إلى سنوات الستينات بإنشاء الصندوق الوطني للتوفير الاحتياط

[1] -PSD. Programmes Sectoriels Décentralisées ;Art16.

[2]- رميسة كلاش- مراد السعداوي، الموارد المالية الخارجية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر،مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 21 العدد 01 ، الجزائر ، السنة 2020، ص 81-82.

سنة 1964، وحيث تنص المادة 08 من المرسوم 64-27 المتضمن إنشاء الصندوق على أن من مهامه منح قروض وتسبيقات للجماعات المحلية[1].

ولكن ومع مرور الزمن تزايدت حاجات الجماعات المحلية لقروض طويلة المدى ولم يتمكن هذا الصندوق من تغطيتها فقررت الدولة تحويلها إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) منذ سنة 1972، بتزايد هذه الحاجيات أصبح البنك الجزائري للتنمية عاجزا عن توفير الموارد الضرورية مما دفع بالسلطات العمومية إلى إنشاء بنك التنمية المحلية (B.D.L) في 30 أوت 1985 الذي كانت مهمته تمويل تنمية الجماعات المحلية بصفة عامة والاستثمارات المخططة بصفة خاصة غير أن هذه النظرة تغيرت مع تأزم الظروف الاقتصادية منذ سنة 1986، حيث أصدر قانونين الأول رقم 86 - 12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض والثاني تحت رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض البنكي الذي أكد على ضرورة كون القرض البنكي فعال، مربح، محمي.

9- التبرعات والهبات:

وتعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد الجماعات المحلية، وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنين إما بشكل مباشر إلى الجماعات المحلية أو غير مباشر بالمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وقد تكون نتيجة وصية يتركها أحد الموطنين بعد وفاته، أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده.

9-1 التبرعات: وتعد التبرعات من موارد الجماعات المحلية وتنقسم إلى:

- **التبرعات المقيدة بشرط:** وهذه التبرعات لا يمكن قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية.

- **التبرعات الأجنبية:** وهذه التبرعات لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء كانت من هيئات أو أشخاص.

9-2 الهبات والوصايا: وتعد الهبات والوصايا من موارد الجماعات المحلية وتنقسم إلى:

[1]- المرسوم 64-227 المتضمن إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط المؤرخ في 10 أوت 1964 .

- **الهبات والوصايا التي لا ينشأ عنها أعباء:** أو يشترط فيها شروط، أو تستوجب تخصيص عقارات أو تكون دعاة للاعتراض من قبل عائلات الواهبين أو الموصين.

- **الهبات والوصايا التي ينشأ عنها أعباء:** ويشترط لها شروط، أو تقتضي تخصيص عقارات، أو تكون مدعاة لاعتراضات من قبل عائلات الواهبين أو الموصين. ويمكن الإشارة إلى أن التبرعات والهبات لا تشكل شيئا كبيرا في موارد الجماعات المحلية، وهي موارد استثنائية لا يعتمد عليها[1].

المبحث الثاني: مدخل إلى التنمية المحلية:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية في أصلها مجموعة من الخيارات التنموية والتحسينات العامة التي تقدم عليها السلطة الحاكمة على الصعيد الوطني في جميع المجالات وعلى جميع المستويات سواء السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف ونتائج التنمية المحلية.

قدمت للتنمية المحلية عدة تعاريف نذكر منها:

- العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.[2]

- التنمية المحلية هي عبارة عن تنمية المجتمع المحلي بهدف رفع مستوى المعيشة، وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الفعالة والايجابية ومبادراته الذاتية، إلى جانب الجهود الحكومية، أو هي عبارة عن عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال

---

[1]- لخضر مرغاد، **إيرادات العامة للجماعات المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة**، العدد 07، الجزائر، سنة 2005، ص11.

[2] رواق حمزة، **تأثير اللامركزية تخطيط المشاريع العمرانية على التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة مدينة المسيلة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد تسيير التقنيات الحضرية ، قسم تسيير المدينة ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص11.

الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية بهدف رفع مستوى معيشة المواطن المحلي[1].

- عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها تلك العمليات التي يمكن بمقتضاها توجيه جهود كل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في لمجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن[2].

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية وأهدافها

أولا: خصائص التنمية المحلية:

تتسم عملية التنمية المحلية الجيدة بالخصائص التالية:

1-الشمولية والتكامل: ويعني ذلك تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية فلا يمكن مثلا الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بقضايا الصحة أو الزراعة أو السكن أو المشروعات الإنتاجية الأخرى، ويقصد بالشمولية كذلك شمولية التنمية على كل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تحقق العدالة وتكافؤ الفرص، وإرضاء لكل المواطنين فلا يصح أن تستفيد فئة من المجتمع بعائد برامج التنمية، بينما يحرم الآخرون وقد يكونون من الفئات الفقيرة الأقل قوة وتأثيرا في المجتمع وهم أصحاب الحق في التنمية، ويعني التكامل كذلك التكافل بين الجهود الأهلية والحكومية ومشاركة جميع فئات المواطنين رجالا ونساء وأغنياء وفقراء، ومتعلمين وغير متعلمين، والعمل بروح الفريق بين جميع العاملين في حقل التنمية سواء أكانوا رسميين أم شعبيين.[3]

---

[1] سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي والتنمية المحلية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص19-20.

[2] إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، طبعة01، 2001، ص32.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص75.

2- هادفة: ويعني ذلك أنها تنطلق من هدف أو مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانيات المتاحة للقيام بتلك العمليات، حيث لا ينبغي تحديدا أهداف تفوق هذه المدخلات، وتلك الإمكانات وإلا فإن هذه الأهداف لن تتحقق[1].

3 -**علمية:** التنمية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة، ودراسات وبحوث جدوى متقنة يحدد على ضوئها مدخلات وعمليات التنمية، ومن ثم المخرجات والنواتج المتوقع بلوغها.

4 - **نظامية:** لا تتم عمليات التنمية عرضا بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور، المدخلات والعمليات والمخرجات، وتضم المدخلات متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية والموارد البشرية والتمويل... وغيرها، وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية أما المخرجات فتضم النواتج والأهداف التي يمكن بلوغها أو تحقيقها[2].

5 -**ايجابية:** ينبغي أن تكون التنمية ايجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ينتقل من طور أقل إلى طور أرقى، أو من جيد إلى أجود، وليس من المنطق أن تكون سلبية، فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة، وتقوم على الاستخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية، تكون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية والاجتماعية.

6 -**مستمرة:** ومن أهم خصائص عمليات التنمية الديمومة والاستمرارية فمدخلات التنمية متغيرة ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك المتغيرات. كما أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغيير أهداف التنمية، ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ومن أهم دواعي استمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص73.

[2] المرجع نفسه، ص74.

ثانيا: أهداف التنمية المحلية[1]:

تختلف أهداف التنمية باختلاف أوضاع الدولة وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وبذلك يتم حصر أهداف التنمية الأساسية فيما يلي:

1 –**زيادة الدخل القومي الحقيقي:** فالدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتل الدولة، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في هذه الدول إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يساعد في التغلب شيئا فشيئا على جميع المشكلات، وإن زيادة الدخل القومي تحكمه بعض العوامل كمعدل زيادة السكان والإمكانيات المادية والتكنولوجية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال والكفاءات البشرية، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي كما أن السكان هم أنفسهم مصدر كبير لزيادة الإنتاج.

2 –**رفع مستوى معيشة الأفراد:** وهذا بزيادة الدخول وزيادة فرص التشغيل ورفع مستوى التعليم كما وكيفا والارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع، ومن شأن هذا كله ليس فقط الارتفاع بمستوى الرفاهية وإنما أيضا تنمية الشعور وبالتقدير الذاتي على المستوى الفردي والقومي.

3 –**توسيع مجالات الاختيار الاقتصادي والاجتماعي أمام الأفراد والشعوب:** وذلك من خلال تحررها من العبودية والتبعية ليس فقط اتجاه الأفراد والشعوب الأخرى ولكن بصفة خاصة اتجاه قوى الفقر والجهل والبؤس الإنساني.

4 –**إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس صحيحة:** إن التنمية الحقيقية تقتضي إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس علمية تؤدي إلى تصفية مظاهر التخلف الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية واستعادة التوازنات الاقتصادية بصورة تضمن تحقيق التكامل الداخلي بين القطاعات والتشكيل الضروري بين الفروع والأنشطة.

5 –**تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الاعتماد على الذات:** إن التنمية الصحيحة تؤدي عبر مسيرتها التغييرية المتواصلة إلى التخفيض التدريجي للتبعية الاقتصادية التي تعتبر من المؤشرات

[1] المرجع نفسه، ص75.

الهامة التي تميز من خلالها بين عملية التنمية وبين عمليات التغريب أو التنمية المشوهة، إن هذا الارتباط والتلازم بين التنمية والاستقلال الاقتصادي جعل أحد الباحثين يؤكد على وحدة العملية "فالتنمية الاقتصادية تصبح هي الاستقلال الاقتصادي يعني عندئذ التنمية الاقتصادية."

6 –**توزيع الثروات والدخول توزيعا عادلا:** تعد مشكلة التوزيع من أخطر المشاكل الاقتصادية التي واجهتها المجتمعات الإنسانية عبر مسيرة تطورها، وتتبع خطورتها من كونها إحدى الجوانب الهامة للمشكلة الاقتصادية التي تتفاقم نتيجة لسببين هما:

- سوء استخدام الموارد.
- سوء توزيع الثروات والدخول.

إن استخدام الموارد بكفاءة يتوقف بدرجة معينة على كفاءة توزيعها[1].

7 –توزيع الثروات والدخول توزيعا عادلا: تعد مشكلة التوزيع من أخطر المشاكل الاقتصادية التي واجهتها المجتمعات الإنسانية عبر مسيرة تطورها، وتتبع خطورتها من كونها إحدى الجوانب الهامة للمشكلة الاقتصادية التي تتفاقم نتيجة لسببين هما:

– **مبدأ التكامل:** يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما التكامل بين الجوانب المادية والبشرية إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون فالتنمية ما التغيير متوازنا في كلا الجانبين ماد وغير ماد[2].

– **مبدأ التنسيق:** يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافرت جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى

---

[1] بيصار عبد الحكيم،**أثر السياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية –دراسة قياسية لمجموعة من الولايات**، فترة 2000–2016 أطروحة دكتوراه علوم،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، 2018، ص8–9.

[2] -محمد سليماني، علي بايزيد مرجع سبق ذكره، ص 172.

تضييع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا تبذل جهود كثيرة لإحداث مبدأ التنسيق بهدف تفاد هذه النقائص والتقليل من آثارها[1].

المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية

للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية وتتلخص أهمها فيما يلي:

1 – الإطار القانوني والتنظيمي :

- **القوانين واللوائح :** وجود قوانين ولوائح واضحة ومحدثة تدعم التنمية المحلية، وتحدد صلاحيات الجماعات المحلية .
- **اللامركزية :** منح الصلاحيات اللازمة للجهات المحلية، لتمكينها من اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع التنموية .
- **التنسيق والتعاون :** ضمان التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المعنية بالتنمية المحلية، على المستويات المختلفة .

2– تدخل الدولة: وذلك من خلال إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدة اعتبارات منها[2]:

- الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية.
- القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي.
- الدولة لديها المقدرة والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 173.

[2]- سعد طه علام، **التخطيط مع السوق**، الطبعة 1، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2005، ص42 .

- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع.
- الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي إلى وجهة أكثر احتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة.
- تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية.
- ضعف القطاع الخاص المحلي وتفضيله للاستثمار في المجالات ذات العائد الكبير والسريع. تردد وإحجام الاستثمار الأجنبي عن الدخول.
- تعثر وبطء عملية الخصخصة سواء عن طريق الإنشاء أو التحويل.

مما سبق نخلص إلى أن دور الدولة أساسي لتحقيق التنمية مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي القائم.

3- التخطيط: يمثل التخطيط منهجا عمليا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى المحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين، لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته في ضوء الإيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب[1].

4-المشاركة الشعبية: ترتكز التنمية المحلية على إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج و تعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك عن المشكلة الحقيقية التي تواجه التنمية المحلية في الدول

[1]- موسى خميس، **مدخل إلى التخطيط**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان _الأردن، 1999، ص13 .

النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم اشتراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها[1].

5- الإسراع في الوصول إلى النتائج: ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج، كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها، إذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسد في الوقت نفسه حاجة قائمة، والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، إذن فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية[2].

6- تكامل مشاريع الخدمات: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشاريع الخدمات داخل المجتمع،وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد خدمات مكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم الخدمات[3].

7- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير الحضري المقصود، سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية، حيث نجد استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل لديهم استعمال موارد جديدة غير معلومة، كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا و هاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية، كما أنه قادر على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي، إلى جانب هذا فإن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروع و يعطيها مجالات وظيفية أوسع[4].

---

[1] - أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص21 .

[2]- وسيلة السبتي، مرجع سبق ذكره ، ص51 .

[3]- وهاب نعمون، سمية سريدي، مكانة الولاية والبلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة مقدمة للملقى الوطني للتنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 08 ماي 45 قالمة، 9-10 سبتمبر 2014، ص 546.

[4]- وهاب نعمون، سمية سريدي، المرجع نفسه، ص 546 .

المطلب الرابع: استراتيجيات التنمية المحلية:

يمكن أن تقوم التنمية المحلية على واحدة أو أكثر من السياسات والاستراتيجيات التي توجه السلوك والجهد التنموي في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات المحلية والقومية، حيث أنها لا تأتي من فراغ بل تنطلق من الواقع العملي وما فيه من خصائص اقتصادية وسياسية واجتماعية وإدارية وغيرها كما أن لكل مجتمع خصوصياته وإمكانياته الوفيرة أو المحدودة، وبالتالي لا بد من تبني الاستراتيجيات والسياسات التنموية الملائمة للظروف البيئية المحلية والقومية المترابطة. ويستخدم مفهوم الاستراتيجية في مفهومها التنموي للدلالة على القواعد العامة التي تحكم رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووسائل تنفيذها، وهي ترتبط أساسا بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي العام للدولة، كما ترتبط بشكل توزيع الأنشطة في إطار الموارد المتاحة. وفي هذا الإطار هناك العديد من الاستراتيجيات التي ترتبط بالتنمية عموما وبالتنمية المحلية على وجه الخصوص حيث تشكل استراتيجيتي النمو المتوازن والنمو غير المتوازن أهم هذه الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في جميع أنواع ومستويات التنمية، بالإضافة إلى وجود استراتيجيات يربطها أصحابها أساسا بالتنمية المحلية، وسنحاول التطرق وعرض بعض هذه الاستراتيجيات بالإضافة إلى استراتيجيتي النمو المتوازن والنمو غير المتوازن في النقاط التالية[1]:

1 – استراتيجية النمو المتوازن:

يرجع الفضل في عرض وتعميق أسلوب النمو المتوازن إلى الاقتصادي المعروف راجنرنيركسه، وإن كان قد سبقه إليها روزنتشتاين رودان، ويعني به ضرورة أن توجه الدفعة القوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا لكي يتسنى كسر حلقة قصور رأس المال الخبيثة ولمواجهة عقبة ضيق السوق المحلي. ولقد انطلق تحليل نيركسه من فكرة أساسية وهو أن الاقتصاد يدور في شكل حلقات مفرغة، فضعف الدخل يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للفرد وهذا بدوره يؤدي إلى سوء في التغذية، الشيء الذي ينعكس على الوضع الصحي العام، وهذا بدوره

[1]- عبد الحكيم بيصار: مرجع سبق ذكره، ص 28–30

يؤثر على المستوى الإنتاجي للفرد، وانخفاض الإنتاج يعني بالطبع دخلا قليلا فادخارا ضعيفا وهكذا تلتحم أطراف الحلقة من جديد.

2- استراتيجية النمو غير المتوازن:

يعتبر ألبرت هيرشمانAlbert Herschant هو من دافع على هذا النمو غير المتوازن في منطق أقطاب النمو لفرانسوا بيرو François Perroux. لتجنب تناثر الموارد النادرة التي من المحتمل أن تؤدي إلى استثمارات متزامنة في العديد من القطاعات حيث ترتكز هذه الاستراتيجية أو ما يقصد به أسلوب النمو غير المتوازن على اختيار بعض الصناعات (أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتي تتميز عن غيرها بقدرتها على حث الاستثمار في الصناعات والقطاعات الجديدة لتوجيه الدفعة القوية إليها، فتقود هذه الأنشطة عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي بأكمله أي إحداث إخلال مقصود في توازن الاقتصاد القومي وفقا لاستراتيجية معلومة وهادفة تلك هي استراتيجية النمو غير المتوازن.

إن هاتين الاستراتيجيتين (النمو المتوازن والنمو غير المتوازن) واللتين تنطلقان من نظرية الدفعة القوية تعتبران أهم استراتيجيات التنمية التي تنطوي وتدخل ضمنها باقي الاستراتيجيات، وتنطلق في تقديمها من الشروط الضرورية لقيام هاتين الاستراتيجيتين، ومن بين استراتيجيات التنمية المحلية كذلك والتي تدخل ضمن هاذين المسارين ما يلي:

3- استراتيجية توفير الحاجات الأساسية للسكان:

هذه الاستراتيجية تهدف أساسا إلى توفير الحاجات الأساسية غذاء وسكن وتعليم وخدمات صحية.... وقد ظهرت في السبعينات وأيدها البنك الدولي وحجة أصحاب هذه الاستراتيجية هي أن توفير مثل هذه السلع والخدمات من شأنه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الاستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل والإنتاجية للفقراء.

4- استراتيجية المحافظة على الوضع القائم:

وتقوم على أساس أن النظام الحالي لتقديم الخدمات هو أفضل ما يمكن القيام به في حدود الواقع كما يدركه متخذي القرارات والذين يمثلون صفوة المجتمع في الغالب، ولذلك فإن الجهد الأساسي ينصب في هذه الاستراتيجية على زيادة كفاءة البرامج القائمة وتوسيع نطاقها.

5- الاستراتيجيات العملية الرشيدة:

وتقوم هذه الاستراتيجيات على أساس بعض المسلمات التي ترى أن أهم ما يسير الناس في حياتهم اليومية مصالحهم الذاتية، ولذا تقوم خطط التغيير على أساس عمليات تبصير الناس بالمفاهيم والأفكار والممارسات القادرة على تحقيق مصالحهم الذاتية باستخدام الأسلوب العقلي في الإقناع والشرح.

6- استراتيجيات القوة:

وتقوم هذه الاستراتيجيات على استخدام الضغط سواء السياسي أو الإداري أو الاقتصادي، وذلك بإصدار القوانين والتشريعات الملزمة في مجالات التغيير المخطط مثل المجالات التربوية أو الصحية أو العمرانية أو الزراعية... الخ، ويقصد هنا باستخدام القوة هو استخدام السلطة المشروعة القادرة على إصدار التشريعات والقوانين الملزمة والتي من شأنها القيام بإجراء جزاءات سياسية واقتصادية في استحداث التجديدات المتضمنة في برامج التغيير المخطط.

7- استراتيجية التعزيز:

وتستهدف هذه الاستراتيجية توفير العناصر القيادية التي تدعم سياسات منظمات التنمية المحلية، وتعني المشاركة التعزيز غير الرسمي فالتعزيز الرسمي يؤدي إلى الاعتراف بشرعية المؤسسات في المجتمع، أما التعزيز غير الرسمي فإنه يضمن لها الاستمرارية والاستقرار.

8- استراتيجية التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي:

وذلك من خلال قيام الحكومة المركزية بوضع الخطط الملائمة لكافة أقاليم الدولة وتكلي جهات محلية بتنفيذ هذه الخطط أو الالتزام بها في أي مجال من المجالات التنموية وقد تكون مثل هذه الاستراتيجية ملائمة حالة عجز الإمكانات المحلية وتخلفها العام لصوصا في مجال الكفاءات البشرية أو المالية أو التكنولوجية أو غيرها.

9- استراتيجية اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية:

وقد تكون هذه الاستراتيجية ملائمة في مراحل متقدمة من التنمية القومية الشاملة حيث قد تظهر أسباب عملية وفكرية وسياسية تدعو لذلك، فعندما يتعقد المجتمع وينمو ويتطور بدرجات عالية وعندما تتوفر الإمكانات المحلية المناسبة قد يكون مثل هذا التوجه عمليا وناجحا.

إن اختيار الاستراتيجية التنموية الملائمة للبيئة المحلية والوطنية محصلة لتفاعل عوامل اقتصادية وإدارية وسياسية واجتماعية وفكرية وثقافية وبيئية عديدة ومترابطة، الغرض منها في الأخير تحقيق وتعزيز التنمية المحلية.

المبحث الثالث: مساهمة البلدية في تنمية مناطق الظل:

تعتبر البلدية ركيزة أساسية في التنمية المحلية، خاصة في مناطق الظل التي تعاني من نقص في الخدمات والبنى التحتية. ومن خلال برامج التنمية المحلية، تلعب البلديات دورا محوريا في تحسين ظروف معيشة السكان، وتوفير الإحتياجات الأساسية، بما يسهم في تقليص الفوارق وتحقيق العدالة الإجتماعية .

المطلب الأول: مفهوم وخصائص مناطق الظل:

أولا: مفهوم مناطق الظل:

برز في الجزائر دون غيرها، بعد انتخابات الرئاسة في ديسمبر 2019، مصطلح جديد كدعاية إعلامية أين تم عرض تحقيق على التلفزيون الجزائري في 16 فيفري 2020 أظهر المعاناة والبؤس الذي يعيش فيه سكان المناطق المعزولة والنائية خلف واجهات المدن في العديد من الولايات على مستوى التراب الوطني والذي كان يحمل عنوان "معاناة مناطق الظل" بطلب من الرئيس المنتخب، تم تبني المصطلح سياسيا في قالب اجتماعي ليتحول إلى منطلق للتنمية المحلية في كثير من المناطق في ربوع الوطن، لدرجة أنه تم تعيين مستشار بدرجة وزير لدى وزارة الجماعات المحلية يتابع عن كتب ملف ما يسمى مناطق الظل.

مناطق الظل بالجزائر قديمة منذ فترة الاستعمار الفرنسي. حيث استعان بسلاح تنمية المناطق الهشة بالجزائر بهدف استمراريتها وبقائها، وللدعاية لها وسط الجزائريين، فقامت بإنشاء مجموعة من المشاريع السكنية والتنموية لفائدة الجزائريين والمعمرين الفرنسيين، بقصد عزل الشعب الجزائري عن جيش وجبهة التحرير الوطني، ومن أبرز تلك المشاريع التي قامت بها فرنسا ما يعرف

بمشروع قسنطينة الذي أعلن عنه الرئيس الفرنسي ديجول، والذي يهدف إلى إنشاء مليون وحدة سكنية لفائدة الجزائريين والكولون، إضافة إلى مشاريع أخرى لفائدة المناطق المعزولة من بناء مستشفيات وشق طرق لا تزال إلى اليوم المتنفس لتلك المناطق[1].

وقد تم تقديم عدة تعاريف لمناطق الظل نذكر منها ما يلي:

- مناطق الظل هي عبارة عن نقاط سوداء منتشرة عبر جميع التراب الوطني ومتمركزة بشكل كبير في القوى والأرياف والبلديات النائية والمعزولة، إضافة إلى أطراف المدن التي تعتبر هي كذلك مناطق ظل، وتتميز بقلة وجود أو انعدام أبسط مقومات الحياة، كالمياه والكهرباء والغاز، والطرقات، إضافة إلى انعدام مراكز التعليم والمرافق الصحية وأماكن اللعب والتسلية...الخ.[2]

- مناطق الظل هي تلك المناطق المعزولة والنائية والمهمشة والحرومة من التنمية، هذه المناطق التي تتميز بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية أو سهبية أو صحراوية أو مناطق حدودية مع الدول المجاورة أو المناطق في الحدود بين الولايات. وتعتبر هذه المناطق طاردة للسكان لغياب البنى التحتية من شبكات الطرق البلدية والمسالك الدينية، الربط بشبكات الكهرباء الدينية والغاز الطبيعي، نقص وانعدام المياه الصالحة للشرب، وفي الجانب التعليمي والصحي فعدم وجود مدارس ومرافق نهائيا أو موجودة ولكنها مغلقة، وفي حالة وجودها فهي غير مجهزة وتقدم خدمات سيئة وغير كافية، كل هذه المعطيات أدت إلى غياب عدالة الإقليم وخلل واضح في التوازن الإقليمي.[3]

- مناطق الظل هي المناطق المعزولة والمحرومة من الوسائل والخدمات والمتميزة ببعدها عن أي محور نقل رئيسي يؤدي إلى مقر البلدية و/أو إلى القوى والمدن الأخرى، بالإضافة إلى ذلك،

---

[1] بن مسعود، عبد القادر (2020)، **يعيشون في العصور المظلمة** ،هل ينجح تبون في القضاء على مناطق الظل الجزائرية؟ 2020، في الموقع الالكتروني
, HTTPS://WWW,SASAPOST,COM/WHO-WILL-BE-THE-NEXT-PRIME-MINSTER-IN-LEBNON
تاريخ الإطلاع 22/03/2025

[2] بن معتوق صابر: قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021، ص294.

[3] موسى بن فردي ، مناطق الظل- التوجيه الحكومي الحديد، جريدة الحوار، أفريل 2020،
HTTPS :WWW.ELHIWAR.DZ.COM/OPINION
تاريخ الإطلاع22/03/2025

تتميز هذه المناطق بكثرة اليد العاملة الفلاحية أو شبه الفلاحية، ولكن مع وجود عوائق جدية مرتبطة أحيانا بنقص البنى التحتية والظروف البيئية ونقص الموارد المادية وغياب الابتكار، مما يؤدي إلى استغلال غير مستدام للموارد الطبيعية التي تزخر بها أراضي المنطقة، ومداخيل ضعيفة للغاية للأسر، مما يقضي إلى ظهور جيوب من الفقر ومن ثم الميل إلى النزوح إلى المدن وإلى الانخفاض الديموغرافي.[1]

ثانيا: خصائص مناطق الظل:

تتمثل أهم خصائص مناطق الظل فيما يلي:

- صعوبة الوصول إليها بسبب الموقع الجغرافي وبعد المسافة، التضاريس، شبكة الطرق المهترئة وقلة المواصلات، إضافة إلى عزلة بعض التجمعات الريفية.
- انخفاض معدلات تدفق وتوزيع الكهرباء.
- عدم وجود بنية تحتية مناسبة للاتصالات.
- الكثافة السكانية المنخفضة لساكني هذه المناطق، لأن معظم السكان متواجدون بقوى ودشر صغيرة منتشرة في مجتمعات منفصلة جغرافيا عن بعضها البعض.
- الدخل الضعيف لسكان هذه المناطق، خاصة الريفية منها.
- ارتفاع مستوى الأمية.

المطلب الثاني: محددات التنمية المحلية بمناطق الظل:

في ضوء تحديد مضمون مناطق الظل يستدعي وضع محدداته لإبراز خصوصياته حتى يتم وضع مخططات تنموية لا تقتصر على المدى القصير والمتوسط والطويل، بل يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية يشترط وضوح محدداتها والمتمثلة في الأغلب[2]:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020 . الجزائر، فيفري 2021، ص 51 .

[2]– بن شعيب نصر الدين، عثماني فايزة، **عصرنة الإدارة الإقليمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة مناطق الظل بولاية تلمسان**، مجلة دفاتر، المجلد17 ،العدد 04، 2021 ، ص461 .

1- **محددات جغرافية:** بموجبه يتم تحديد هذه المناطق التي تتميز بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية، فلاحية، سهبية، ساحلية، صحراوية، مناطق حدودية مع الدول المجاورة أو في الحدود بين الولايات تكون بعيدة لبضع كيلومترات فقط عن القرى المركزية.

2- **محددات اقتصادية:** وهي تلك المناطق التي لها خصائص اقتصادية ذات طابع فلاحي، سياحي أو صناعي.

3- **محددات حضارية:** وهي تلك المناطق الواقعة داخل المدن والتي بها كثافة سكانية أكبر نتيجة للنزوح الريفي نحوها بغية البحث عن العمل أو الدراسة خاصة الجامعات وتحسين ظروف العيش.

4- **محددات ريفية:** وينظر لها تلك المناطق التي تقع خارج المدن وحجمها ونسبة سكانها قليلة مقارنة بالمدن وغالبا ما تتميز بضعف مستوى المعيشة لساكنتها وارتفاع البطالة خاصة البطالة الموسمية والمرتبطة عموما بالعمل الزراعي,

5- **محددات لحجم الكثافة السكانية:** حيث يمثل السكان مجموعة من الأشخاص الذين يتمركزون في مناطق جغرافية معينة وفي فترة محددة.

6- **محددات فنية:** والمتعلقة عموما بشبكات الاتصال والتكنولوجيا والتقنية وهي من أولويات عملية التنمية وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدول لمحو ملف الفوارق الإقليمية، وخفض التكاليف وتشجيع حركة الأعمال إلى المناطق المحروم.

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في تنمية مناطق الظل:

يمكن تلخيص أهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المركزية بخصوص مناطق الظل فيما يلي:[1]

1- إحصاء مناطق الظل:

تعليمة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 853 المؤرخة في 2020/02/26، الخاصة بتحديد مناطق الظل ووضع برنامج استعجالي للتكفل الأمثل بالاحتياجات الأساسية لسكان هذه المناطق وتحسين ظروفهم المعيشية، والتي تؤكد على انشاء

[1]- بن شعيب نصر الدين، عثماني فايزة، المرجع نفسه، ص 462.

لجنة وزارية مشتركة تتكفل بالتنسيق والإشراف على تنفيذ عملية تحديد مناطق الظل ووضع برنامج استعجالي للتكفل الأمثل بالاحتياجات الأساسية لسكانها مدعومة بلجان محلية على مستوى الولايات والدوائر.

2- إحصاء وتسجيل النقائص التنموية المسجلة بمناطق الظل:

تعليمة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 854 المؤرخة في 2020/02/26 الخاصة بإعادة توجيه عمليات التنمية المحلية غير المنطلقة، لصالح الاحتياجات الحقيقية لمناطق الظل والتوجيه الحصري للمخصصات المالية المبلغة بعنوان المخططات البلدية للتنمية لسنة 2020 للتكفل بالمشاريع الجوارية ذات الأثر المباشر على تحسين الإطار المعيشي للمواطنين المقيمين بمناطق الظل.

3- إعداد ووضع التطبيقات الخاصة بمناطق الظل:

- بتاريخ 2020/02/26، تم وضع حيز الخدمة تطبيقة(APPLICATIO N) لإحصاء مناطق الظل ووضع برنامج استعجالي للتكفل الأمثل بالاحتياجات الأساسية لسكا هذه المناطق وتحسين ظروفهم المعيشية.
- بتاريخ 2020/03/05 تم وضع حيز الخدمة تطبيقية ثانية لإحصاء وحصر احتياجات مناطق الظل من المشاريع التنموية.

4- تحديد العمليات ذات الأولوية:

تعليمة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 1184 المؤرخة في 2020/03/16، التي تنص على ضرورة التكفل باحتياجات المواطنين المقيمين بمناطق الظل من خلال تحديد عمليات ذات أولوية ولها الأثر المباشر والفوري للمواطنين القاطنين بهذه المناطق والانطلاق في تجسيدها في أقرب الآجال بتجنيد جميع الوسائل الضرورية لذلك.

5- تعيين إطارات لمتابعة الملف:

تعليمة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 950 المؤرخة في 2020/05/19، المتعلقة بتعيين إطارات كنقاط ارتكاز مكلفين بمتابعة الملف على مستوى

الولايات، الدوائر والبلديات وتوفير جميع شروط العمل الضرورية لهم، لمتابعة سير المشاريع المسجلة بمناطق الظل، وإعداد التقارير بصفة دورية وتحويلها إلى السلطات المركزية في آجالها المحددة.

6- التكفل السريع بالاحتياجات الحيوية:

تعليمة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 2349 المؤرخة في 2020/07/22، المتعلقة بمذكرة تأطير خاصة بالبرامج الموجهة لمناطق الظل، التي تنص على ضرورة التكفل السريع والفعال بالاحتياجات الحيوية لهذه المناطق وتقليص فوارق التنمية بين مختلف مناطق البلاد.

7- متابعة مدى التنفيذ:

تعليمة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 3241 المؤرخة في 2020/09/03، المتعلقة بمتابعة مدى تنفيذ البرامج التنمية على مستوى مناطق الظل، والتي تنص على ضرورة ضبط رزنامة لتنفيذ البرامج مع تحديد الأهداف، لاسيما التي يجب تجسيدها قبل نهاية سنة 2020، والمبرمجة خلال سنة 2021.

8- تقديم التوجيهات الضرورية لمتابعة المشاريع المسجلة:

تعليمة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم: 3688 المؤرخة في 2020/09/21، المتعلقة بتقديم التوجيهات الضرورية لمتابعة المشاريع المسجلة بالتطبيقات وضبط بدقة رزنامة استلامها.[1]

المطلب الرابع: الدور التنموي للبلدية في تنمية مناطق الظل:

تساهم البلدية مساهمة كبيرة وفعالة في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل، خاصة في ظل الصلاحيات الواسعة التي منحتها التشريعات والقوانين الجديدة في قانون 11-10 المتعلق بالبلدية حسب نص المادة 3 وتمارس البلدية صلاحياتها في كل المجالات والاختصاصات المخولة لها بموجب القانون وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وذلك من خلال:

1- المخطط البلدي للتنمية: "PCD":

يعتبر المخطط البلدي للتنمية من أهم الآليات التي تتدخل بها البلدية في عملية التنمية في مناطق الظل وهو مخطط يكمل المشاريع التي تقوم بها الولاية، وكونها تعتمد على ميزانية التجهيز للدولة فهي تتم في مساهمتها الخاصة وذلك بخلق نوع من التوازن الجهوي، واعتماد الدولة على المخطط البلدي للتنمية على غرار الآليات الأخرى راجع لعدم توفر البلديات على نفس الإيرادات والمؤسسات المنتجة للمداخيل وثروات خاصة في مناطق الظل والتي تريد ترتيبها.

يندرج ضمن هذا المخطط المجالات التالية:[2]

1-1. مجال التهيئة والتنمية:

في هذا المجال يخول للمجلس البلدي وحسب القانون 11-10 أن يقوم بإعداد البرامج السنوي المتعددة للسنوات المرافقة لمدة عهدته والمصادقة عليها، وتنفيذه وفق صلاحياته وفي إطار مخطط التهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والمخططات التوجيهية القطاعية، كما أنه يختار العمليات التي

[1] عبد القادر طيوب، يوسف حوشين، **دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل في الجزائر ولاية المسيلة أنموذجا**، الملتقى الوطني الافتراضي الثاني حول دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة برج بوعريريج، 21 مارس، 2022، ص05.

[2] القانون رقم 10/11 المؤرخ في 12 جوان 2011، والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37.

تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية وإبداء رأيه في مشاريع الاستثمار والتجهيز والمشاريع البرامج القطاعية للتنمية ويساهم في حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء والموارد المائية، بالإضافة إلى المبادرة في عمليات التحفيز وبعث النشاطات الاقتصادية.

1-2. مجال التعمير والهيكل القاعدية:

تزويد البلدية بكل أدوات التعمير المنصوص عليها في التشريع وإبداء الرأي حول المشروعات التي يمكن أن تشكل ضرر بالبيئة والصحة العمومية، التأكد من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها والمراقبة المستمرة لعمليات مطابقة البطاقات ذات العلاقة بالتجهيز والسكن والعمل على احترام أحكام مكافحة السكنات الهشة غير القانونية. كما يسهر المجلس على المحافظة وحماية الأملاك العقارية الثقافية مع الحفاظ على الانسجام بين التجمعات السكنية والمبادرة بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات والشبكات التابعة لاختصاصاتها وتسيرها وصيانتها مع توفير الشروط التحفيزية للسكن والترقية العقارية، بالإضافة إلى الحفاظ على الوعاء العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات والاستثمار الاقتصادي، وكذا الحفاظ على الأملاك العقارية التابعة للدولة.

1-3. مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والتسلية والسياحة:

في هذا المجال يقوم المجلس البلدي بإنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وإنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل النقل للتلاميذ:كما يمكن لبلديات في حدود إمكانياتها اتخاذ عند الاقتضاء وفي إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياض والحدائق والتعليم التحضيري والثقافي والفني، المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية المواجهة للشباب، تقديم مساعدها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية وكذا المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية مع توسيع قدراتها السياحية وتشجيع عمليات التمهين واستحداث المناصب للشغل، بالإضافة إلى صيانة المساجد والمدارس القرآنية وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة.

1-4. مجال النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية:

منح قانون البلدية المجالس الشعبية البلدية في هذا المجال الصلاحيات التالية:

- السهر على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية، ولا سيما في مجالات المادة 123 بمساهمة المصالح التقنية للدولة.
- توزيع المياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة ومعالجتها، جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة والحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقلة للجمهور.
- صيانة طرقات البلدية.
- وضع إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.
- التكفل وفي حدود إمكانياتها وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

بتهيئة المساحات الخضراء (ووضع العتاد الحضري والمساهمة في صيانة فضاءات الترقية والشواطئ) المادة 124.

2- المساهمة السكانية في تنمية مناطق الظل:

المساهمة السكانية في مناطق الظل تشير إلى الدور الذي يلعبه سكان هذه المناطق في تنميتها وتطويرها، وذلك من خلال مشاركتهم في المشاريع التنموية المختلفة التي تنفذها الدولة والجماعات المحلية.

هذه المشاريع تستهدف تحسين ظروف المعيشة في المناطق المحرومة، مثل: توفير المياه الصالحة للشرب والكهرباء، والبنية التحتية، بالإضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **تفاصيل المساهمة السكانية في مناطق الظل:**

- **المشاركة في المشاريع التنموية:**

يتوقع من السكان في مناطق الظل المشاركة في المشاريع التنموية التي تنفذها الدولة والجماعات المحلية، مثل المشاريع المتعلقة بتوفير البنية التحتية، والتعليم والخدمات الصحية والتشغيل.

- **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:**

يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تدعمها الدولة والجماعات المحلية أن توفر فرص عمل للسكان في مناطق الظل، مما يساعد في رفع مستوى دخلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

- **الاستثمار في التعليم والتدريب:**

يساهم الاستثمار في التعليم والتدريب في تطوير مهارات السكان في مناطق الظل، مما يمكنهم من الحصول على وظائف أفضل وتحسين مستواهم الاقتصادي.

- **المشاركة في التخطيط والرقابة:**

يمكن لسكان مناطق الظل المشاركة في التخطيط للمشاريع التنموية التي تنفذها الدولة والجماعات المحلية، وتقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم، مما يساعد في تحسين جودة هذه المشاريع.

- **تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية:**

تهدف البرامج التنموية لمناطق الظل إلى تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية، بدلا من تحفيزهم على الهجرة إلى المدن.

3- أهمية المساهمة السكانية في مناطق الظل:

3-1. تحسين ظروف المعيشة:

تساهم المشاركة السكانية في التنمية في تحسين ظروف المعيشة في مناطق الظل، مثل: توفير المياه الصالحة للشرب والكهرباء والبنية التحتية.

3-2. توفير مناصب عمل:

تساعد المشاركة السكانية في توفير فرص عمل للسكان في مناطق الظل، مما يساعد في رفع مستوى دخلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

3-3. تطوير المهارات:

تساهم في تطوير مهارات السكان في مناطق الظل، مما يمكنهم من الحصول على وظائف أفضل وتحسين مستواهم المعيشي والاقتصادي.

3-4. تعزيز التنمية المستدامة:

تساعد المشاركة السكانية في تعزيز التنمية المستدامة في مناطق الظل، من خلال تحسين ظروف المعيشة وتوفير مناصب العمل وتطوير المهارات.

4- مساهمة المجتمع المدني في تنمية مناطق الظل:

في واقع الأمر لا يمكن تفعيل التنمية بمناطق الظل إلا من خلال العمل التشاركي بين البلدية والمجتمع المدني وتكاتف كل الجهود، حيث أصبح المجتمع المدني في الآونة الأخيرة ركيزة من ركائز التنمية في الجزائر الجديدة، حيث ولعقود ظل "المجتمع المدني" في ذيل قائمة اهتمامات أصحاب القرار في معظم دول العالم وبالأخص في الدول النامية، إلا أن بروزه وفرضه لنفسه خلال جائحة كوفيد 19، أين قام بالعديد من المبادرات العظيمة ولعب دورا هاما، أدى إلى تغير النظرة إليه وأصبح من ركائز الدولة ومن اهتماماتها.[1]

وفي هذا الشأن حث ولاة المجال المنتخبة بالتواصل مع المجتمع المدني والمواطنين والسماع لانشغالاتهم وأفكارهم والتشاور والتشارك معهم وأخذ انشغالاتهم بعين الاعتبار، مع مراعاة العدالة في توزيع المشاريع على مستوى إقليم البلدية للحفاظ على التوازن التنموي، وأكدوا على أن العمل على مناطق الظل، هو عمل تشاركي بين الجماعات المحلية (البلدية والولاية) والمجتمع المدني، حيث يتم رفع الانشغالات والنقائص والاقتراحات من طرف المجتمع المدني والمنتخبين، وتبليغها للإدارة عبر لجنة ولائية مكلفة بتحديد مناطق الظل وإحصاء النقائص بها، ويليه دور المجالس الشعبية البلدية بإعداد وتنفيذ هذه المشاريع التي تم تسجيلها في صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية وأيضا بالنسبة لمخططات البلدية للتنمية،[2] وهذا يبرز دور المجتمع المدني في تبليغ الانشغالات والنقائص وتقديم اقتراحات للسلطات المحلية.

كما يساهم في المجتمع المدني أيضا في التوعية والقيام بحملات تحسيسية للمشركة في العمل التطوعي، وهذا من أجل الاستثمار في مشاركة المواطنين للاستفادة من خبراتهم من أجل تحريك علة التنمية، وفي نفس السياق تام المجتمع المدني.

---

[1] عمار بن عبد الله، التأكيد على دور المجتمع المدني في مشروع الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للدولة، موقع الجديد، تمت المعاينة بتاريخ 2023/06/15 على الساعة 06:20 من موقع: https.eljadide.lyami.dz

[2] عمار بن عبد الله، المرجع نفسه.

ونخص بالذكر الجمعيات– بالعديد من المبادرات الترفيهية التطوعية مست بها سكان مناطق الظل، وهذا من أجل تخفيف ضغوط الحياة وتمرير رسالة تحسيسية عبر مواضيع ترفيهية وثقافية مختلفة.[1]

5- مساهمة القطاع الخاص في تنمية مناطق الظل:

لقد نتج عن الإصلاح الاقتصادي وسيادة مفاهيم الحكم الراشد المبني على الشراكة بين القطاعات وتجديد مدخل الحوكمة في الإدارة العامة، إلى الاهتمام بالقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتنمية المحلية من خلال المساهمة في الاستثمارات الخاصة وتحسين الكفاءة الاقتصادية وتوظيف الخبرات في تطبيق النظريات الإدارية والاقتصادية والمساهمة في تقديم الخدمات في إطار التعاقد مع الجماعات المحلية.[2]

ولقد ظهرت الحاجة إلى القطاع الخاص بعد فشل بعض المنظمات العمومية في تدبير المرافق المحلية باعتمادها توجيهات غير صائبة في التسيير وبالتالي تمنح آليات الشراكة مع القطاع الخاص إمكانيات وفرص حقيقية من أجل تدبير هذه المرافق، ويشير مفهوم القطاع الخاص إلى القطاع المتكون من مؤسسات إنتاجية وخدماتية باختلاف أنواعها وأحجامها، تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج أو لتقديم الخدمات وتتميز بالاستعمال العقلاني لها وتعود ملكيتها للخواص أفراد كانوا أو جماعات، ويلعب القطاع الخاص دورا هاما لا غنى عنه في عملية التنمية المحلية وذلك من خلال:[3]

- ترقية وتطوير التنمية من خلال مساهمته في المشاريع وتطويرها مما يساعد في تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات والخدمات المقدمة للمواطن المحلي.

[1] رشيدة بلال، برامج ترفيهية لأطفال مناطق الظل "جمعية ناس البليدة الثقافية " موقع المساء، تمت المعاينة بتاريخ 2023/06/15، على الساعة 20:05 من موقع https.//www.el-massa .com/dz

[2] عبد النور ناجي، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة، الجزائر، المنشورات الجامعية عنابة، 2010، ص66.

[3] زرفة بولقواس، دور القطاع الخاص في تفعيل تيم العمل –دراسة ميدانية بمؤسسة صناعية خاصة، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24 مارس 2012، ص144-145.

- يساعد على تحقيق توازن هيكل النشاط الإنتاجي من خلال وضع إستراتيجية لتوسيع قاعدة المؤسسات الصغيرة القابلة للتطوير والإنتاج.
- توفير فرص عمل ومكافحة مشكلة البطالة.
- يساهم في الاستثمار وتعظيم المدخرات المحلية.
- يساعد على إحداث التراكم في الرأسمالية والحراك الاجتماعي، ذلك أن تحرير قوي العرض والطلب تمهيدا لمشاركة القطاع الخاص ورؤوس الأموال في التنمية المحلية سيمكن ويتيح الفرصة للأفراد في المجتمع من إحداث تراكم رأسمالي لتطوير مجتمعهم وينقل الأفراد من شريحة أقل دخلا إلى شريحة أكثر دخلا.
- يساهم في تحقيق إستراتيجية للتنمية الحضرية أو المكانية حيث أن الدولة عند وضعها لخطط التنمية الحضرية بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على بعض الأماكن المأهولة والمدن الكبيرة، فلتحقيق هذه يتوجب تأمين شروط منها فرص عمل جديدة، خدمات، أماكن للسكن والترفيه، فالقطاع الخاص هذا يمثل آلية ضرورية لهذه الأنشطة ويساهم في تأسيس هذه الأماكن العمرانية.

الشكل رقم 01: يمثل ملخص لشركاء التنمية في مناطق الظل:

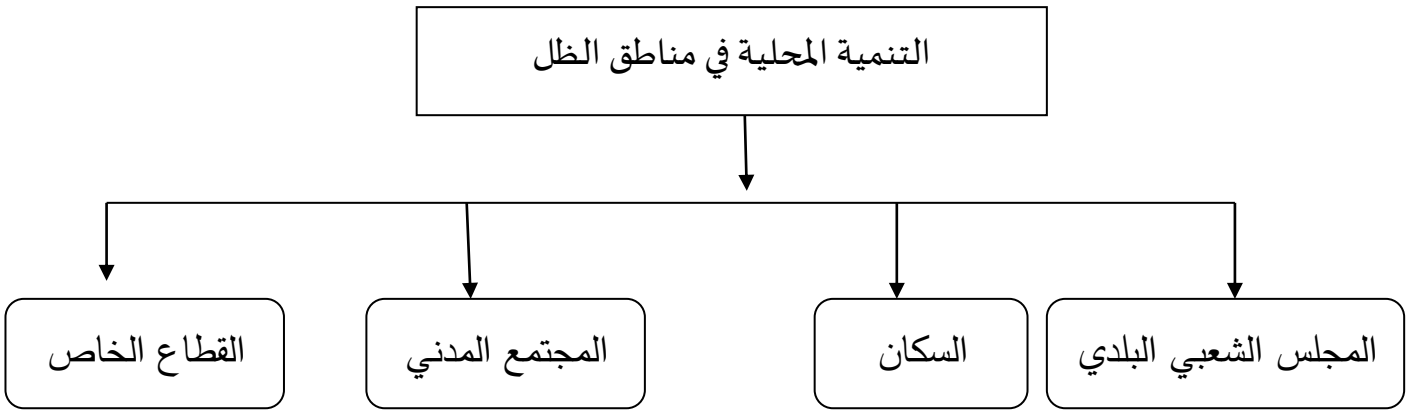

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المعلومات السابقة.

خلاصة الفصل الأول:

إن البلدية هي تلك الوحدة اللامركزية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية بكونها أقرب وحدة إدارية للمواطن، مما يسمح لها بالاستماع لانشغالاته والعمل على تلبية حاجياته، ولأجل تحقيق تنمية محلية شاملة يجب تكوين علاقة تشاركية بين الدولة والبلدية والمواطنين والمجتمع المدني، وهذه العلاقة التشاركية تمكن البلدية من أداء دورها في تنمية مناطق الظل على أكمل وجه.

ومن خلال بذل الجهود المشتركة يمكن للبلدية أن تحقق تنمية محلية شاملة تعود بالفائدة على جميع أفراد المجتمع، وتساهم في بناء مستقبل أكثر استدامة وعدالة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة بلدية برج زمورة – ولاية برج بوعريريج –

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى أهم النقاط والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالجماعات المحلية والتنمية المحلية، سنحاول وفي هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على واقع التنمية في مناطق الظل، من خلال القيام بدراسة ميدانية في بلدية برج زمورة ولاية برج بوعريريج، والتي نسعى من خلالها إلى معرفة إمكانيات بلدية برج زمورة وواقع المشاريع التنموية بمناطق الظل فيها ودور البلدية في إخراج هذه المناطق من دائرة الفقر والحرمان والتهميش.

ومن أجل الإحاطة أكثر بحيثيات الدراسة تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

1 – المبحث الأول التعريف ببلدية برج زمورة.

2 – المبحث الثاني واقع المشاريع التنموية في مناطق الظل ببلدية برج زمورة.

المبحث الأول: التعريف ببلدية برج زمورة

في الجزائر، تعد البلديات جزءا أساسيا من الهيكل الإداري للدولة، وتتمتع بسلطات وصلاحيات تمكنها من تنفيذ سياسات التنمية المحلية، تساهم البلديات بشكل فعال في تحسين نوعية الحياة وتعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي، من خلال تبني خطط ومشاريع تنموية تتماشى مع احتياجات المجتمع المحلي. وبفضل الدور المحوري الذي تلعبه البلديات، ومن بينها بلدية برج زمورة ولاية برج بوعريريج يتم تعزيز الروابط بين الحكومة المركزية والمواطنين، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في كافة أنحاء البلاد.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بلدية برج زمورة

لقد شهدت مدينة برج بوعريريج عدة مراحل تعاقبت على إثرها ونذكر منها الحضارة النوميدية والحضارة الرومانية والتركية. ويعود أصل تسمية برج بوعريريج إلى عهد الأتراك والعثمانيين حيث تعني كلمة البرج المكان المرتفع المطل على مختلف الجهات المجاورة. أما برج بوعريريج فتختلف حوله الروايات وأهمها أن هناك أسطورة تربط التسمية بالحارس التركي في مكان البرج الذي كان يضع فوق رأسه خوذة نحاسية بها ريش على شكل عروج الديك حيث كان الناس في البداية يطلقون على البرج اسم برج عروج ثم بعد مرور الزمن أصبح يسمى برج

بوعريريج.

أما فيما يخص بلدية برج زمورة هي واحدة من البلديات الواقعة في ولاية برج بوعريريج في الجزائر، وهي من أقدم البلديات، حيث كانت تعرف خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية ببلدية البيبان المختلطة وبعد الاستقلال أنشأت بموجب الأمر رقم: 63-466 المؤرخ في 1963/12/02، والتي كانت تسمى زمورة إلى غاية سنة 1970 أين تم تغيير اسمها إلى برج زمورة.

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي وخصائص بلدية برج زمورة

أولا: الموقع الجغرافي لبلدية برج زمورة

تقع بلدية برج زمورة شمال ولاية برج بوعريريج، حيث تبعد عن مقر الولاية بمسافة 30 كلم يحدها:

1 – **من الشمال:** بلدية قنزات و حربيل التابعتين لولاية سطيف.

2 – **من الجنوب:** بلديتي تسامرت وحسناوة.

3 – **من الشرق:** بلديتي خليل وسيدي أمبارك.

4 – **من الغرب:** بلدية تسامرت وأولاد دحمان.

والشكل الموالي يمثل الحدود الإقليمية لبلدية برج زمورة.

الشكل رقم 02: يمثل الحدود الإقليمية لبلدية برج زمورة

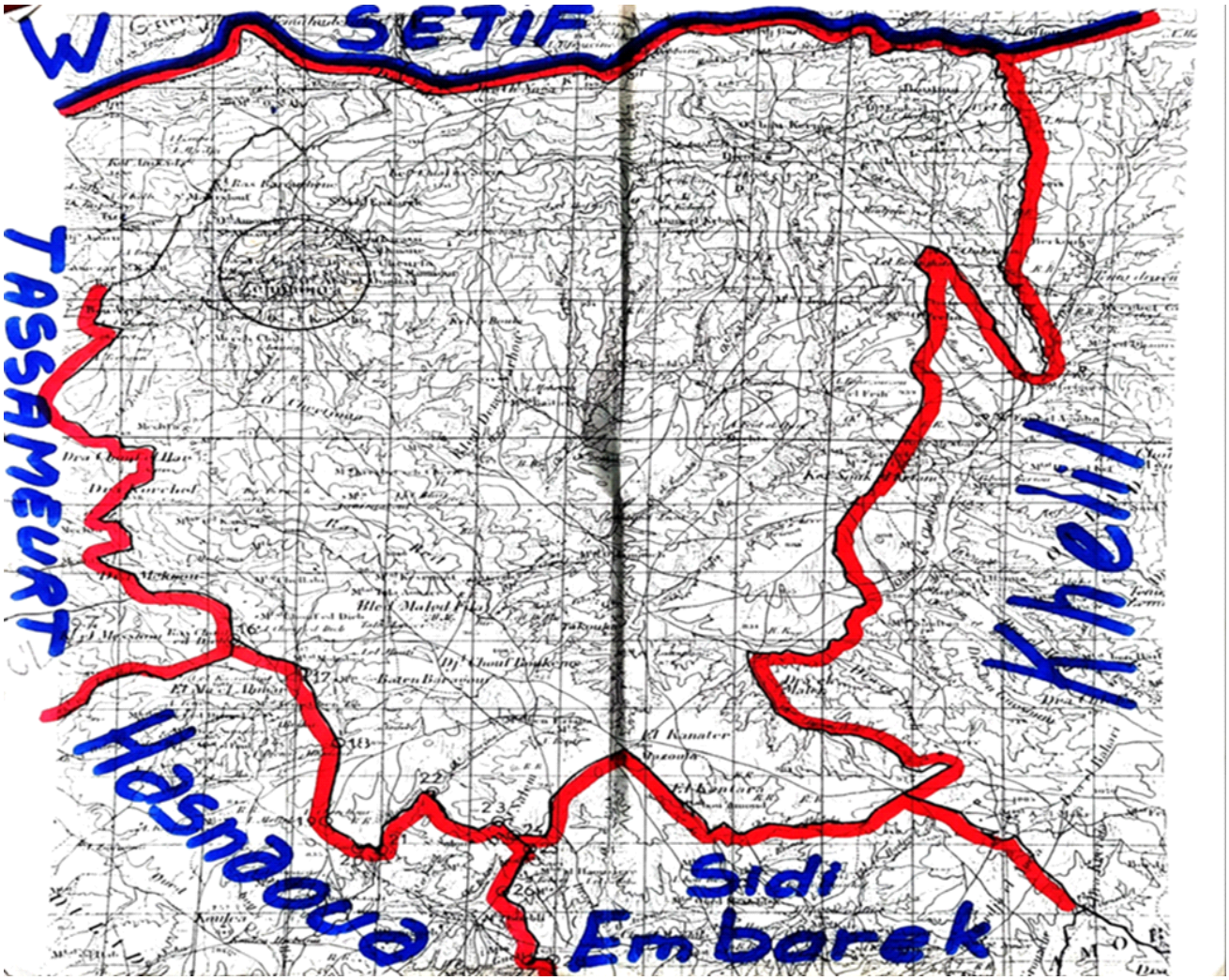

المصدر: وثائق خاصة بالبلدية (2025).

ثانيا: خصائص بلدية برج زمورة:

تتميز بلدية برج زمورة بمجموعة من الخصائص، نلخصها في المجالات التالية:

1 – التاريخ والثقافة: برج زمورة لها تاريخ غني وثقافة متنوعة، حيث تحتوي على آثار رومانية وشهدت حضارات متعددة عبر العصور.

2 – الأهمية الدينية: تضم برج زمورة عدة مساجد ومناطق تاريخية ذات أهمية دينية، مما يجعلها مركزا للحياة الدينية في المنطقة.

3– الطبيعة الخلابة: تحيط بها مناظر طبيعية جميلة، بما في ذلك الجبال والوديان، مما يجعلها وجهة مفضلة للسياحة البيئية.

4 – من حيث التضاريس: تتربع بلدية برج زمورة على مساحة 89 كلم مربع تتميز بطابعها الجبلي يتكون من سلسلة جبال البيبان حيث ترتفع أعلى نقطة بها عن مستوى سطح البحر ب:1200 م، أما السهول فتقع بشرق وجنوب البلدية ومن الناحية المناخية فيسودها طقس بارد وممطر شتاء وحار جاف صيفا.

الشكل رقم 03: خريطة تمثل تضاريس بلدية برج زمورة

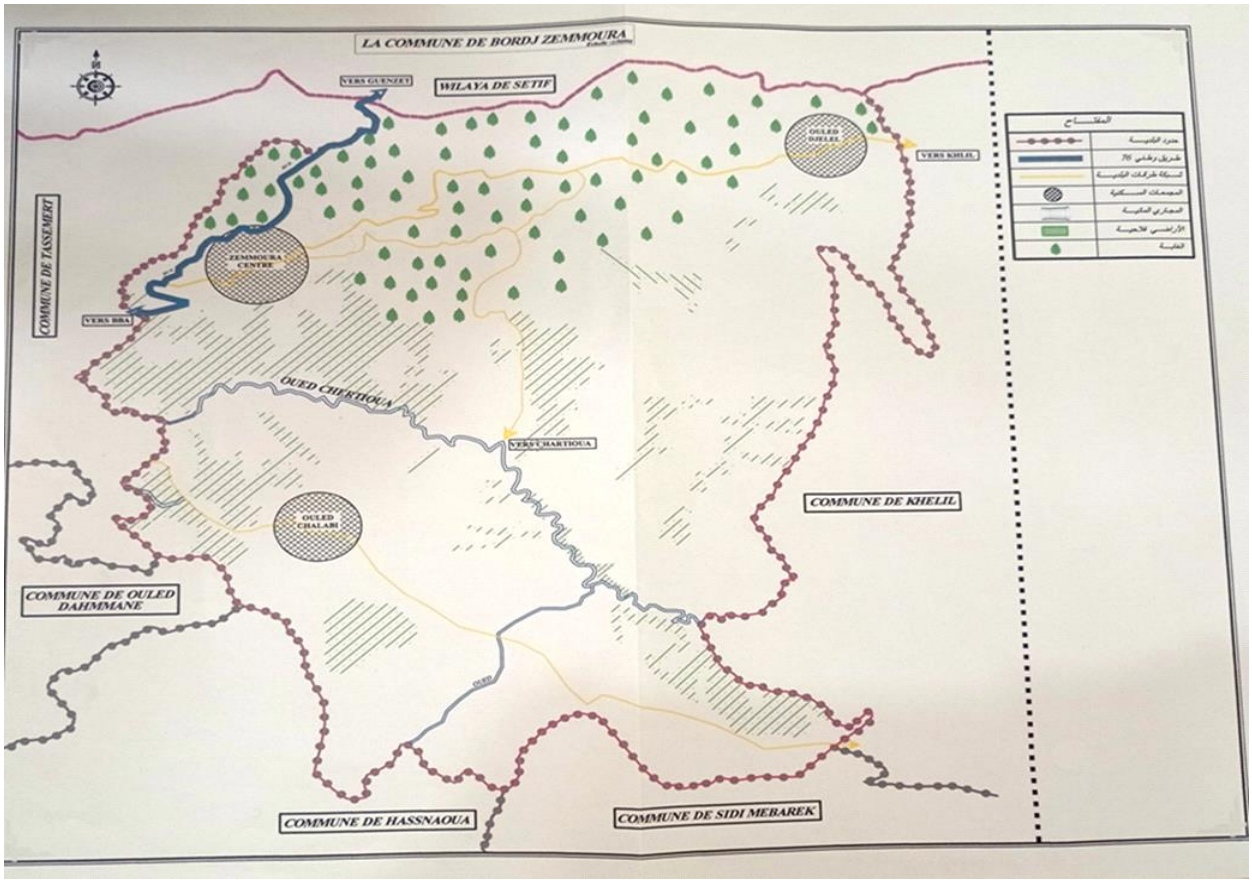

المصدر: وثائق خاصة بالبلدية (2025)

5 – من حيث التوزيع السكاني والمشاريع المخصصة له.

– **السكن الاجتماعي** :110 سكنات موزعة + 50 في طور الإنجاز+ 90 أشغال غير منطلقة.

– **السكن الريفي:** (منذ سنة 2002) 1074 منها 1068 منجزة + 90 أشغال غير منطلقة.

– **الشبكات:**

- ✓ الكهرباء :90% (باستثناء السكنات المبعثرة والمنعزلة).
- ✓ الغاز الطبيعي: 90% (باستثناء قرية أولاد جلال وبعض السكنات المنعزلة).

✓ المياه الصالحة للشرب: 80% (باستثناء قرية تلاوزرو وبعض السكنات المنعزلة).

يتوزع السكان بلدية برج زمورة على أربع مناطق يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (07): توزيع السكان في بلدية برج زمورة

المناطق	عدد الأحياء أو تجمعات السكانية المبعثرة
المنطقة الأولى: زمورة مركز	حي بوعزيز – حي بوطويل– حي أولاد حموش– حي المرابطين– حي ولاد عثمان– حي بكمون حي قرياسين– حي أولاد عبد الواحد– حي أولاد البواب– حي أولاد مونة– حي أولاد قريشية– حي ذراع حليمة– حي القرابة– حي سويقة– حي الثنية الحمراء– حي بوغندوز.
المنطقة الثانية: منطقة تلاوزرو	الغيل– أولاد شلابي– الجحايف– أولاد القايد– أم الدفيلة– أولاد السعدي– الشواقرية– تليان– أولاد بوعافية– أولادبورحلة– القرار.
المنطقة الثالثة: أولاد جلال	الجحانطة– الزيانينة– البراكنية– أولاد بلجرو–أولاد بن الزاوي– الخربة– الرابطة – الحدادة – أولاد بوكرمة– أولاد نني.
المنطقة الرابعة: منطقة شرطيوة	الذراع الأبيض – شرطيوه.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البلدية (2025).

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية برج زمورة

سوف نعرض في هذا المطلب الهيكل التنظيمي لبلدية برج زمورة، حيث ترك المشرع الجزائري للمجالس المنتخبة مسؤولية تحديد الهيكل التنظيمي للبلديات، مما يعني أن كل بلدية تضطلع بوضع هيكلها المناسب وفق مداولة المجلس الشعبي البلدي وبإقتراح من السيد الأمين العام للبلدية، إذ يخضع الهيكل التنظيمي للبلدية لقواعد وخصوصيات ووفق الإمكانيات المادية للبلدية

والإحتياجات الفعلية لمصالحها إذ لايوجد هيكل تنظيمي موحد تسير وفقه كل بلديات الوطن.

وهذا ينطبق على بلدية برج زمورة، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لبلدية برج زمورة

الشكل 04 : الهيكل التنظيمي لبلدية برج زمورة

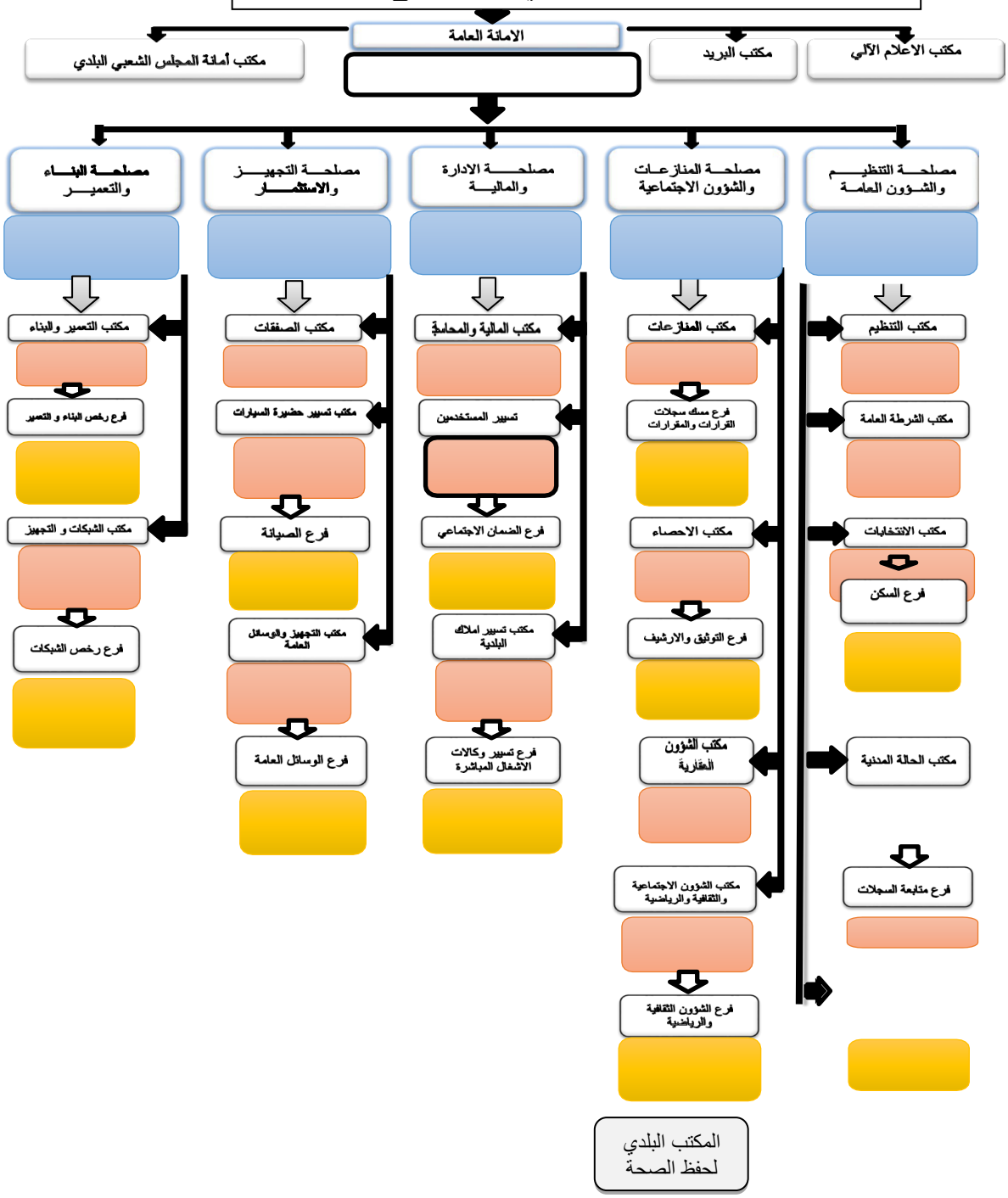

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على المعطيات المقدمة (2025).

ويتكون الهيكل التنظيمي لبلدية برج زمورة من خلال المعلومات المقدمة من طرف مكتب المستخدمين لبلدية برج زمورة، من (05) مصالح رئيسية وتسعة عشر مكتب وتم تدعيم هذه المكاتب بإثني عشرة فرع وهي كالتالي:

الأمانة العامة: تتكفل بتنسيق وتنشيط مجمل مصالح البلدية الإدارية والتقنية، والقيام بتبليغ محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات للسلطة الوصية إما على سبيل الإخبار أو من أجل ممارسة سلطة الموافقة والمراقبة، ومسك ملفات الرئيس وأعضاء المجلس الشعبي البلدي وتضم ثلاثة مكاتب:

- مكتب أمانة المجلس الشعبي البلدي
- مكتب البريد
- مكتب الإعلام الآلي

أما بالنسبة للمصالح فهي خمسة مصالح وكل مصلحة لديها اختصاصاتها نوجزها في الآتي:

1 – مصلحة التنظيم والشؤون العامة وتظم خمسة مكاتب وهي:

- مكتب الانتخابات ويظم فرع السكن.
- مكتب الحالة المدنية ويظم فرع متابعة السجلات.
- المكتب البلدي لحفظ الصحة ويظم فرع المؤسسات المصنفة والنشطات الحرفية.
- مكتب التنظيم.
- مكتب الشرطة العامة.

2 – مصلحة المنازعات والشؤون الاجتماعية وتتكون من أربعة مكاتب وهي:

- مكتب المنازعات ويظم فرع مسك سجلات القرارات والمقررات.
- مكتب الإحصاء ويظم فرع التوثيق والأرشيف.
- مكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية ويظم فرع الشؤون الثقافية.
- مكتب الشؤون العقارية.

3 – مصلحة الإدارة والمالية ويتكون من ثلاثة مكاتب وهي:

– مكتب المالية والحاسبة.

– مكتب تسير المستخدمين ويظم فرع الضمان الاجتماعي.

– مكتب تسير أملاك البلدية ويظم فرع تسيير وكالات الأشغال المباشرة.

4 – مصلحة التجهيز والاستثمار وتكون من ثلاثة مكاتب وهي:

– مكتب الصفقات.

– مكتب تسيير حضيرة السيارات ويظم فرع الصيانة

– مكتب التجهيز والوسائل العامة ويظم فرع الوسائل العامة.

5 – مصلحة البناء والتعمير وتتكون من مكتبين وهما:

– مكتب التعمير والبناء ويظم فرع رخص البناء والتعمير.

– مكتب الشبكات والتجهيز ويظم فرع رخص الشبكات.

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في مناطق الظل ببلدية برج زمورة

تشكل التنمية المحلية أساسا جوهريا ومن بين الأسس الضرورية التي تسعى الدولة لتحقيقها، خصوصا في المناطق المحرومة والمعزولة التي تفتقر للخدمات الأساسية (أدنى شروط الحياة)، استجابة لتعليمات وتوجيهات السلطات العليا للبلاد، قامت السلطات المحلية بجهود مكثفة لإحصاء وتحديد المناطق المتضررة وعديمة التنمية في المنطقة، هذا المسح سمح بتحديد المشاريع التنموية واحتياجات المواطنين والذي شمل جوانب متعددة وساعد في وضع خطط تنموية من أجل تحسين الإطار المعيشي وتحسين الظروف المعيشية لسكان بلدية برج زمورة .

المطلب الأول: إحصاء مناطق الظل في بلدية برج زمورة

لقد تم إحصاء ما لا يقل عن 14 منطقة ظل ببلدية برج زمورة حسب ما أعلم من طرف مصالح البلدية وأوضح ذات المصدر بأنه تم تحديد احتياجات هذه المناطق التي تعاني من مشاكل تنموية عديدة، على غرار توفير المياه الصالح للشرب وتحسين الخدمات الصحية وتهيئة

الطرقات وأضافت ذات المصالح بأن العملية التي تشرف عليها لجنة التقنية لا تزال متواصلة لإحصاء المناطق المعزولة وتحديد احتياجاتها التنموية الأساسية لسكان تلك المناطق ومن ثمة تم إعداد مخططات عمل تسمح بتسجيل مشاريع ستستجيب لتطلعات مواطني تلك المناطق وذلك استجابة لتعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، حيث تم إحصاء في بلدية برج زمورة ما يلي:

- عدد مناطق الظل المحصاة 14 منطقة.
- عدد المناطق المتكفل بها 14 منطقة.

الجدول رقم (08): إحصائيات مناطق الظل في بلدية برج زمورة

الرقم	منطقة الظل
01	برج زمورة مركز
02	ذراع البرواق
03	المرابطين
04	أولاد بلهوشات
05	أولاد مونى
06	بوطويل
07	أولاد عثمان
08	تالا وزرو
09	أولاد حموش
10	بوعزيز
11	أولاد جلال
12	حضيرة البلدية
13	قريسين
14	بوكمون

المصدر: من إعداد الطالبين، بناء على المعطيات المقدمة من طرف البلدية (2025)

يمثل الجدول السابق إحصائيات عدد مناطق الظل في بلدية برج زمورة، حيث إحصاء 14 منطقة ظل ببلدية برج زمورة تعاني من مشاكل تنموية عديدة، على غرار توفير مياه الشرب وتحسين الخدمات الصحية وتهيئة الطرقات، وتوصيل الغاز والكهرباء حيث تقريبا معظم مناطق برج زمورة تعتبر مناطق ظل لنزوح سكانها الى المدينة ومعظم إحيائها عبارة عن قرى ومداشر، وهذا ماتبينه خريطة المناطق المبعثرة في بلدية برج زمورة حيث في الخريطة الأولى والثانية تمثل على التوالي المقاطعة رقم 01 والمقاطعة رقم 02.

حيث تم تصنيف مناطق الظل في بلدية برج زمورة إلى مناطق أكثر تضررا وأقل تضررا، فالصنف الأول الأكثر تضررا هي المناطق البعيدة على مركز البلدية، وعدم وجود متوسطات وثانويات وعدم وجود مراكز صحية فهي مناطق غير مزودة بشبكات الكهرباء والغاز ومنعدمة الطرقات، وغياب النقل العمومي وهي: أولاد جلال، تلاوزرو، القرار، ذراع البرواق المرابطين أما الأقل تضررا مقر البلدية، أولاد عثمان، بوعزيز، قريسين، بوكمون، أولاد مونى، اولاد بلهوشات، بوطويل .

الشكل رقم 05: خريطة المناطق المعزولة والمبعثرة لبلدية برج زمورة بالمقاطعة رقم 01.

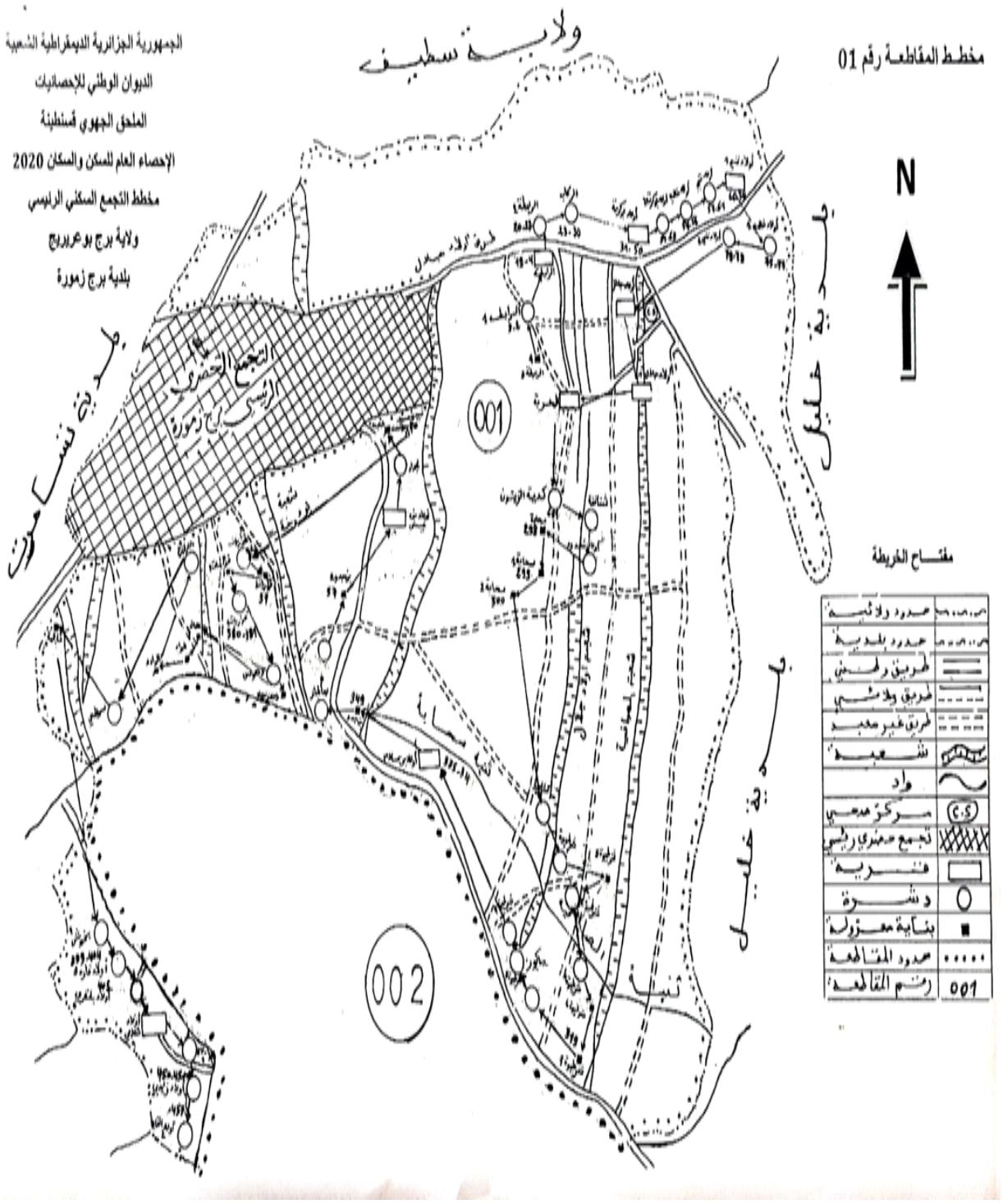

المصدر: وثائق خاصة ببلدية برج زمورة (2025).

الشكل رقم 06: تمثل خريطة المناطق المعزولة والمبعثرة لبلدية برج زمورة بالمقاطعة رقم 02.

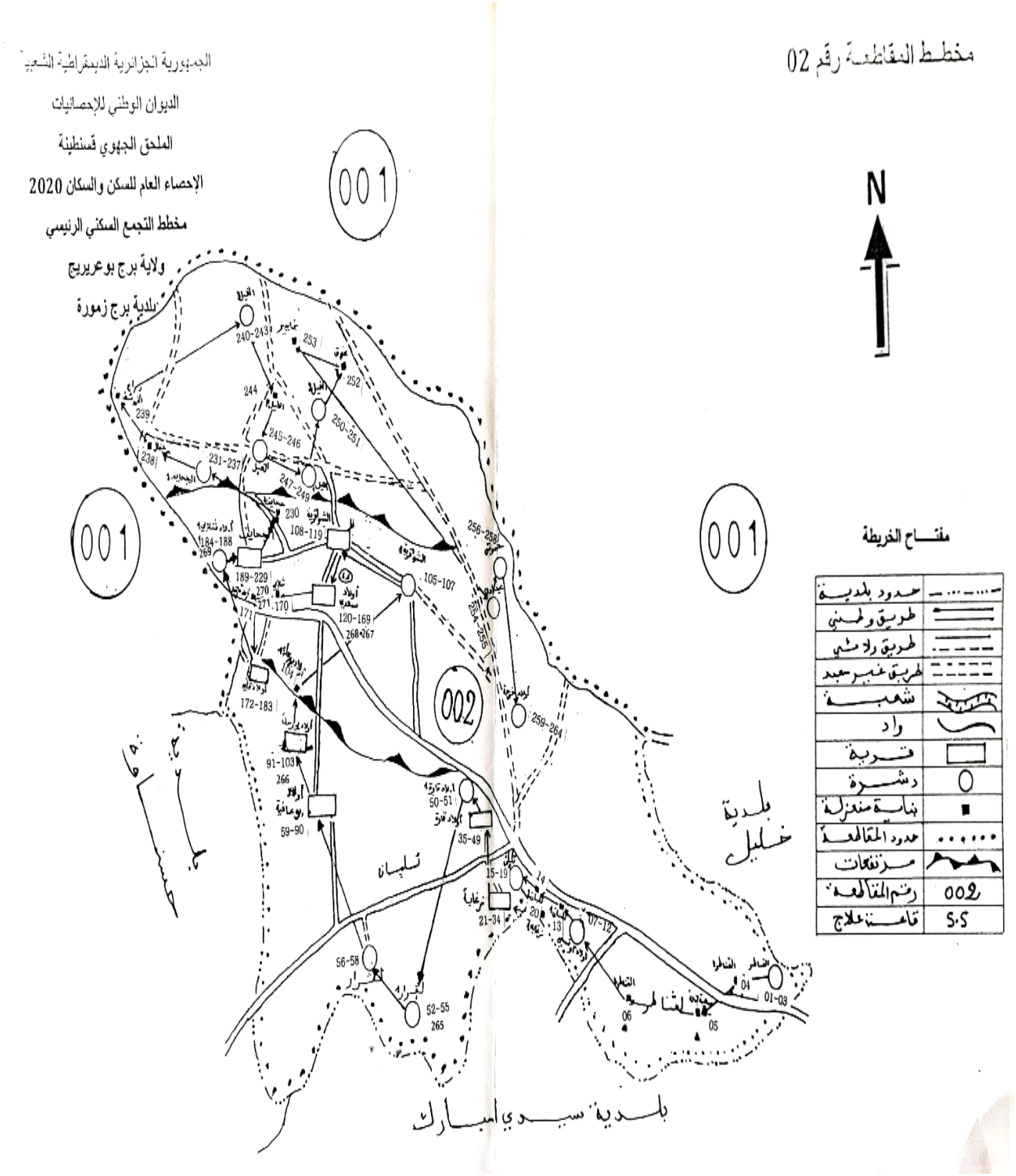

المصدر: وثائق خاصة ببلدية برج زمورة(2025).

المطلب الثاني: واقع المشاريع التنموية بمناطق الظل في بلدية برج زمورة

لقد تم الإحصاء من طرف السلطات ومصالح البلدية وولاية برج بوعريريج عدد المشاريع التنموية الواجب القيام بها وانجازها في مناطق الظل المحصاة، وتم تحديد الاحتياجات والمتطلبات الضرورية لتلك المناطق من خلال مخططات استراتيجية تنموية.

أولا :المشاريع التنموية الممنوحة من طرف الولاية بمناطق الظل لبدية برج زمورة

لقد تم منح بلدية برج زمورة عدة مشاريع تنموية ممنوحة من طرف ولاية برج بوعريريج والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (09): وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوجة في إطار ميزانية الولاية

الرقم	عنوان العملية	مبلغ العملية دج	رقم وتاريخ تسجيل العملية	مدة الإنجاز	النسبة المادية	إسم منطقة الظل	الملاحظات
01	إنجاز بئر طبيعي	11 900 000 دج	04/05/2021	15 يوما	100%	برج زمورة	منتهية
02	ربط زمورة بشبكة الغاز الطبيعي	475 109,39 دج	14/06/2023		100%	بوعزيز	مسددة
03	تغيير مسار الخطوط الكهربائية عبر أحياء البلدية	553 907,37 دج	07/11/2022		100%	أولاد عثمان	مسددة
04	إقتناء عدادات مائية	250 000 دج	14/06/2023		100%	برج زمورة	مسددة

ميزانية الولاية إلى غاية 2025 بلدية برج زمورة لمناطق الظل

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معلومات المقدمة من طرف البلدية (2025)

نلاحظ من خلال الجدول السابق الوضعية المالية والمادية للمشاريع الممولة من طرف ميزانية الولاية، حيث استفادت بلدية برج زمورة في مجال الطاقة والمياه الصالحة للشرب من تسجيل

أربع مشاريع مختلفة في قطاعات مختلفة وقد قدرت بغلاف مالي حوالي 12929016.76 دينار جزائري.

العمليات المسجلة للأربع السنوات الأخيرة (2024-2021):

• بالنسبة للمشروع الأول انجاز بئر بالرغم من أن المشروع منجز ومنتهي بنسبة 100% إلا أنه تأخر في الإنجاز، حيث أعلن عنه أول مرة في 2021/05/04 ولكنه أنجز في سنة 2024 وهذا راجع لسبب وجود مذكرات رفض من طرف المحاسب الميزانياتي.

• أما بالنسبة للمشروع الثاني والثالث وهما ربط زمورة بشبكة الغاز الطبيعي وتغيير مسار الخطوط الكهربائية هذه المشاريع مسددة لكنها مزالت في طور الانجاز ليومنا هذا وذلك راجع إلى العقود التي تفرضها سونلغاز حيث دائما ما تكون مشاريعها جارية أي غير مقفولة ودائما متجددة .

• بالنسبة للمشروع الأخير إقتناء عدادات مائية، هذا المشروع لم ينجز وتوقف بسبب عدم توفير المبلغ المالي المخصص له حيث المبلغ المعطى لم يغطي الاحتياجات الكاملة لتكملة المشروع .

ثانيا: المشاريع التنموية إقتطاع حسب ميزانيات البلدية لمناطق الظل الأقل تضررا:

لقد استفادت بلدية برج زمورة من عدة مشاريع تنموية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (10): وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطار الاقتطاع إلى غاية سنة 2024 لبلدية برج زمورة (أقل تضررا)

الرقم	عنوان العملية	مبلغ العملية دج	مدة الإنجاز	تاريخ الأمربيداية الخدمة	وضعية العملية	النسبة المادية	الملاحظة	إسم منطقة الظل
01	صيانة التدفئة عبر المدارس الابتدائية	500 000,00	10 أيام	02/07/2023	منتهية	100%	في طور الغلق	برج زمورة مركز
02	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب	500 000,00	30 يوما	12/04/2023	منتهية	100%	في طور الغلق	برج زمورة مركز
03	دراسة وإنجاز مخطط تسيير النفايات المنزلية	200 000,00	07 اشهر	//	متوقفة	0%	في طور الإنجاز	برج زمورة مركز
04	تهيئة و ترميم مصلحة الحالة المدنية	2781 578,95	//	//	متوقفة	0%	في طور اعداد بطاقة تقنية للعملية	مقرالبلدية
05	انجاز شبكة تطهير	1041258.65	15 يوما	15/06/2023	منتهية	100%	في طورالغلق	بوعزيز
06	ربط بالالياف البصرية	760 583,54	//	//	متوقفة	0%	في	مقرالبلدية

			طورتحيين الكشوفات الكمية					
07	تهيئة وترميم مقر البلدية	3873320.20	شهر		منتهية	%100	منتهية	مقرالبلدية
08	اقتناء معدات	873320.02	10أيام		متوقفة	%0	مذكرةالرفض	حضيرةالبلدية
09	اقتناء وتركيب كاميرات المراقبة	633794	//		متوقفة	0%	في طور اعداد بطاقة تقنية للعملية	حضيرةالبلدية
10	تجهيز مقر البلدية	4275919.67	8 ايام		منتهية	%100	في طور الغلق	مقر البلدية
11	اقتناء وتركيب لوازم الهاتف والأنترنت	300000	شهر		منتهية	%100	في طورالاغلاق	مقر البلدية
12	ربط الفروع الادارية بالالياف البصرية	1047022.76			متوقفة	%0	في طور تحيين الكشوفات الكمية	برج زمورة مركز
13	اقتناء وتركيب كاميرات مراقبة	954796.50			متوقفة	0%	في طور تحيين الكشوفات الكمية	مقر البلدية
14	تهيئة مدرسة بوخالفة حسين	1626730			متوقفة	%0		حي بوعزيز
15	إقتناء مضختين غاطستين	500000,00	//	//	//	//	في مرحلة إعداد الإستشارة	
16	إعادة تأهيل شبكة المياه الصا للشرب عبر إقليم البلدية	000000,00	//	//	//	//		عبر إقليم البلدية
17	إيصال الكهرباء إلى القاعة متعددة الرياضات (ذراع البرواق)	100000,00	//	//	//	//	في طور التسديد	ذراع البرواق
18	إيصال الغاز الطبيعي إلى القاعة متعددة الرياضات (ذراع البرواق)	400000,00	//	//	//	//	في طور التسديد	ذراع البرواق
19	إنجاز التهيئة الحضرية زمورة مركز	043163.16	//	//	//	//	//	زمورة مركز
المجموع = 24411514,27 دج								

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معلومات المقدمة من طرف البلدية (2025).

يوضح الجدول السابق الوضعية المالية والمادية للمشاريع الممنوحة ببلدية برج زمورة والتي استفادت من تسجيل 19مشروع في مختلف القطاعات وباختلاف متطلبات واحتياجات

سكان البلدية وقد قدر المبلغ المالي لهذه المشاريع حوالي 24411514,27 دينار جزائري .

- مشاريع اقل تضررا بالنسبة لبرج زمورة كل المناطق الموجودة في مركز ومقر البلدية.
- بالنسبة للمشاريع الممنوحة ببلدية برج زمورة والتي كانت في طور الغلق ومنتهية تماما بنسبة 100% فهناك خمس مشاريع وهي :
- انجاز شبكة التطهير في منطقة بوعزيز
- تجهيز مقر البلدية حيث تم اقتناء تجهيزات للبلدية من مكاتب وأجهزة كومبيوتر حيث تم الاستلام لمدة 8 أيام.
- صيانة التدفئة المركزية عبر المدارس الإبتدائية في منطقة زمورة حيث يوجد أربعة مدارس فقط على نطاق المنطقة (مدرسة جحنيط الطيب، مسعود براهيم، بوخالفة حسين ،لكبير السعيد) تم التسديد والانجاز لمدة 10أيام وتم غلقها على مستوى الميزانية الإضافية .
- عملية اقتناء وتركيب لوازم الهاتف والانترنت شملت تركيب على مستوى بلدية برج زمورة لأسلاك الهاتف والانترنت حيث تم تزويد المكاتب بشبكة الانترنت والهاتف وتم غلقها أيضا على مستوى الميزانية الإضافية.
- توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بمنطقة بوغندوز ويتم غلقها من ميزانية الإضافية.
- بالنسبة للمشاريع في طور إعداد بطاقة التقنية للعمليات المتوقفة عن الإنجاز فهناك ثلاثة مشاريع وهي:
- في قطاع أشغال العمومية (تهيئة وترميم الحالة المدنية ،اقتناء وتركيب كاميرا مقر البلدية وحضيرة البلدية)
- بالنسبة للمشاريع التي في طور تحيين الكشوفات الكمية فهناك مشروعين وهما :
- ربط الفروع الإدارية بالألياف البصرية توقف المشروع
- اقتناء وتركيب كاميرات مراقبة مشروع متوقف .
- بالنسبة لمشروع تهيئة مدرسة بوخالفة مشروع في الواقع أنجز وأكمل لكنه في وضعية الميزانية متوقف بسبب طول المدة التي اتفق عليها في البند حيث تم رفضه من طرف المراقب

الميزانياتي .

• بالنسبة لمشروع تهيئة وترميم مقر البلدية منتهي ومكتمل بنسبة 100% حيث تم وضع الدرج والنوافذ .

• بالإضافة إلى اقتناء معدات لحظيرة البلدية فهذا المشروع لم يكتمل وتوقف بسبب رفض الطلب من طرف المراقب الميزانياتي .

• بالنسبة لمشروع دراسة وانجاز مخطط تسيير النفايات المنزلية تم منح أمر الخدمة للبدا في الدراسة مزال في طور الانجاز بنسبة 50% .

ثالثا: حسب صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية:

ساهم صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية في دعم وتمويل الجماعات المحلية في بلدية برج زمورة لمناطق الظل الأقل تضررا من خلال منح المشاريع التنموية لها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (11): وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطار CSGCL

إلى غاية افريل2025 لبلدية برج زمورة (أقل تضررا)

الرقم	عنوان العملية	مبلغ العملية دج	رقم وتاريخ مقرر تسجيل العملية	**مـــــدة الإنجاز**	**تاريخ الامر ببداية الخدمة**	**النسبة المادي**	**الملاحظات**
01	اقتناء شاحنتين لرفع القمامة	1 640 990, 60	2019/10/29 2022/10/31	42 يوما	15/05/2023	100%	مسددة
02	اقتناء جرافة	105860986	2019/12/22	03 اشهر	/	0%	في طور الإنجاز
03	تهيئة قاعة متعددة الرياضات	1 498 000	2019/10/29	45 يوما	15/01/2020	100%	الملف على مستوى العدالة
04	دراسة ومتابعة وانجاز قاعة	55 6 87 000	2019/12/22	12شهر 60	13/07/2020	80%	في طور الإنجاز

	متعددة الرياضات (الإنجاز)			يوما 02 اشهر 12شهر //			
05	إنجاز الانارة العمومية	15530 000	2019/12/22	4أشهر	18/06/2020	100%	الغلق بالميزانية الإضافية
06	انجاز جميع الأشغال الطاقة الكهربائية	2500 000	2019/12/22	///		80%	في طور الإنجاز
07	تجديد وتوسيع شبكة التطهير عبر إقليم البلدية	5003 474	2023/06/14	3 اشهر	05/12/2023	70%	في طور إعداد أمر خدمة
08	اقتناء الة حفر وشحن	11200 000	2023/06/14	3 أيام	15/10/2023	100%	مسددة
09	دراسة ومتابعة وإنجاز قسمين بمدرسة الشهيد لكبير السعيد (الانجاز)	9557 356,3	2023/07/13	3 اشهر 6 اشهر	15/10/2023	20%	بسبب انجاز دورة المياه مسددة
10	دراسة ومتابعة إنجاز طريق الحدادة	11500 000	2023/12/21	// 6 اشهر		0%	مسددة العقد لدى المراقب المالي بتاريخ : 2024/04/22
11	دراسة ومتابعة طريق أولاد مونة	15000 000		60 يوما			 في طور الدراسة
المجموع =		**92676 170983**					

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معلومات المقدمة من طرف البلدية (2025)

قام صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية هو الآخر بتمويل **11** مشروع في الوقت الحالي لمناطق الظل الأقل تضررا، حيث ساهم في دعم وتمويل الجماعات المحلية لبلدية برج

زمورة وكان له اكبر حصة في تقديم الدعم والتمويل بغلاف مالي قدره **76983926170 دينار جزائري** مع العلم أن هناك مشاريع مسجلة قبل صدور برنامج الرئيس أي أنه كانت مناطق الظل موجودة من قبل، وكانت البلدية دائما تسعى لفك العزلة والتنمية في هذه المناطق.

• بالنسبة للمشاريع **01، 09،08** على التوالي ("اقتناء شاحنتين لرفع القمامة، اقتناء آلة حفر، دراسة ومتابعة قسمين بمدرسة الشهيد لكبير") المشروع 01 مسدد ومنتهي لكنه تعرقل مساره في سنة 2019 بسبب جائحة العالمية فيروس كورونا(كوفيد– 19) والمشروع رقم 08 منتهي بنسبة 100% بينما المشروع 09 مسدد لكن غير منتهي بسبب تأخره في الأشغال ووجود مشكل إنجاز دورة مياه جديدة .

• بالنسبة للمشروع رقم **02** المتمثل في "**اقتناء جرافة**" سجل في 2019 ولحد الآن لم يكتمل وذلك بسبب الجائحة العالمية فيروس كورونا (كوفيد – 19) والمبالغ الغير كافية .

• بالنسبة للمشروع **03** والمتمثل في "**تهيئة قاعة متعددة الرياضات**" على مستوى مدرسة الشهيد بركان تم انجازه لكنه غير مسدد بسبب وجود ملحق للتغيير في البند الأساسي من الاتفاقية لذلك حول الملف على مستوى العدالة.

• بالنسبة للمشروع رقم **04** المتمثل في "**دراسة ومتابعة وانجاز قاعة الرياضات**" لم يكتمل المشروع بسبب جائحة فيروس كوررونا وظهور أشغال جديدة (ارض غير صالحة).

• بالنسبة للمشروع رقم **05** والمتمثل في" **انجاز الإنارة العمومية في مركز زمورة** "المشروع منتهي والغلق في الميزانية الإضافية .

• بالنسبة للمشروع رقم **06**المتمثل في "**انجاز جميع أشغال الطاقة الكهربائية**" المشروع غير منتهي ومزال في طور الانجاز .

• بالنسبة للمشروع رقم **07** المتمثل في" **تجديد وتوسيع شبكة التطهير**" منتهي لكنه مازال في طور إعداد بالخدمة.

• بالنسبة للمشروع رقم **10** المتمثل في "**دراسة ومتابعة إنجاز طريق الحدادة –البعاطش الشطر الأول** "انجاز المشروع مسدد في انتظار الأمر بالخدمة من أجل البدأ في العمل .

• بالنسبة للمشروع **الأخير** والمتمثل في "**دراسة ومتابعة طريق أولاد مونة الشطر الأول**" هذا المشروع في طور الدراسات (في انتظار الإعلان عن الصفقة).

رابعا: المخطط البلدي للتنمية لبلدية برج زمورة للمناطق الأقل تضررا (PCD):

جدول رقم(12): وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطار PCDإلى غاية سنة 2025

الرقم	عنوان العملية	مبلغ العملية دج	رقم وتاريخ مقرر تسجيل العملية	مدة الإنجاز	تاريخ الامر ببداية الخدمة	النسبة المادي	الملاحظات
01	دراسة تشخيص وتوسيع شبكة التطهير	988 000	28/04/2022	08 اشهر	15/01/2023	100%	مغلق
02	تجديد وتوسيع شبكة التطهير لقرى (اولاد عثمان بوعزيز وليزري وأولاد حموش)	10101000	14/06/2023	3 اشهر	17/09/2023	70%	في انتظار اعداد أمر الخدمة
03	إنجاز بئر ببرج زمورة	11 996 000	09/07/2023	3 أشهر	/	/	دعوة للإمضاء على العقد
04	اقتناء و تركيب مصابيح الانارة العمومية	3000000	19/03/2024	شهر	/	0%	دعوة المتعاملين لإمضاء العقود
05	اصلاح طرق بلدية برج زمورة مركز الحصة 01	10512000	23/06/2022	شهر ونصف	18/09/2022	100%	رفض تسديد
06	اصلاح طرق بلدية برج زمورة الحصة 02	10763000	23/06/2022	35 يوم	//	100%	رفض تسديد
07	اصلاح طرق بلدية برج زمورة الحصة رقم	8209000	23/06/2022	45 يوما	18/09/2022	100%	رفض تسديد

	03						
08	تهيئة حضارية لقرية اولاد بلهوشات– بلدية برج زمورة	2652000	13/05/2023	45 يوما	28/08/2023	100%	الغلق على مستوى الدائرة
09	صيانة طريق اولاد مونة بلدية برج زمورة	4484000	01/08/2023	شهرين	22/10/2023	100%	الغلق على مستوى الدائرة
10	انجاز اشغال التحسين الحضري التهيئة الخارجية صرف مياه الامطار الانارة العمومية	5909000	01/08/2023	60 يوما	17/11/2023	95%	في طور الانجاز
11	تجديد وتوسيع شبكة التطهير برج زمورة مركز	8000000	19/03/2024	3 اشهر	/////	0%	دعوة المتعاملين لامضاء
12	تهيئة حضارية مركز زمورة		/	/	/	/	الفتح بتاريخ 07/05/2024
13	اصلاح الطريق الرابط بين بوغندوز واولاد حموش بلدية برج زمورة	2875000	/	45 يوما	/	/	طلب التسجيل على مستوى الدائرة
14	اصلاح الطريق الرابط بين عين اولاد عثمان وبوكمون الشطر الأول	8000000	19/03/2024	105 يوم	/	0%	دعوة المتعاملين لامضاء العقود

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات المقدمة من طرف البلدية (2025).

تم منح بلدية برج زمورة 14 مشروع في مناطق الظل الأقل تضررا حسب المخطط البلدي للتنمية لغاية سنة 2025 :

أ – الصنف الأول لمناطق الظل (الأقل تضررا)

1– بالنسبة للمشروع الأول والمتمثل في دراسة تشخيص وتوسيع شبكة التطهير في بلدية برج زمورة منتهي ومنجز في انتظار الغلق وتأشيرة المراقب الميزانياتي .

2– بالنسبة للمشروع الثاني تجديد وتوسيع شبكة التطهير لقرى أولاد عثمان بوعزيز –ليزري حموش غير منجز في انتظار إعداد أمر بالخدمة .

3– بالنسبة للمشاريع 04 و11و14 على التوالي (اقتناء وتركيب مصابيح الإنارة العمومية ،تجديد وتوسيع شبكة التطهير إصلاح الطريق الرابط بين عين ولاد عثمان بوكمون الشطر الأول) غير منجزة وتوقفت بسبب انتظار المراقب الميزانياتي.

4– بالنسبة للمشاريع05،06،07،على التوالي (إصلاح طرق بلدية برج زمورة مركز الحصة 01، إصلاح طرق بلدية برج زمورة الحصة 02، إصلاح طرق بلدية برج زمورة الحصة 03) رفض التسديد في انتظار مؤشر الغلق .

5– بالنسبة للمشروعين 08 و09 تهيئة حضارية لقرية أولاد بلهوشات– بلدية برج زمورة وصيانة طريق أولاد مونة بلدية برج زمورة سجلت على مستوى الولاية لمنح المقرر المالي .

6– بالنسبة لمشروع 10 والمتمثل في انجاز أشغال التحسين الحضري التهيئة الخارجية صرف مياه الأمطار، الإنارة العمومية في طور الانجاز بسبب عدم التسديد .

7– بالنسبة للمشروع 12 تهيئة حضارية بلدية برج زمورة مشروع قيد الدراسة فتح في 07/05/2024.

9–بالنسبة للمشروع 13إصلاح الطريق الرابط بين بوغندوز وأولاد حموش بلدية برج زمورة طلب التسجيل على مستوى الدائرة .

ب – الصنف الثاني الأكثر تضررا:

1- **منطقة أولاد جلال** :حيث لم تسجل أيت مشاريع تنموية لهذه المنطقة والممنوحة في إطار PCD.

2- **المشاريع التنموية إقتطاع حسب ميزانيات البلدية لمنطقة ذراع البرواق الأكثر تضررا:** لقد استفادت منطقة ذراع البرواق من مشروع واحد ممنوح من طرف ميزانية بلدية برج زمورة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (13) : منطقة ذراع برواق حسب وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطار الاقتطاع إلى غاية سنة 2024 لبلدية برج زمورة (أكثر تضررا).

الرقم	عنوان العملية	مبلغ العملية	مدة الإنجاز	تاريخ الأمر ببداية الخدمة	وضعية العملية	النسبة المادية	الملاحظة
01	اقتناء وتركيب سياج لملك بلدي بذراع البرواق	435 267,73	//	//	متوقفة	0%	في طور إعداد بطاقة تقنية للعملية

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات المقدمة من طرف البلدية (2025).

يوضح الجدول السابق معطيات حول الوضعية المالية والمادية للمشروع الممنوح من طرف ميزانية بلدية برج زمورة لمنطقة ذراع برواق وقد قدر المبلغ الإجمالي للمشروع 435267 ,73 دينار جزائري. هذا المشروع في طور إعداد بطاقة تقنية للعملية.

3- حسب صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية:

الجدول رقم (14): وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطار CSGCL إلى غاية افريل2024 لبلدية برج زمورة لمنطقة ذراع البرواق.

الرقم	عنوان العملية	مبلغ العملية	مـــــدة الإنجاز	تاريخ الامر ببداية الخدمة	وضعية العملية	النسبة المادية	الملاحظة
01	دراســة مخطــط شغل الأراضي للمنطقــة المســماة ذراع البرواق	5415000	06أشهر	01/03/2020	طور الإنجاز	75%	فـــــي المرحلـــة الأخيرة من الإنجاز
02	إنجـــاز جـــدار الإحاطة + غرفة تغييــر الملابــس للملعب البلدي	12 801 000	05أشهر	01/12/2021	طور الإنجاز	60%	فـي طـور إعـــداد الملحق

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات المقدمة من طرف البلدية (2025).

قـام صـندوق التضـامن والضـمان للجماعـات المحليـة بتمويـل مشـروعين بغـلاف مـال قـدره 18216000 دينار جزائري.

فنلاحظ في:

- المشروع رقم **01** المتمثل في "**دراسة مخطط شغل الأراضي للمنطقة المسماة ذراع البروق** " وهو في المرحلة الأخيرة من انجازه.
- المشروع رقم **02** المتمثل في "**إنجاز جدار الإحاطة +غرفة تغيير الملابس للملعب البلدي**"
- فـي طـور إعـداد الملحـق وسـبب طـول المـدة يعـود إلـى جائحـة كورونـا ونقـص المبـالغ المخصصة للمشاريع.

4- منطقة المرابطين:

فهي منطقة ظل بدرجة أولى لغياب كل المرافق العمومية وهي بعيدة كل البعد عن مركز البلدية إلا أنها استفادت من مشروع واحد بقيمة 1300000 دينار جزائري.

وهذا ما يوضحه الجدول ادناه:

الجدول رقم (15): منطقة المرابطين حسب وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطار الاقتطاع إلى غاية سنة 2024 لبلدية برج زمورة (أكثر تضررا).

الرقم	عنوان العملية	مبلغ العملية	رقم وتاريخ مقرر تسجيل العملية	مدة الإنجاز	تاريخ الأمر ببداية الخدمة	النسبة المادية	الملاحظة
01	انجاز دورة المياه بمدرسة لكبير السعيد	1300000	14/06/2023	//	//	0%	في طور إعداد بطاقة تقنية للعملية

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات المقدمة من طرف البلدية (2025).

يوضح الجدول التالي الوضعية المالية والمادية لمشروع رقم **01** المتمثل في "**إنجاز دورة المياه بمدرسة لكبير السعيد**" في طور إعداد بطاقة تقنية للعملية لحد الساعة هذا المشروع يمكن ان ينجز أو يتم غلقه من الوضعية.

كما قام صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية هو الأخر بتمويل المشروع المتمثل في انجاز دورة المياه بمدرسة لكبير السعيد وتم منحه مبلغ بقيمة 15000000 دينار جزائري إلا أن المشروع متوقف وذلك عائد لتصحيح المنح المؤقت لدى وكالة النشر والإشهار.

- **منطقة أولاد جلال:**

تعاني هذه المنطقة من عدة مشاكل عويصة من بينها البعد عن مركز البلدية، وانعدام الخدمات الأساسية من التعليم والصحة والنقل العمومي وانخفاض جودة التعليم بسبب انتقال التلاميذ من منطقة إلى اخرى هذا ما يؤدي إلى قلة تحفيزهم وبالتالي التوقف عن الدراسة في سن مبكر وبالتالي زيادة نسبة الأمية.

ولهذا قامت الدولة بتوفير بعض الإمكانيات والمستلزمات لسكان تلك المنطقة حيث قدمت البلدية جزء من ميزانيتها لمنطقة أولاد جلال في انجاز دورة مياه لمدرسة الشهيد قبايلي بن أعذور.

✓ هذا المشروع متوقف وذلك راجع بسبب انتظار العقد لدى المراقب الميزانياتي والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (16): منطقة أولاد جلال حسب وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطار الاقتطاع إلى غاية سنة 2024 لبلدية برج زمورة (أكثر تضررا).

الرقم	عنوان العملية	مبلغ العملية	تاريخ مقرر تسجيل العملية	مدة الإنجاز	تاريخ الأمر ببداية الخدمة	وضعية العملية	النسبة المادية	الملاحظة
01	انجاز دورة مياه لمدرسة الشهيد قبايلي بن اعذور	778,50999	14/06/2023	//	//	//	%00	العقد لدى المراقب الميزانية بتاريخ :15/05/2024

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات المقدمة من طرف البلدية (2025)

وتم منح مشروع واحد لمنطقة أولاد جلال حسب المخطط البلدي للتنمية:

✓ هذا المشروع المتمثل في إصلاح الطرق الفرعية في أولاد جلال غير منتهي، أي في طور الإنجاز وتم الغلق على مستوى الدائرة بتاريخ: 24/04/2024 والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (17): وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطارPCDإلى غاية سنة 2024 لمناطق الظل أولاد جلال (الأكثر تضررا)

الرقم	عنوان العملية	مبلغ العملية دج	مدة الإنجاز	تاريخ الأمر بداية الخدمة	وضعية العملية	النسبة المادية	الملاحظة
1	إصلاح الطرق الفرعية اولاد جلال	23915000	90 يوم 35 يوم //	2023/10/22	طور الإنجاز	%100	الغلق على مستوى الدائرة بتاريخ: 2024/04/24

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات المقدمة من طرف البلدية (2025).

• **منطقة تلاوزرو:**

تعاني منطقة تلاوزرو من نقص في البنية التحتية والخدمات الأساسية خاصة التحديات التنموية المتعلقة بالطرق غير المعبدة مما يعيق التنقل خاصة في فصل الشتاء، نقص إمدادات المياه والكهرباء، نقص في المؤسسات التعلمية، نقص في المستشفيات، حسب المخطط التنموي للبلدية:

✓ هذا المشروع المتمثل في إصلاح طرق عبر قرى تلاوزرو في طور الإنجاز أما المشروع الثاني المتمثل في ترميم قاعة العلاج متوقفة بسبب التسجيل على مستوى الولاية لمنح مقرر مالي وسجل على مستوى الدائرة بتاريخ :06/05/2024 والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (18): وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في إطارPCD إلى غاية سنة 2025 لمناطق الظل تلاوزرو (الأكثر تضررا)

الرقم	عنوان العملية	مبلغ العملية	وتاريخ مقرر تسجيل العملية	مدة الإنجاز	تاريخ الأمر ببداية الخدمة	وضعية العملية	النسبة المادية	الملاحظة
01	إصلاح طرق عبر قرى تلاوزرو	23915000	4/06/2023	60 يوما 35 يوما	01/10/2023	طور الإنجاز	%100	العقد لدى المراقب الميزانية بتاريخ: 15/05/2024
02	ترميم قاعة العلاج تلاوزرو	4000000	19/03/2024	//	17/11/2023	متوقفة	0%	التسجيل على مستوى الدائرة بتاريخ: 06/05/224

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات المقدمة من طرف البلدية (2025).

المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية في مناطق الظل في بلدية برج زمورة

تواجه مناطق الظل في برج زمورة تحديات كبيرة تحول دون تحقيق التنمية المحلية المنشودة، تقع هذه المناطق غالبا على أطراف الحدود وتتميز بتفاوت كبير في مستويات التنمية مقارنة بالمناطق الحضرية، وهو ما ساهم في خلق حالة عدم الرضا لدى المواطنين المحليين بخصوص عمل الهيئات الرسمية والجماعات المحلية، السلطات المركزية بخصوص مسألة تحقيق التنمية المحلية على مستوى تلك المناطق، يمكن تلخيص وحصر أهم هذه الصعوبات في النقاط التالية[1] :

أولا :ضعف الموارد المحلية تعتبر بلدية فقيرة:

حيث تعاني جل مناطق الظل في بلدية برج زمورة من ضعف في تحصيل مواردها المحلية، مما يجعلها قاصرة على وضع برامج تنموية ومتابعة عملية إنجازها، وهو ما يؤدي بها وبصفة تلقائية إلى التوجه نحو ميزانية الدولة، بغية تسديد وتلبية احتياجات مواطنيها الأساسية، خاصة وأن قانون البلدية الجديد رقم 10/11 لا يتنافى وقضية دعم الدولة لوحداتها المحلية) البلدية (بالأموال الكافية لإنجاز المشاريع على مستوى أقاليمها ويعود سبب ضعف الموارد المالية المحلية على مستوى مناطق الظل إلى مجموعة من الأسباب متمثلة أساسا في ضعف البنيان الصناعي والزراعي وكذا البنيان السياحي.

ثانيا: ضعف السياسات التنموية بخصوص التنمية المتوازنة

ويكمن جوهر هذا العنصر في غياب الاستغلال النسب للميزة التنافسية للمحيط التنموي المناطق الظل، حيث لم تترجم البلدية كافة إمكانياتها المادية والاقتصادية والبشرية لخدمة التنمية على كافة المناطق وفي جميع المستويات بل ركزت على مناطق دون أخرى، مما أنتج العديد من الأحياء الفقيرة والبعيدة عن أبسط مظاهر التنمية المحلية، وهو ما أدى إلى خلق التوازن بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية داخل إقليم البلدية.

[1]– بن عمراوي عبد الدين، مناطق الظل الحدودية في الجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية ، مجلة السياسة التنموية، المجلد 05،العدد01،الجزائر ،2021،ص268–270.

ثالثا :مشاكل تنظيمية وتقنية:

تتجمد هذه المشاكل مجتمعة في عدم التجسيد الفعلي للامركزية الإدارية والديمقراطية على مستوى مناطق الظل، فالجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية عامة أمر أساسي وضروري لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها والوصول إلى غاياتها، وبذلك فإن اللامركزية التخطيط غير مجسدة كما ينبغي في تلك المناطق، ولا تؤدي دورها نظرا لسلبياتها المرتبطة بعدم وجود ترابط وتماسك بين أجهزة الإدارة من جهة، وكذلك قلة التأطير فيما يخص مسألة الإشراف على المهام من جهة أخرى.

رابعا :مشاكل متعلقة بالموارد البشرية:

إن ما يمكن قوله عن وضعية الموارد البشرية على مستوى مناطق الظل في بلدية برج زمورة بصفة عامة أنها سيئة، نظرا لمجموعة من السباب منها ما هو مرتبط بالسياسات التشغيلية على المستوى المحلي من جهة، ومنها ما هو مرتبط بغياب التكوين ووسائل إصلاح ورفع كفاءة الموارد البشرية المحلية خاصة المنتخبين من جهة ثانية، ويمكن حصر أهم السمات التي تتميز بها الموارد البشرية على مستوى البلدية في خاصيتين رئيسيتين هما :التضخم الكمي والنقص النوعي.

خامسا : كثرة العوائق الإدارية

إن أهم المعوقات من الناحية الإدارية تتمثل أساسا في[1]:

- بيروقراطية التسيير، حيث نجد أن هناك بطيء شديد في الإجراءات الإدارية وكثرة الوثائق الإدارية المطلوبة للحصول على رخصة إنجاز أو تنفيذ مشروع تنموي معين .التهرب من تحمل المسؤولية، حيث نجد أن المتعاملين الاقتصاديين لا يجدون الهيئة المكلفة باستقبالهم وتوجيههم وتسهيل الإجراءات لهم.

[1]بن عمراوي عبد الدين، المرجع السابق ، ص 270.

- انعدام التخطيط والبرمجة والدراسة المسبقة لمختلف البرامج التنموية، حيث تقوم البلدية بإعداد البطاقات التقنية لجميع المشاريع المقترحة بطريقة متسرعة وغير مدروسة وفي ظرف وجيز، وذلك أخر كل سنة مباشرة بعد تلقيها لمراسلة مصالح الوصاية المكلفة بهذا الملف وهذا ما يؤدي إلى عرقلة وتأخر تنفيذ المشاريع لما يترتب عن ذلك من مشاكل أهمها:

✓ عدم الأخذ بعين الاعتبار مشكل عدم توفير الوعاء العقاري لإقامة المشروع المبرمج.

✓ عدم التحكم في تحديد تكلفة المشروع.

✓ عدم وصف جميع الوثائق المرفقة والناقصة في ملفات العروض.

✓ عدم احترام الآجال الخاصة بمراحل تنفيذ الأشغال.

✓ عدم تسديد المستحقات في الآجال المحددة في قانون الصفقات العمومية.

✓ حدوث خلافات ومنازعات مع مؤسسات الانجاز غالبا ما تكون لصالح هذه الأخيرة.

✓ التأخر في إقفال العمليات التي تم إنجازها كليا لأسباب بيروقراطي.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في بلدية برج زمورة ولاية برج بوعريريج وذلك من خلال القيام بتقديم لمحة تاريخية عن بلدية برج زمورة ودراسة تاريخ نشأتها وهيكلها التنظيمي، ولقد تولت البلدية دورا كبيرا وهاما في تحقيق التنمية في مناطق الظل، حيث حاولت القيام بالعديد من الإنجازات والإسهامات على المستوى المحلي فقد قامت البلدية بإحصاء عدد مناطق الظل المعزولة والمهمشة التي تفتقر لأدنى متطلبات الحيات وتحديد احتياجات المواطنين، وانشغالاتهم في تلك المناطق بوضع مخطط استراتيجي لتنمية تلك المناطق المتضررة وعديمة التنمية من أجل تحقيق التوزيع العادل في التنمية والقضاء على الفوارق التنموية عبر مختلف المناطق رغم المشاكل والصعوبات التي واجهتها البلدية في تحقيقها.

الخاتمة

إن غاية بلدان العالم، اليوم، غدا ودائما هو تحقيق أمال وطموحات الشعوب، توفير الحياة الكريمة لهم والتطور في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المجالات. أما بالنسبة للدول التي مازالت تعاني من تحقيق النمو فهي تسعى وتحاول جاهدة لرفع من مستوى المعيشي وزيادة نسبة النمو فيها، وهذا ما تعيشه أو تعانيه مناطق الظل في تحقيق التنمية، حيث تسعى هذه الدول بكافة الطرق للتخلص من مناطق الظل وتحاول وضع خطط وبرامج لتحقيق التنمية وفقا لإمكانيتها المالية والبشرية والقضاء على كل ما يعرقل التنمية.

الجماعات المحلية لها دور كبير وفعال في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل وتقوم بدورها بتوفير الدعم المادي والبشري والتمويل والإمكانيات اللازمة وتقدم على وضع المشاريع والبرامج والمخططات التنموية من أجل توفير حاجيات المواطن المحلي وتحسين ظروف المعيشة، وتسعى هذه الأخيرة لهدف واحد وهو خدمة المجتمع المحلي.

ومن خلال دراستنا لمحاولة معرفة وفهم دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل قمنا بدراسة ميدانية في ولاية برج بوعريريج بلدية برج زمورة، وذلك من أجل الوصول إلى إجابات على الأسئلة المطروحة في دراستنا.

أولا: نتائج الدراسة:

على ضوء ما قدم خلال الدراسة الميدانية لموضوع دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل لبلدية برج زمورة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن للجماعات المحلية دور كبير وحاسم في انجاز البرامج والخطط والمشاريع التنموية وبدورها تفيد المجتمع والبيئة لأنها تعمل على تسمية مناطق الظل وإحياء الروح فيها وذلك مما يؤثر إيجابا على المجتمع.
- هناك العديد من البرامج التنموية لم تنجز وهناك أخرى طور الانجاز مثل توصيل الكهرباء والانترنيت والمياه لتلك المناطق المحرومة وذلك راجع لعدة أسباب حسب ما تم تبريره لنا من طرف ممثلي البلدية، منها الأزمة العالمية لجائحة كورونا 2019 وهذا أكبر سبب واجهته البلدان في السنوات الأخيرة حيث سببت هذه الأخيرة في كبح الاقتصاد العالمي وتدهوره وبالتالي لا يوجد

تمويل ودعم مادي ومنه لا يوجد اقتصاد نشط وعدم وجود اقتصاد يعني عدم وجود تنمية، كذلك نقص الكفاءات أو غيابها في هذه المناطق وسوء تسيير الإدارة من قبل الجماعات المحلية في البلديات يعرقل مسار تحقيق التنمية .

- رغم كل البرامج والمخططات التنموية التي تقوم بها الجماعات المحلية في مناطق الظل لتحقيق التنمية فيها إلا أنها ما زالت ليومنا هذا تواجه صعوبة وعرقلة في تحقيق التنمية بسبب نقص الإمكانيات والدعم المادي وكذلك بسبب تقبل سكان تلك المناطق المحرومة لواقعهم وعدم تحفيزهم ورغبتهم بالتغيير لأن فكرة تغيير الواقع تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية وتحسين ظروف الحياة.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

- **تأكيد الفرضية الأولى:** تسهر بلدية برج زمورة على تحديد أولويات التنمية في مناطق الظل: نعم البلدية وجدت نفسها مسؤولة عن تحديد أولويات التنمية في مناطق الظل وتعتبرها من بين أهم مسؤولياتها، حيث تقوم البلديات بتقييم احتياجات المجتمع المحلي وتحدد المجالات التي تتطلب تحسينات عاجلة مثل البنية التحتية، التعليم، الرعاية الصحية الخدمات الاجتماعية والبيئة وقد تم ذلك من خلال مشاورات مع السكان المحليين.

قامت البلدية بالتخطيط للمشاريع بالتنسيق مع السلطات الإقليمية (ولاية برج بوعريريج)، لضمان تلبية الاحتياجات الفعلية وتحقيق التنمية المستدامة في هذه المناطق المعروفة بمناطق الظل.

- **تأكيد الفرضية الثانية:** نعم تمتلك البلديات موارد مالية خاصة بها وتستفيد أيضا من دعم حكومي لتغطية أولويات التنمية في مناطق الظل، تتضمن الموارد المالية للجماعات المحلية الإيرادات الذاتية مثل الضرائب والرسوم المحلية، بالإضافة إلى التحويلات والإعانات المالية كصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

- **تأكيد الفرضية الثالثة:** نعم هناك العديد من المعوقات التي تؤثر سلبا على جهود التنمية المحلية في مناطق الظل (بلدية برج زمورة كدراسة حالة)، فمن بين هذه المعوقات التي تم حصرها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها:

✓ **البيروقراطية والفساد:** تعقيد الإجراءات الإدارية وتأخر تنفيذ المشاريع، الذي يرجع إلى

تفشي الفساد المالي والإداري والمحابات مما أدى إلى سوء توزيع الموارد واستخدامها بطرق غير فعالة.

- ✓ **قلة الموارد المالية:** بالرغم من حصول بلدية برج زمورة على إعانات وتحويلات مالية من طرف الولاية أو صناديق الدعم إلا أنها بقيت ضعيفة بالنظر لمتطلبات النهوض بالتنمية، كذلك الاعتماد الكبير أو الشبه كلي على الدعم الحكومي دون بدل جهد من طرف المنتخبين المحليين في إيجاد مصادر دخل محلية جديدة.
- ✓ **التهميش الاجتماعي والاقتصادي:** التفاوت الكبير في توزيع الثروات والفرص الاقتصادية بين المناطق، حيث يلاحظ الاهتمام الكبير بالمراكز القريبة من مراكز البلديات مقارنة بالمناطق البعيدة. بالإضافة إلى ضعف المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية.
- ✓ **مشاكل الصحة والتعليم:** ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض نقص المدارس والمعلمين المؤهلين مما أدي إلى عزوف أو انتقال السكان على أمل إيجاد ظروف عيش أفضل.

• **تأكيد الفرضية الرابعة:** نعم يمكن تعزيز دور البلدية في التكفل بمناطق الظل وذلك من خلال تعزيز الشراكة بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وإيلاء المشاركة السكانية أهمية أكبر.

ثالثا: الاقتراحات:

- على الدولة أي السلطات المركزية توفير الدعم لمناطق الظل خاصة وتشجيع تأسيس الشركات الناشئة فيها ودعم البحث والتطوير؛
- الاهتمام الحقيقي وليس الظرفي (مثلا فقط خلال الحملات الانتخابية) بمناطق الظل وتطويرها وجعلها أكثر جاذبية للسكان إعادة الحياة لها؛
- القضاء على النزوح الريفي وذلك من خلال خلق مناصب العمل وزيادة اليد العاملة والقضاء على البطالة وبناء مؤسسات ومستشفيات للاستقرار فيها وتحسين ظروف المعيشة؛

- الإدارة الجيدة والصالحة للجماعات المحلية تنعكس إيجابا على سير حسن سلوك أفراد الجماعات المحلية وبالتالي حسن سير البرامج والمخططات والمشاريع وبالتالي تحقيق تنمية ناجحة في مناطق الظل.

أفاق الدراسة: يبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق لإثراء معارفنا، وطرح تساؤلات جديدة لها علاقة بالتنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر، ونقترح ما يلي:

- دور المشاركة السكانية في تنمية مناطق الظل؛
- مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية في مناطق الظل؛
- دراسة لمناطق الظل الصحراوية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. بن معتوق صابر، **التنمية المحلية في الجزائر–المحددات –الأبعاد–الاستراتيجيات**،دار المتنبي للطباعة والنشر،2024.
2. حفظي إحسان، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، طبعة01، 2001.
3. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
4. سعد طه علام، **التخطيط مع السوق**، الطبعة 1، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2005.
5. سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي والتنمية المحلية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.
6. عماد صلاح الدين، عبد الرزاق الشيخ داود،**الفساد والإصلاح**، إتحاد الكتاب العرب، دمشق_ سوريا، 2003.
7. كمال جعلاب، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الجزائر، بريطانيا، فرنسا**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.
8. محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار النشر والتوزيع الجزائر، 2004.
9. محمد علي الخلايلة، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن –بريطانيا–فرنسا–مصر، دراسة تحليلية مقارنة**، الطبعة 1، دار الثقافة، عمان، 2009.
10. موسى خميس، **مدخل إلى التخطيط**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان _الأردن، 1999.
11. يلس شاوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 1 الجزائر، سنة 2007.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. بيصار عبد الحكيم، **أثر السياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية –دراسة قياسية لمجموعة من الولايات**، فترة 2000–2016 أطروحة دكتوراه علوم،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف– المسيلة، 2018.
2. رواق حمزة، **تأثير اللامركزية تخطيط المشاريع العمرانية على التنمية المحلية في الجزائر–دراسة حالة مدينة المسيلة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد تسيير التقنيات الحضرية، قسم تسيير المدينة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.
3. شريفة جنادي، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة بلدية خميس مليانة**، مذكرة نيل شهادة الماستر،كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة محلية جامعة خميس مليانة، 2018–2019.
4. شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية –دراسة حالة البلدية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون العام، جامعة أ ي بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر، 2010–2011.
5. صالح ساكري، **المعوقات التنظيمية وأثرها على الجماعات المحلية**، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، 2008.
6. طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة البيض**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة الطاهر مولاي– سعيدة، 2015–2016.
7. طلال زغبة، محاد عريوة، **أهمية الجباية المحلية في ميزانية البلدية في الجزائر، جامعة المسيلة**، المجلد13، العدد 26 ، الجزائر، سنة 2018 (بالتصرف).
8. عبد القادر طيوب، يوسف حوشين، **دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل في الجزائر ولاية المسيلة أنموذجا**، الملتقى الوطني الافتراضي الثاني حول دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة برج بوعريريج، 21 مارس، 2022.

9. فيلالي خديجة، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية–دراسة حالة بلدية بوسعادة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة، 2013.
10. لمير القادر، **الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية– دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وإدارة أعمال، جامعة وهران، 2013/ 2014.
11. محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية_ دراسة حالة ولاية بسكرة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد لخضر، بسكرة، 2014.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1. بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد ،العدد ،20064 .
2. بن الحاج جلول ياسين، أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية، مجلة البديل الاقتصادي،المجلد 04 ، العدد 8، الجزائر، ص148.
3. بن الحاج جلول ياسين، **أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية مجلة البديل الاقتصادي**، المجلد 4 ، العدد 2، الجزائر، سنة 2017.
4. بن شعيب نصر الدين،عثماني فايزة، **عصرنة الإدارة الإقليمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة مناطق** الظل بولاية تلمسان، مجلة دفاتر،المجلد17 ،العدد 04، 2021 .
5. بن معتوق صابر: قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020–2024)، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021.
6. رشيد سالمي، رقي نذيرة، **أثر الجباية المحلية على ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث، المجلد 2، العدد 03 ، الجزائر سنة 2017.

7. رميسةكلاش– مراد السعداوي، الموارد المالية الخارجية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر،مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 21 العدد 01 ، الجزائر، السنة 2020.
8. زرفة بولقواس، دور القطاع الخاص في تفعيل تيم العمل –دراسة ميدانية بمؤسسة صناعية خاصة، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24 مارس 2012.
9. السعيد خويلدي صدوق المهدي، **دور الجباية الأيكولوجية في الموازنة بين متطلبات التنمية والمحافظة على البيئة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01 ، الجزائر ، سنة 2020.
10. صادق زوين، **الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة –دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة 2002–2020**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 01، جامعة البليدة 2، 2020.
11. عبد النور ناجي، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة، الجزائر، المنشورات الجامعية عنابة، 2010.
12. لخضر مرغاد، **إيرادات العامة للجماعات المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة**، العدد 07، الجزائر، سنة 2005.
13. موسى بن فردي، مناطق الظل– التوجيه الحكومي الحديد، جريدة الحوار، أفريل 2020.
14. وهابنعمون، سمية سريدي، مكانة الولاية والبلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة مقدمة للملقى الوطني للتنمية الصناعية وترقية الاستثمارفي الجزائر، جامعة 08 ماي 45 قالمة، 9–10 سبتمبر 2014.

رابعا: التشريعات القانونية

1. الج ج د ش، الأمر رقم 08–02 التكميلي ، المؤرخ في 24/07/2008 ، الجريدة الرسمية لسنة 2008، العدد 42.
2. الج ج د ش، قانون المالية 2006، المادة 60، الجريدة الرسمية لسنة 2006، العدد 85.

3. الج ج د ش، قانون الضرائب المباشرة 2019، المادة 2177 218 219 الجريدة الرسمية لسنة 2017.
4. الج ج د ش، قانون الضرائب والرسوم المماثلة المعدل والمتمم، المادة 01، الجريدة الرسمية لسنة 2017.
5. الج ج د ش، قانون المالية التكميلي، المادة 42 مكررة، لسنة 2008، الجريدة الرسمية لسنة 2017.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020. الجزائر، فيفري 2021.
7. القانون رقم 10/11 المؤرخ في 12 جوان 2011، والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37.
8. المادة 1 من قانون البلدية رقم 08/90 المؤرخ في 7 أفريل 1990، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم، 1990
9. المادة 13 -17، المرسوم التنفيذي رقم -14-116 ، مرجع سبق ذكره.
10. المادة 130، المرسوم التنفيذي رقم 14 116، مرجع سبق ذكره.
11. المادة 15،قانون الجماعات الإقليمية لسنة 2012، باب هيئات البلدية وهياكلها، .
12. المادة 214، قانون 11-10، البلدية، مرجع سبق ذكره.
13. المادة 248، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الصادر سنة 2017.
14. المادة 263 ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مكرر الجريدة الرسمية سنة 2017.
15. المادة 36، قانون المالية المؤرخ في 23/12/2000، الجريدة الرسمية لسنة 2001، العدد 80.
16. المادة 452، قانون الضرائب غير المباشرة، لجريدة الرسمية لسنة 2017 .
17. المادة 46، القانون رقم 96-31 المؤرخ في 30 ديسمبر 2005 المتضمن قانون المالية لسنة 2006، الجريدة الرسمية لسنة 2005 ، العدد 85.
18. المادة 62 ، قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27/12/2017 ، ، الجريدة الرسمية لسنة 2017، العدد 76.

19. المادتين 6، 11 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل22 جوان 2011، والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، 03 جويلية 2011.
20. المرسوم 64-227 المتضمن إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط المؤرخ في 10 أوت 1964 .
21. المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، المؤرخ في 24/03/2014،الجريدة الرسمية لسنة 2014، العدد 19.
22. المواد 1-2-3 من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 جوان 2011، والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، 03 جويلية 2011.

المراجع باللغة الأجنبية

1. BOUARIOUA RABIA, le rôle des collectivités locales dans la réalisation du développement local des zones d ombre en Algérie au cours de la période. 2020-2024 , la revue du développements et des prospectives pour recherches et études vo/08,N 01,juan2023.
2. https //blog.mubawab .ma 22/03/2025
3. J.pgilly.développement locale et coopération décentralisée toulouse.
4. PCD .plans. Communaux de Développement. Art 12.
5. PSD. Programmes Sectoriels Décentralisées ;Art16.

المواقع الإلكترونية

1. HTTPS :WWW.ELHIWAR.DZ.COM/OPINION
2. -PRIME-MINSTER-IN-LEBNON,
3. بن مسعود، عبد القادر (2020)، **يعيشون في العصور المظلمة** ،هل ينجح تبون في القضاء على مناطق الظل الجزائرية؟ 2020، في الموقع الالكتروني
HTTPS://WWW,SASAPOST,COM/WHO-WILL-BE-THE-NEXT
4. رشيدة بلال، برامج ترفيهية لأطفال مناطق الظل "جمعية ناس البليدة الثقافية " موقع المساء، تمت المعاينة بتاريخ 2023/06/15، على الساعة 20:05 من موقع https.//www.el-massa .com/dz

5. عمار بن عبد الله، التأكيد على دور المجتمع المدني في مشروع الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للدولة، موقع الجديد، تمت المعاينة بتاريخ 2023/06/15 على الساعة 06:20 من موقع . https.eljadide.lyami.dz

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : برج بوعريريج
دائرة : برج زمورة
بلدية : برج زمورة

جدول رقم : 01 وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في اطار الاقتطاع لسنة 2025
لبلدية برج زمورة موقوفة بتاريخ :

الرقم	عنوان العملية	مبلغ العملية المبلغ	مبلغ الصفقة	مدة الإنجاز	وضعية العملية	النسبة المادية	اسم منطقة الظل	الملاحظة
1	دراسة وإنجاز مخطط تسيير النفايات المنزلية	1 200 000,00	1 165 000,00	07 اشهر	في طور الإنجاز	20%	برج زمورة	في طور اعدادمحضر استلام نهائي
2	تهيئة و ترميم مصلحة الحالة المدنية بمقر بلدية برج زمورة	2 781 578,95	//	//	متوقفة	0%	برج زمورة	تم غلقها في اطار الميزانية الإضافية 2024
3	اقتناء وتركيب كاميرات المراقبة بمقر البلدية	954 796,50	//	//	متوقفة	0%	مقر البلدية	في انتظار الترخيص من الولاية
	اقتناء وتركيب كاميرات المراقبة بالحظيرة البلدية	633 794,00	//	//	متوقفة	0%	الحضيرة البلدية	في انتظار الترخيص من الولاية
4	تهيئة و ترميم مقر البلدية	3 873 320,02	3 109 020,18	شهر	منتهية	100%	مقر البلدية	منتهية
5	ربط الفروع الإدارية أولاد جلال ، أولاد عثمان ، تلاوزرو بالالياف البصرية	1 047 022,76	//	//	متوقفة	0%	برج زمورة	الكشف الكمي والتقييمي لدى المراقب الميزانياتي
6	ربط مقر البلدية بالالياف البصرية	760 583,54	//	//	متوقفة	0%	برج زمورة	الكشف الكمي والتقييمي لدى المراقب الميزانياتي
7	انجاز دورة المياه بمدرسة لكبير السعيد	1 300 000,00	//	//	متوقفة	0%	المرابطين	على مستوى المراقب المالي
8	اقتناء معدات لفائدة الحضيرة البلدية	837 320,02	//	//	متوقفة	0%		
9	اقتناء و تركيب سياج لملك بلدي بذراع البرواق	435 267,73	//	//	متوقفة	0%	ذراع البرواق	في طور اعداد بطاقة تقنية للعملية
10	تهيئة مدرسة الشهيد بوخالفة حسين	1 626 730,00	1 626 730,00	//	//	//	بوعزيز	على مستوى المراقب المالي

11	دراسة ومتابعة وإنجاز قسمين بمدرسة الشهيد لكبير السعيد (الانجاز)	9 557 356,30	736 000,00	6 اشهر	طور الإنجاز	98%	برج زمورة	في طور انجاز اشغال الملحق
			295 596,00	//				
12	انجاز طريق لقرار بلدية برج زمورة الشطر الأول	11 500 000,00	11 379 077,50	3 اشهر	طور الإنجاز	100%	القرار	الغلق على مستوى الدائرة
			120 000,00	14 يوما				
13	دراسة و متابعة و انجاز طريق الحدادة - البعاطش - الشطر الأول - الإنجاز -	11 500 000,00	8 625 120,00	6 اشهر	طور الإنجاز	50%	الحدادة - البعاطش	طور الإنجاز
			1 547 000,00	60 يوما				
14	دراسة و متابعة طريق أولاد مونةالشطر الأول بلدية برج زمورة	15 000 000,00	11 735 780,00	02 شهر	طور الإنجاز	5%	أولاد مونة	في طور الإنجاز
			1 904 000,00	60 يوما	منجزة	100%		
15	إعادة تاهيل المدارس الابتدائية و الهياكل المرافقة لها	15 000 000,00						
	مدرسة لكبير السعيد		3 653 382,34	30 يوما	منتهية	100%	المرابطين	الغلق على مستوى الدائرة
	مدرسة بن السعدي عمر		6 943 414,00	شهرين	منتهية	100%	تالاوزرو	
	مدرسة بن ناصف الرشيد		3 838 345,00	60 يوما	منتهية	100%	الساطور	
	المجموع		248 331 421,32	-				

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : برج بوعريريج
دائرة : برج زمورة
بلدية : برج زمورة

جدول رقم : 01 وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في اطار FCGCL لسنة 2025
لبلدية برج زمورة موقوفة بتاريخ :

الرقم	عنوان العملية	مبلغ العملية المبلغ	مبلغ الصفقة	مدة الإنجاز	وضعية العملية	النسبة المادية	اسم منطقة الظل	الملاحظة
1	دراسة مخطط شغل الأراضي للمنطقة المسماة ذراع البرواق	5 415 000,00	5 414 503,33	06 اشهر	طور الإنجاز	75%	ذراع البرواق	في المرحلة الأخيرة من الإنجاز
2	إنجاز جدار الاحاطة + غرفة تغيير الملابس للملعب البلدي	12 801 000,00	11 999 067,50 677 944,19	5 اشهر	طور الإنجاز	90%	ذراع البرواق	رفض المراقب المالي للمرة الثانية الالتزام بالملحق
3	اقتناء شاحنتين ضاغطتين (02) لرفع القمامة بسعة 8م3	16 409 990,60	15 909 990,60 -	42 يوما	منتهية	100%	برج زمورة	مغلقة
4	اقتناء جرافة	27 098 105,86	92 702 190,00	اشهر 03	متوقفة	0%	برج زمورة	في طور تعديل المقرر
5	تهيئة قاعة متعددة الرياضات الشهيد بركان السعيد	1 498 000,00	1 497 020,00	45 يوما	منتهية	100%	برج زمورة	الملف على مستوى العدالة
6	دراسة ومتابعة وانجاز قاعة متعددة الرياضات (الإنجاز)	55 687 000,00	53 250 636,46 1 000 000,00 785 400,00 266 136,30 329 399,14	12شهر 60 يوما 02 اشهر 12شهر //	منتهية	100%	برج زمورة	الغلق على مستوى الدائرة
7	إنجاز الانارة العمومية برج زمورة مركز	15 530 000,00	14 671 510,00	4أشهر	منتهية	100%	برج زمورة	مغلقة
8	انجاز جميع الأشغال الطاقة الكهربائية	2 500 000,00	2 500 000,00	///	طور الإنجاز	80%	برج زمورة	في طور الإنجاز
9	تجديد وتوسيع شبكة التطهير عبر إقليم البلدية	5 003 474,00	5 003 474,00	3 اشهر	طور الإنجاز	100%	برج زمورة	الغلق على مستوى الدائرة
10	اقتناء الة حفر وشحن	11 200 000,00	11 200 000,00	3 أيام	منتهية	100%	برج زمورة	مغلقة
			8 421 356,30	3 اشهر				

	انجاز دورة مياه لمدرسة الشهيد قبايلي بن اعذور	999 778,50	999778,5	50 يوم		منتهية	100%	أولاد جلال	
12	تجهيز مقر البلدية	2 000 000,00	//	//		//	//		في طور اعداد الاستشارة
13	اقتناء لوحات التوجيه	1 000 000,00	//	//		//	//		في مرحلة اعداد البطاقة التقنية
14	انجاز شبكة التطهير ذراع البرواق	2 000 000,00	//	//		//	//		تحويل البرنامج
15	اقتناء مضختين غاطستين	500 000,00	//	//		//	//		في مرحلة اعداد الاستشارة
16	إعادة تاهيل شبكة المياه الصالحة للشرب عبر إقليم البلدية	1 000 000,00	//	//		//	//		في مرحلة اعداد البطاقة التقنية
17	إيصال الكهرباء الى الملعب البلدي والقاعة المتعددة الرياضات (ذراع البرواق)	1 100 000,00	//	//		//	//		في طور التسديد
18	إيصال الغاز الطبيعي الى القاعة المتعددة الرياضات (ذراع البرواق)	400 000,00	//	//		//	//		في طور التسديد
19	انجاز اشغال التهيئة الحضرية زمورة مركز	1 043 163,16	//	//		//	//		الاتفاقية لدى المراقب الميزانياتي
	المجموع	**14 977 499,46**	**2 791 730,00**					-	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : برج بوعريريج
دائرة : برج زمورة
بلدية : برج زمورة

جدول رقم : 01 وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوحة في اطار ميزانية الولاية لسنة 2025
لبلدية برج زمورة موقوفة بتاريخ :

الرقم	عنوان العملية	مبلغ العملية المبلغ	مبلغ الصفقة	مدة الإنجاز	وضعية العملية	النسبة المادية	اسم منطقة الظل	الملاحظة
1	إنجاز بئر د :250 م ط ببرج زمورة-(الحصة الأولى)	11 900 000,00	11 900 000,00	15 يوما	منتهية	100%	برج زمورة	منتهية
2	ربط المجموعة السكنية الحمامشة بلدية برج زمورة بشبكة الغاز الطبيعي	475 109,39	475 109,39		في طور الإنجاز	0%	بوعزيز	مسددة
3	تغيير مسار الخطوط الكهربائية عبر احياء البلدية	553 907,37	553 907,37		في طور الإنجاز	0%	أولاد عثمان	مسددة
4	اقتناء عدادات مائية	250 000,00			متوقفة	0%	برج زمورة	
	المجموع		12 929 016,76					

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : برج بوعريريج
دائرة : برج زمورة
بلدية : برج زمورة

جدول رقم : 01 وضعية تسجيل المشاريع التنموية الممنوجة في اطار PCD لسنة 2025
لبلدية برج زمورة موقوفة بتاريخ :

الرقم	عنوان العملية	مبلغ العملية المبلغ	مبلغ الصفقة	مدة الإنجاز	وضعية العملية	النسبة المادية	اسم منطقة الظل	الملاحظة
1	إصلاح طرق بلدية برج زمورة الشطر الأول الحصة رقم 01 إصلاح طرق :مراح الشعبة – ليزري - الشنانفة - كسير مازيت	10 512 000,00	9 986 480,00 24 990,00 440 438,00	01 شهرو نصف	منتهية	100%	برج زمورة	الغلق بعد ارجاع المبلغ المتبقى
2	إصلاح طرق بلدية برج زمورة الشطر الأول : الحصة رقم 02 اصلاح الطرق عبر قرى :اولاد بورحلة - اولاد بوعافية – تليان - اولاد السعدي - اولاد شلابي –اولاد الزاوي – الحدادة - الجحانطة- الزباينة - اولاد ني .	10 763 000,00	10 737 072,50 24 990,00	35 يوما	منتهية	100%	برج زمورة	
3	إصلاح طرق بلدية برج زمورة الشطر الأول الحصة رقم 03: اصلاح الطرق الفرعية بالبلدية مركز	8 209 000,00	8 183 392,00 24 990,00	45 يوما	منتهية	100%	برج زمورة	
5	تجديد و توسيع شبكة التطهير بوغندوز	3 169 000.00	3 168 674,88	28 يوما	منتهية	100%	بوغندوز	مقرر غلق رقم 145 تاريخ : 09/08/2023
6	دراسة تشخيص و توسيع شبكة التطهير بلدية برج زمورة	988 000,00	987 700,00	08 اشهر	منتهية	100%	برج زمورة	مغلقة
7	إنجاز طريق اولاد حموش قريمان بلدية برج زمورة	4 143 000,00	4 142 866,00	02 اشهر	منتهية	100%	برج زمورة	مقرر غلق رقم 72 1تاريخ : 06/11/2023
8	اقتناء وتركيب مصابيح الانارة العمومية عبر احياء بلدية برج زمورة	1 805 000,00	1 804 040,00	10 أيام	منتهية	100%	برج زمورة	مقرر غلق رقم 173 تاريخ : 2023/11/06
5	إصلاح طرق بلدية برج زمورة الشطر الثاني :الحصة رقم 1اصلاح الطرق الفرعية اولاد جلال	23 915 000,00	7 830 200,00	90 يوما	طور الإنجاز	100%	أولا جلال	الغلق على مستوى الدائرة بتاريخ 24//04/2024
			264 775,00	35 يوما				
			458 150,00	//				
	إصلاح طرق بلدية برج زمورة الشطر الثاني :الحصة رقم 2 : اصلاح الطرق عبر قرى تالاوزرو بلدية برج زمورة		6 805 907,50	60 يوما	منتهية	100%	تالاوزرو	
			370 000,00	35 يوما				
	إصلاح طرق بلدية برج زمورة الشطر الثاني :الحصة رقم 3 : إصلاح الطرق الداخلية برج زمورة مركز		7 739 350,64	60 يوما	طور الإنجاز	100%	زمورة مركز	
			404 600,00	35 يوما				
6	تهيئة حضرية لقرية أولاد بلهوشات – بلدية برج زمورة	2 652 000,00	2 651 752,00	45 يوما	منتهية	100%	أولاد بلهوشات	الغلق على مستوى الدائرة بتاريخ 04/03/2024
7	تجديد وتوسيع شبكة التطهير لقرى (اولاد عثمان- بوعزيز-ليزري وأولاد حموش)	10 101 000,00	10 100 282,68	3 اشهر	منتهية	100%	برج زمورة	الغلق على مستوى الدائرة بتاريخ 30/10/2024
8	انجاز الطرق الفرعية بحي ذراع حليمة	11 996 000,00	11 988 315,85	90 يوما	/	35%	برج زمورة	في طور الإنجاز

9	صيانة طريق أولاد مونة بلدية برج زمورة	4 484 000,00	4 483 979,50	شهرين	منتهية	100%	أولاد مونة	الغلق على مستوى الدائرة بتاريخ : 04/03/2024
10	إنجاز اشغال التحسين الحضري التهيئة الخارجية ,صرف مياه الامطار ,الانارة العمومية لتجزئة 101 قطعة بوطويل بلدية برج زمورة	5 909 000,00	5 908 563,00	60 يوما	منتهية	100%	بوطويل	الغلق على مستوى الدائرة بتاريخ : 05/08/2024
12	تجديد و توسيع شبكة التطهير برج زمورة مركز	7 841 000,00						في طور انجاز اشغال الحصة الثالثة
	الحصة الأولى : متوسطة الشهيد علي بونداوي		1 978 732,00	60 يوما	منتهية	100%	بوطويل	
	الحصة الثانية : بوكمون		1 426 096,00	90 يوما	طور الإنجاز	100%	بوكمون	
	الحصة الثالثة : قرياسين		2 782 696,00	شهرين	طور الإنجاز	90%	قرياسين	
	الحصة الرابعة : الثنية الحمرة		1 652 910,00	03 اشهر	طور الإنجاز	100%	الثنية الحمرة	
13	اصلاح الطريق الرابط بين عين أولاد عثمان بوكمون الشطر الأول	7 751 000,00	7 700 609,00	105 يوم	طور الإنجاز	100%	أولاد عثمان - بوكمون	الغلق على مستوى الدائرة بتاريخ 02/03/2025
13	اقتناء و تركيب مصابيح الانارة العمومية	2 978 000,00	2 977 380,00	شهر	طور الإنجاز	100%	زمورة	الغلق على مستوى الدائرة بتاريخ 30/10/2024
14	ترميم قاعة العلاج تالة وزرو	2 297 000,00	2 296 462,00	شهرين	طور الإنجاز	100%	تالة وزرو	في طور تسديد وضعية الاشغال الأخيرة
15	تهيئة حضرية برج زمورة الشطر الثاني	20 447 000,00						في طور إنجاز اشغال الحصة رقم : 01
	الحصة 01 : تهيئة حضرية قرياسين - الثنية الحمراء - بوغندوز		8 280 373,13	35 يوم	طور الإنجاز	80%	قرياسين - الثنية الحمراء - بوغندوز	
	الحصة 02 : تهيئة حضرية أولاد بلهوشات - السويقة - بوعزيز		4 845 050,00	شهرين	منجزة	100%	أولاد بلهوشات - السويقة - بوعزيز	
	الحصة 03 : تهيئة حضرية الطريق الوطني رقم 76 و حي البير		6 818 298,80	60 يوما	طور الإنجاز	100%	الطريق الوطني رقم 76 و حي البير	
16	اصلاح الطرق عبر قرى تالاوزرو الشطر الثاني	3 356 000,00	3 355 800,00	65 يوم	طور الإنجاز	100%	تالاوزرو	الغلق على مستوى الدائرة
17	اصلاح الطرق الفرعية أولاد جلال الشطر الثاني	4 213 000,00	4 212 600,00	14 يوم	منتهية	100%	أولاد جلال	الغلق على مستوى الدائرة بتاريخ 30/10/2024
17	إصلاح الطريق الرابط بين بوغندوز واولاد حموش بلدية برج زمورة	2 875 000,00	2 874 088,00	45 يوما	منتهية	100%	بوغندوز - أولاد حموش	الغلق على مستوى الدائرة
18	إنجاز الطريق الرابط بين أولاد حموش - المرابطين بلدية برج زمورة	6 403,00	6 247 500,00	30 يوم	/	/	/	عملية التسجيل على مستوى الدائرة
19	تجديد وتوسيع شبكة الصرف الصحي لحي بوعزيز - أولادبلوشات - السويقة - أولاد عثمان - المرابطين - تالاوزرو - أولاد جلال ببرج زمورة	8 479,00	8 478 892,80	/	/	/	/	عملية التسجيل على مستوى الدائرة
	المجموع	148 375 000,00	102 057 907,95			#REF!		